مشكلات عراقيّة معاصرة

الاستاذ الدكتور
وليد عبد جبر الخفاجيّ



مشكلات عراقية معاصرة

مشكلات عراقية معاصرة

الاستاذ الدكتور: وليد عبد جبر الخفاجي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2022

First Edition, Beirut/Najaf, 2022



تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 155 - 1

نيسان/أبريل 2022

مشكلات عراقية معاصرة

الاستاذ الدكتور
وليد عبد جبر الخفاجي



الفهرس

مقدمة المركز

يقدم الباحث في هذا الكتاب خمس دراسات اجتماعية متميزة تحلل جوانب مختلفة مما يمر به المجتمع العراقي من تطورات لاسيما تلك التي يمر بها البلد منذ عام 2003، وما يميز هذه الدراسات الطابع الميداني الذي نحاه الباحث في تقويم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها العراق. فقد تناول في الفصل الأول قضية ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية بالتركيز على حالة العراق، إذ تكمن المعضلة التحول التاريخي الذي لم ينجز، واستمرار النسيج الاجتماعي المحكوم بالولاءات الاولية على اختلافها إلى المجتمع الحديث القائم على المؤسسات المدنية، فالعراق ما يزال تعيش بعض مكوناته في ظل تشابك الأزمنة ما بين قبلي وحديث، وما بين النسيج العصبي وقناع الحداثة، وهناك هياكل تنظيمية إدارية واقتصادية ومجتمعية توحي بالعبور إلى الحداثة، ألا أن المسؤولين ينادون بحكم المؤسسات والقانون ونظم الإدارة الحديثة ومعلوماتها، ألا أنهم في حقيقة الامر يتصرفون انطلاقا من مرجعية العصبيات التقليدية. فهذه النخب التقليدية تؤدي إلى أضعاف الدولة وبروز حالة من الصراع تدفع بالتعددية الاجتماعية إلى انقسامية فئوية.

وفي الفصل الثاني ناقش الباحث أزمة النزوح والأمن الانساني في العراق: تحديات التكيف ومخاضات الانتماء، دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل، إذ شكلت هذه الصدمة منعرجا خطيرا، وفرضت تكاليف هائلة تحملتها مجتمعات النزوح والمضيفة، إذ شمل عموم محافظات البلاد، وكان هناك ما لا يقل عن أربعة ملايين نسمة من العراقيين نازحين داخلياً وخارجياً. فضلا عن وجود الاف اللاجئين السوريين والإيرانيين. وقد ترك حجم هذه الازمة ومداها الزمني الطويل تأثيرات اجتماعية خطيرة حاول الباحث تحليلها واقتراح الحلول لها.

أما الفصل الثالث، فقد اختص بمعالجة أزمات الشباب في المجتمعات المتأثرة بالنزاع في العراق، إذ تشكل تزامن النافذة الديمغرافية مع أزمات النزاع هدرا لفرص الشباب

ولإمكانات تمكينهم، فاتسع نطاق البطالة بين صفوفهم، وزاد عدد العاطلين من الخريجين على الرغم من الشهادة كانت خلال الحقب الماضية مفتاحا للفوز بفرص العمل.

واهتم الفصل الرابع بالعملية التربوية ومساراتها وخيارات التدخل فيها، إذ يشكل التعليم واحدا من أدوات الادماج الاجتماعي، ومتغيرا مهما في أي عملية اصلاح، الا ان قطاع التربية والتعليم يعاني هو الاخر من نتائج تراكمات الحقب السابقة، وضغط النمو السكاني، وزيادة الطلب على خدمات المؤسسات التربوية، في ظل نقص الموارد المالية والمادية والبشرية، مع ذلك فان خيارات اصلاح هذا القطاع تشكل مدخلا مهما للتغيير الإيجابي في المجتمع.

ويلفت الباحث في الفصل الخامس إلى العلاقة بين البطالة والمشكلات المستحدثة للشباب لاسيما تعاطي المخدرات من قبل الشباب، وتأثيراتها المجتمعية والنفسية على الشباب واسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

التقديم

تشغل الظواهر والمشكلات الاجتماعية المعاصرة واستراتيجيات مواجهتها مكانة مركزية في أولويات وخطط الدولة والمجتمع في جميع المجتمعات الإنسانية. فهي القضية الأكثر تقاطعاً والتقاء مع كل قضايا المجتمع في حاضره ومستقبله. وفي العراق وعلى الرغم مما شهدته بعض الجهود الرسمية وغير الرسمية المعنية بمواجهة المشكلات والتحديات الاجتماعية في التخفيف من وطأتها ودرء مخاطرها والحد من آثارها وتداعياتها من تنامٍ واضح، إلا أن كثيراً من الاشكاليات التي صاحبت تلك المتغيرات ظلت متأثرة سلباً بالتحولات المجتمعية التي انعكست بالنتيجة على مستويات الوعي المجتمعي والادوار الحكومية والشعبية، ذلك أن علاقات القوى الاجتماعية تحكمها في نهاية المطاف متغيرات الظروف السائدة التي تراجعت فيها بعض مؤشرات الاستقرار وحكم القانون والنفاذ للعدالة، وتحكمت فيها أعراض أفضت إلى تعميق الفجوة على مستوى الاسرة والمجتمع، وظل مسار تلك الظواهر والتحديات يتأرجح بين استحكامات الحاضر وأمنيات المستقبل.

وانطلاقا من الإدراك العالي للدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة بمؤسساتها المختلفة والمجتمع بأنساقه وتشكيلاته في الحد من تفاقم هذه الظواهر والمشكلات في ظل الظروف والتحديات التي تعصف بالوضع العام في العراق، واستجابة للاهتمام الدولي بالتعامل مع معطيات أجندة التنمية المستدامة 2030 ـ حيث وضع العراق رؤيته للمرحلة القادمة 2030 ـ وكان أحد أهداف رؤية العراق «أمن المجتمع»، تأتي هذه الدراسة لسبر أغوار تلك التحديات التي تواجه المجتمع وتسليط الضوء على السياسات المستجيبة لهذه التحديات، ومحاولة رسم مستقبل للفرص التي يمكن تحقيقها بعد اتساع مساحة التهديدات فكان الانسان والمجتمع والمؤسسات ضحايا لتلك المخاطر.

لقد حاولت معظم السياسات والخطط والبرامج والاستراتيجيات العراقية للتصدي ومواجهة المشكلات الاجتماعية المعاصرة على موروث الامة برصيدها الحضاري وجوهرها القيمي. كما انها تتصل بأواصر قوية بروح العصر وما يفرض على الفرد من واجبات وما يتيحه للفرد

من حقوق، إذ جرى التعبير عن أبعاد هذه السياسات وملامحها بسلسلة من التشريعات والممارسات والإجراءات التي تميزت معظمها بترابط وثيق بين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية في إطار فهم عميق للدور التنموي للإنسان، بوصفه غاية كل جهد تنموي فعال وأداته.

وفي سبيل ذلك انطوت السياسة الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية ـ التربوية والتعليمية والمرأة والشباب وغيرها ضمن تخطيطاتها الهادفة إلى تطوير جودة نوعية الحياة واستدامتها وتحقيق رفاهية الفرد والمجتمع-على كثير من الوسائل والأساليب التي تحقق لها أغراضها. ثم جاءت التـشريعات الخاصة بشبكة الحماية الاجتماعية واستراتيجيات التخفيف من الفقر وغيرها، كحلقات متميزة في مضمار السياسة الاجتماعية لتحقيق أهداف الامن الإنساني وحماية حظيرة المجتمع، وحلقات في سلسلة العمليات التي تخدم الممارسات الرامية إلى تمكين وتطوير المجتمع، بما يكفل للمواطن والمجتمع حقوقهما وحرياتهما كاملة.

وبناءً على ما سبق، وفي إطار البحث العلمي الجاد عن علاقة الاستراتيجيات والخطط والبرامج بإرساء الأمن الانساني، حاولت هذه الدراسات التي تقدم بها الباحث المميز (الدكتور وليد) ان يقدم عرضاً وتحليلاً معمقاً لأبرز تجليات تلك الظواهر والمشكلات والادوار التنموية للدولة والمجتمع في تحقيق الامن الإنساني في كتابه الجديد الذي يحمل عنوان «مشكلات عراقية معاصرة: دراسات تحليلية اجتماعية».

وليس من شك ان السياسات الاجتماعية الخاصة بمواجهة المشكلات والتحديات المتصاعدة في المجتمع العراقي تشمل سلسلة عريضة من الجهات المعنية التي تمتد لتشمل جميع الفئات والشـرائح، وهي تغطي مسؤولية الحكومة تجاه مواطنيها ومسؤولية المواطنين تجاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وهذا ما حاولت الباحث اماطة اللثام عنه. إذ قسم الكتاب إلى خمسة فصول تناول الفصل الأول إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية بينما ركز الفصل الثاني على أزمة النزوح الداخلي والامن الإنساني الذي شهده العراق خلال العقدين الأخيرين، بينما تصدى الفصل الثالث إلى أزمات الشباب في المجتمعات المتأثرة بالنزاع. وجاء الفصل الرابع ليتناول العملية التربوية في العراق في ضوء المتغيرات المحلية والدولية، وأخيرا تناول الفصل الخامس البطالة والمشكلات المستحدثة للشباب العراقي. إذ شهد مسار العمل التنموي محاولات جادة لسبر أغوار هذه التحديات والوقوف بقوة امام الانتهاكات التي تهدد النسيج الاجتماعي، حيث شهد هذا الميدان الكثير من الممارسات التي أدت بالنتيجة إلى مساعدة الافراد والاسر والمجتمعات المحلية، على

التعامل مع متطلبات الحياة اليومية واشباع حاجاتهم، في الوقت الذي يزداد فيه السكان عدداً وتنوعاً، وتتسع فيه مساحة الفئات الهشة في الهرم السكاني، وهنا انطلقت استراتيجيات والخطط وبجهود تنموية استثنائية-رغم التحديات والمتغيرات المتسارعة ـ إلى توسيع دائرة العمل لتتجاوز الأطر التقليدية للسياسات الاجتماعية، مركزة في الوقت نفسه على إيلاء اهتمام خاص بالنسيج الاجتماعي وفي مقدمتها تحقيق الامن الإنساني وتحسين جودة نوعية الحياة واستدامتها.

في هذه الدراسات المعمقة الغنية بالبيانات والمعطيات عن المشكلات الاجتماعية المعاصرة، حاول الباحث المقتدر (الدكتور وليد) القاء الضوء على ظواهر ومشكلات ذات امتداد زمني شهدت تطورات متسارعة وخطيرة في البيئة العراقية، واجه خلالها المجتمع تحديات وضغوط وتطورات متسارعة وخطيرة ناجمة عن ظروف التحول الذي شهده العراق خلال العقود الاخيرة. وقد أحاطت الدراسات حقاً بتغطية شاملة للمتغيرات والعوامل المؤثرة في مسار الظواهر والمشكلات، الاجتماعية داخل بالتحليل لواقع تلك المشكلات وأبرز تجلياتها وعلاقتها بالأمن الإنساني، محاولاً تقديم سلسلة من التوصيات والمقترحات التي تضمنت أفقاً مستقبلياً تخدم راسمي السياسات وصانعي القرارات.

نأمل ان تؤسس هذه الدراسات العلمية المستفيضة لمزيد من الاهتمامات والنشاطات المعرفية التي تسبر أغوار واقع المشكلات الاجتماعية المعاصرة في البيئة العراقية والسياسات الاجتماعية المفترضة التي يمكن ان تطوق توجهاتها ومساراتها لاسيما وان مجتمعاتنا تشهد تحولات متسارعة تترك آثاراً بنيوية على أمن واستقرار المجتمع واستدامة تنميته.

الفصل الأول

ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية

«العراق أنموذجاً»

دراسة اجتماعية ـ تحليلية

تمهيد

توصف بعض المجتمعات الإنسانية بأنها قابلة للتجدد الدائم، حيث يتشكل نسيجها الاجتماعي من مجاميع عرقية ودينية متعددة لها ثقافاتها الفرعية التي لا تشبه غيرها مما يؤدي إلى تلاقح ثقافي مذهل تنتج عنه منظومة ثقافات متعددة تسند بعضها الآخر مثلما تكمل بعضها الآخر تماما. لكن تعايش تلك الثقافات يرتبط بطبيعة النظام السياسي الذي يصنع القرار في تلك المجتمعات، فالتنوع الثقافي يحتاج إلى بيئة متحررة تكفل حرية الرأي والاختلاف والتعبير في ظل أنظمة ديمقراطية تحقق للجميع فرصا متساوية في المجالات كافة.

يهدف البحث الحالي إلى دراسة ظاهرة التنوع الثقافي واشكالية ادارتها في المجتمعات الانتقالية والتي توصف بأنها مجتمعات غير متجانسة مع التركيز على المجتمع العراقي، وإن عُد مجتمعاً (انتقاليا)، فأن مظاهر الأزمة ونتائجها ومؤشـراتها ما زالت شاخصة وإن ظهرت على الضد منها مؤشـرات ايجابية نسبية وبوجه خاص في مجال الأمن، وقد أثبتت تجارب بعض المجتمعات أن هذا التنوع يشكل عائقا أمام أحداث أي عملية تنموية والتي من أهم متطلباتها توافر البيئة المؤاتية الآمنة التي يؤطرها التعايش السلمي لتحقيق الاستقرار وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في مقابل تجارب نادرة لبعض من هذه المجتمعات

والتي استثمرت هذا التنوع لتفعيل حالة الاندماج الاجتماعي والارتقاء بمؤشـرات التنمية فيها. وربما يكون من الصعب الكلام عن مجتمع للمواطنة بعيدا عن التنوعات الثقافية والسياسية والاجتماعية السائدة، أي أن ما تفكر فيه فئة أو جماعة معينة وتمارسه على أرض الواقع ما هو ألا انعكاس للثقافة السائدة وتجلياتها على أرض الواقع. والثقافة هنا لا يمكن لها ألا أن تكون انعكاسا لمركب توزيع القوة في المجتمع. هذا المركب الذي يدخل في تحديد عناصـر القوة، فيه متغيرات سياسية واجتماعية وأخرى اقتصادية وأثنيه ولربما تشمل النوع الاجتماعي.

فالثقافة بمفهومها العام تعني كل طرائق الحياة التي طورها الانسان في المجتمع على مدار التاريخ، بينما تعني بمفهومها الخاص: أسلوب الحياة السائد بين شعب من الشعوب من حيث أساليب التفكير والسلوك والمشاعر من خلال ما تجسده العقيدة والقانون واللغة والفن والتكنولوجيا والتربية بطبيعة الحال[1] بينما تشمل الثقافة بمفهومها الواسع القيم والمعتقدات والحالة الاجتماعية والاقتصادية والخبرات والممارسات السلوكية، أما الثقافة بمفهومها الضـيق تشير إلى العـرق والعمر والنوع والنشأة[2].

والثقافة بمفهومها الاجتماعي، هي ما تشمله من معتقدات وأفكار وقيم وأعراف وتقـاليد ورموز وأحكام مسبقة ومحددات عاطفية، التي تحكم سلوك الإنسان وتطبع تعامله مع غيره، وطرق تعبيره المختلفة.

ولقد اقتضت حكمة الله تعالى أن تختلف ثقافات الشعوب والأمم: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴾[3]، لكن الباري سبحانه وتعالى، ومع هذا الاختلاف، حث الناس أجمعين على التواصل والتعارف: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[4]، حتى يتم ذلك التدافع الإيجابي تثاقفا وتعاونا على الخير وتكاملا عبر الزمان والمكان بالشكل الذي يحافظ لكل أمة على خصوصيتها الثقافية ويضمن صلاح الأرض والسلم واستمرارية الحياة الطيبة. ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع

(1) Kneller,George F. Foundations of education. New York & London.1971, p.49

(2) Yearwood, Edilma L.The problem of cultural diversity. Journal of child and adolescent psychiatric nursing,19 march, 2006, p.161162-.

(3) القرآن الكريم ـ سورة الروم ـ الآية/22.

(4) القرآن الكريم ـ سورة الحجرات ـ الآية/13.

وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصـرن الله من ينصـره إن الله لقوي عزيز»[1]، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾[2].

فكما تعترف جميع المجتمعات بصلات الزواج والقرابة، وتربط ادوارهم الاجتماعية توقعات معيارية، فالاختلاف حقيقة واقعة تتسم بالعمومية، وكما يتسم الاعتراف بهذه الادوار أيضاً[3].

وفي سياق حديثنا عن الفئات والجماعات، فأننا لا نتحدث عن تشكيلات أو تمثلات اجتماعية مستوردة من الخارج أو طارئة على التمثلات الاجتماعية القائمة، وإنما نتحدث هنا عن تمثلات تشكل أجزاء أساسية من نسيج المجتمع. وهي نتيجة لذلك قد حسب نصيبها من مركب القوة القائم، مهما كان هذا النصيب صغيرا أو كبيرا والتوزيع اللامتكافئ للفرص والمنافع في أي مجتمع من المجتمعات في ظل الصـراع مع الآخر ومحاربته، يدفع بالأفراد إلى الاحتماء الشديد بالجماعة، مما يعزز مكانة الجماعة عند الفرد وتضخمها على حساب الانتساب الأوسع والأشمل[4].

كما يسمح بتعدد الهويات الفرعية على حساب هوية المواطنة، إذ يتحول الانتماء الفردي للجماعة سواء على المستوى القبلي أو الديني أو المذهبي أو الاثني إلى هوية من هويات متعددة يجد الفرد من خلالها تحقيق أكبر قدر من حاجاته، وتتم تلبية هذه الحاجات من خلال انتماء الفرد للجماعة، بدءا من حاجة الانتماء والعمل والعيش والزواج... الخ، ونحن في البلدان النامية وخاصة بلداننا العربية لا نرى أنفسنا ألا قريبا من تلك الانتماءات والأطر الاثنية والدينية والمذهبية التي تتشكل منها مجتمعاتنا[5].

قبل نشوء التعددية الثقافية كانت سياسات الدولة القومية تهدف إلى بناء الهوية القومية الثقافية لمجموعة الاغلبية واقصاء ثقافة الأقلية وتهميشها سياسيا واقتصادياً[6].

(1) القرآن الكريم ـ سورة الحج ـ الآية/40 .

(2) القرآن الكريم ـ سورة البقرة ـ الآية/251

(3) باري، بريان، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1، ترجمة: كمال المصـري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع/382، نوفمبر، 2011، ص41-42.

(4) النجار، باقر سلمان، الفئات والجماعات: صـراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، يونيو، 2008، ص 35.

(5) حجازي، مصطفى (د)، الانسان المهدور، دراسة تحليلية نفسـية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء-المغرب، بيروت– لبنان، 2006، ص66.

(6) كيمليكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية ـ سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج1، ترجمة: د. أمام عبد الفتاح أمام، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع/377، يونيو، 2011، ص83 ـ 84.

ويشير ويل كيمليكا إلى عمليتين متوازيتين لتدويل علاقات الدولة مع الاقلية، الاولى مراقبة دول ما بعد انهيار النظام الشيوعي من حيث اذعانها لمعايير حقوق الأقلية، والثانية مراقبة تلك الدول من حيث تهديداتها المحتملة للاستقرار الاقليمي[1].

ومما تجدر الاشارة اليه إن مفهومي التعددية والانقسامية يتسمان بالغموض والتداخل، وهما في الواقع موجودان في معظم مجتمعات الارض غير ان صورة كل منها تتأثر بعوامل عديدة لعل في مقدمتها، عدد مكونات الطيف الاثني، وأنماط تعايشها وتاريخها ومدى توفر المشتركات فيما بينها ومدى وجود جماعة كبيرة مهيمنة بينها وطبيعة النظام السياسي القائم، ان تصور فيرنيفال وكون يجعلنا نساوي بالضرورة بين مجتمع متعدد مثل الاتحاد السويسري والولايات المتحدة، وبين مجتمعات افريقية تنكسر فيها التعددية وتصل حد الاحتراب كما بين الهوتو والتوتسي أو بين مجتمعات تنكسر فيها العلاقة جزئياً كما في حالة العلاقات البريطانية الايرلندية والاسبانية الباسكية والكندية مع الأقلية الفرنسية في كيوبك[2].

وفي استطاعتنا أن نفرق بين مستويين لفكرة التعددية الثقافية تصبح عندهما عالمية أو كونية، أولا: هناك انتشار كوني للخطاب السياسي للتعددية الثقافية، وثانيا: هناك تقنين للتعددية الثقافية في مجموعة من القواعد الدولية القانونية أو شبه القانونية تتجسد في إعلانات لحقوق الأقلية. ولحفظ حقوق الاقليات واحترام ثقافتها أثر بالغ في نشر السلام والاستقرار الأمني، وكذلك في حفظ حقوق الانسان، وفي التنمية أيضاً، فقد ظهر الاهتمام بمفهوم التعددية الثقافية على المستوى الدولي، إذ « تبنت الأمم المتحدة عام 1992 اعلاناً بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، كما ناقشت مسودة لإعلان حقوق الانسان الاصلية[3].

ولقد أكدت الدول الأعضاء في اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم) في الدورة 31 للمؤتمر العام عام 2001، أنّ التنوع الثقافي يشكل أحد جذور التنمية، وأنّ

---

(1) كيمليكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية ـ سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج2، ترجمة: د. أمام عبد الفتاح أمام، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع/377، يونيو، 2011، ص82.

(2) حمزة، كريم محمد (د)، الطيف الاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، بغداد، 2012، ص8.

(3) كيمليكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية ـ سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج1، مصدر سابق، ص19.

أهميته بالنسبة إلى الجنس البشـري شبيهة بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للطبيعة. وفي 20 أكتوبر 2005 صادقت اليونسكو في مؤتمرها العام 33 على معاهدة حول احترام التنوع الثقافي[1].

وعليه، لا يمكن أن يكون هناك تعاون ولا تكامل بين الحضارات دون احترام للخصوصيات الثقافية في تنوعها، اعتبارا لما لهذه الخصوصيات من صلة وثيقة بالتوازن والاستقرار النفسـي للشعوب وبالنهوض والتنمية.ويعد التنوع الثقافي من الاشكاليات التي تواجه الدول في اي مكان، لكن الاختلاف هو في نوعية ادارة هذا التنوع، هل هي ادارة تمتلك آليات الحكم الصالح الذي يحقق العدالة الاجتماعية او الحكم غير الصالح بكل أنواعه، وتعد هذه الجدلية من التحديات التي تواجه الدول وتتطلب اتخاذ القرارات الصحيحة، فالتنوع الثقافي سلاح ذو حدين، يمكن استخدامه بإيجابية ثم يتم الاستفادة من الاختلافات وتكريس التنوع وسيلة للتعايش والتقدم، أو استخدامه بسلبية حتى يصبح وسيلة للفتنة والفساد.

فضلا عن ان واقع التنوع الثقافي في العراق يعاني من اشكاليات كثيرة إذ تهدد كيان الدولة، ولذلك هناك حاجة إلى العمل على تأسيس حكم صالح وترسيخه حتى يمكن من خلاله ادارة هذا التنوع.

وتضمن البحث عدة محاور تم تبويبها كالآتي: **أولاً**: الإطار المفاهيمي ويتكون من: مشكلة البحث، والاهداف، المنهجية، المفاهيم. **ثانياً**: الإطار النظري، **ثالثاً**: مقارنات لنماذج من مجتمعات ذات تنوع ثقافي، **رابعاً**: الدولة والتنوع الثقافي والتنمية في العراق، **خامساً**: التمييز بين نموذجين من المجتمعات ذات التنوع الثقافي، **سادساً**: عرض لأهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصل اليها الباحث، فالخاتمة، وعرض لهوامش البحث بقائمة منفصلة عن المصادر والمراجع التي اعتمدها.

أولا: الإطار المفاهيمي ويتضمن

أ: مشكلة البحث

أن المعضلة الحقيقية ليست في إشكالية التنمية وقضاياها، كما تم تداولها في أدبيات التنمية الدولية، وإنما تكمن في ان ثمة تحول تأريخي لم ينجز، ويقصد بذلك التحول من

(1) أبو ثور، رشيد، احترام التنوع الثقافي من مستلزمات التكامل الحضاري، على الرابط التالي: www. iid-alraid.de/arabisch/abwab/research.htm

المجتمع التقليدي ذي النسيج المحكوم بالولاءات الاولية على اختلافها إلى المجتمع الحديث القائم على المؤسسات المدنية، فالبلدان النامية والعراق جزءا منها لازالت تعيش في ظل تشابك الأزمنة ما بين قبلي وحديث، وما بين النسيج العصبي وقناع الحداثة، فهناك تكنولوجيا متقدمة في نظم المعلومات والتعامل، وهناك هياكل تنظيمية إدارية واقتصادية ومجتمعية توحي بالعبور إلى الحداثة، ألا أن النظرة المتفحصة تبين أن وراء هذه النظم العلنية الظاهرة، نظما تقليدية هي التي تمثل القوى الفاعلة والمحركة، وذلك في مختلف مجالات الحياة والنشاط المجتمعي يبرز واقع الحال نوعا من التداخل ما بين هذين المستويين، فالمسؤولون ينادون بحكم المؤسسات والقانون ونظم الإدارة الحديثة ومعلوماتها، ألا أنهم في حقيقة الامر يتصـرفون انطلاقا من مرجعية العصبيات التقليدية. فهذه النخب التقليدية تؤدي إلى أضعاف الدولة وبروز حالة من الصـراع تدفع بالتعددية الاجتماعية إلى انقسامية فئوية[1].

وفي مجتمع متعدد الاثنيات والطوائف الدينية والاعراق كالعراق، والذي في تراثه سادت فئات على أخرى وأعراق على أخرى، كيف يمكن تجاوز كل ذلك في ظل نظام ديمقراطي حديث والقفز فوق كل الحساسيات التاريخية السائدة فيه؟

أن الوعي الذاتي لإدارة التنمية يتركز حول السياسات والقيم، بالإضافة إلى تركيزها على تمكين وتقوية السكان والقطاع الخاص وتطوير القطاع الحكومي العام، يزيد من أهميتها للإداريين الذين يتعاملون مع آثار الاتجاهات العالمية والعولمة. لذلك تشتمل ادارة التنمية على أدوات ووسائل تهدف إلى[2]:

- إضاءة الاهداف الحيوية اللازم تحقيقها، وإيجاد الحلول للازمات الناشئة وتذليل المعوقات.
- توزيع صلاحيات صنع القرارات طبقاً للتخصص.
- بناء الطاقات لتسهيل وتطوير الاجراءات الادارية والاجراءات التنفيذية وتجاوز الروتين البيروقراطي.

لذا فأن أدارة التنمية يمكن لها أن تساهم في دعم مبادئ العدالة وتطبيقها، ودعم عملية

(1) حجازي، مصطفى (د)، الانسان المهدور، دراسة تحليلية نفسـية اجتماعية، مصدر سابق، ص43 ـ 44.
(2) الطراح، علي أحمد (د) وسنو، غسان منير (د)، التنمية البشـرية في المجتمعات النامية والانتقالية ـ دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص69.

استدامة التنمية، مع ملاحظة ان معظم الاتجاهات العالمية تسعى إلى التركيز على اهداف تنموية ضيقة مثل الكفاءة، والفعالية، والحفاظ على المصالح والمكاسب المختلفة.

ففي كل نظام مؤسساتي هيكل تنظيمي رسمي يتبع الأسس العلمية في الادارة، يصدر على شكل لوائح وقوانين، الا أن القوة المحركة لازالت تنبع من المؤسسات التقليدية، وهو ما جعل الادارة في مجتمعاتنا النامية تعيش حالة من الازدواجية القبلية ما بين الظاهر الرسمي والخفي الفعلي.

فضلا عن أن ما يحرك هذه الادارة هو النظم العصبية على اختلافها: قبلية ـ عشائرية، طائفية، أثنية، جهوية، وليست الإدارة العلمية وحدها.

إذ ان مفهوم الدولة عند ابن خلدون يرتبط بنظريته في العصبية ارتباطا عضويا، فهو يؤكد مرارا وتكرارا ان قوة الدولة من قوة العصبية، فالدولة بالحقيقة الفاعلة في مادة العمران انما هي العصبية والشوكة[1].

فالعصبية هي التي تمنح الدولة قوة التأثير في العمران بكل معنى الكلمة ومعاني الالتحام وكثرة أفرادها

نستدل مما تقدم ان الحضارة عند ابن خلدون: انها أسلوب حياة أولئك الذين يعيشون من «الجاه» فقط، أولئك الذين يعملون ولا ينتجون، في الوقت الذي يستهلكون فيه بغير حساب.

فهذا النمط من الحياة كما يرى ابن خلدون مفسدة للعمران، والحضارة عنده مسؤولة عن هرم الدولة وفسادها، فالعصبية عند أبن خلدون تعني أساسا القوة الجماعية التي تمنح القدرة على المواجه. أن هذا الشعور بالانتماء للعصبة أو الجماعة وخصوصا عندما يصبح الخيار الوحيد المتاح يؤدي دون ريب إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، الذي يعد الرأسمال الحقيقي والذي يمد الوطن بمنعته وحصانته التي تؤدي بطبيعة الحال إلى ترابط أواصره الاجتماعية وحيوية بناه المؤسساتية[2].

إذ والحالة هذه نكون بعيدين عن حالة المواطنة الحقة حقوقا وواجبات، إذ تتحول

---

(1) الجابري، محمد عابد (د)، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص211-212.

(2) المصدر نفسه، ص234.

المؤسسات إلى مراكز للولاء مع نظام المحاصصة وغلبة ثقافة الولاء مما يسبب ضعف الدولة وانتفاء تحقيق الملزمات الوظيفية التي من الواجب على النسق الاجتماعي أن يؤديها لغياب التوزيع العادل لمصادر الثروة وسوء أدارتها وتفشي الفساد المؤسساتي وحالة الاقصاء والتهميش للكفاءات.فطاقات المؤسسات وطاقات الانسان تهدر سواء بسواء، إذ أن نظام السلطة الحقيقي هو نظام وجاهة ومكانة وهي ما اسماه «ماكس فيبر» السلطة التقليدية التي يمارسها من اسماهم (د. عبدالجليل الطاهر: أصنام المجتمع)، حيث المنصب هو لتحديد مدى الحظوة التي ينالها من يشغله تجاه السلطة المتحكمة في هذه المؤسسات.

وبدلا من أن يوظف الشخص إمكاناته وطاقاته لخدمة الموقع الوظيفي الذي يشغله، أذا به يتخذ من السلطة المخولة له وسيلة لتعزيز نفوذه الذاتي، ونفوذ العصبية التي ينتمي اليها، والتي كان لها الفضل أساسا بوضعه في هذا المنصب. وتتحول علاقات السلطة داخل المؤسسة بالتالي إلى علاقات نفوذ بدلا من أن تكون علاقة أداء وظيفي[1].

ولعل مكامن الخطر في كل هذه التحديات هو ما أحدثته حالة التداخل في المرجعيات الثقافية الاثنية والقبلية والحرفية والجهوية والمناطقية والحضرية والريفية والطائفية من تأثير سلبي في البنى المؤسسية، واختلال وتشتت في البنية الاجتماعية وإشاعة حالة من الفوضى واللا أمن فيه، بددت إمكانات الشخصية وأثارت وبدرجات متفاوتة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية العراقية لحساب الانتماءات الفرعية، فأحدثت عجزا بنيويا، وتراكما مضطردا للمشكلات الاجتماعية، وافتقار للإرادة المجتمعية الواعية والصلبة ولآليات التعامل مع المشكلات السابقة واللاحقة. وغياب الإدارة الصالحة لإدارة تنوعات الطيف المجتمعي العراقي وتشخيص مكامن الخلل والضعف وتحويلها إلى عوامل تماسك وقوة لتحفيز رأس المال الاجتماعي الذي يعد الركيزة الأساس لعملية التنمية ونجاحها والحفاظ على استدامتها.

وهنا نتساءل كيف هو واقع احترام التنوع الثقافي اليوم، وخاصة بعد ما حولت العولمة عالمنا اليوم إلى قرية كونية صغيرة ؟، تتدفق فيها المعلومات من الدول الأقوى نحو الدول الأضعف، وبعد ما أسفر سقوط الاتحاد السوفييتي عن نظام عالمي ذي قطب واحد تملي فيه دولة واحدة إرادتها على العالم أجمع؟

---

(1) حجازي، مصطفى (د)، الانسان المهدور، مصدر سابق، ص64-66. وينظر أيضا:د. محمد عابد الجابري، العصبية والدولة عند ابن خلدون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992

وهل نتمكن من أيجاد حلول ناجعة لإدماج مكونات هذا التنوع المجتمعي في بوتقة واحدة؟

وهل بالإمكان أن نتغلب على ثقافة الولاء الفرعي التي تعيق بناء دولة المؤسسات (دولة الحكم الصالح) وتجهض أي خطط وسياسات تنموية باعتماد ثقافة الانجاز والكفاءة؟

فأن تحقق ذلك نستطيع القول إننا تمكنا من توفير البيئة الآمنة المؤاتية لأحداث تنمية مستدامة ترتقي بهذا التنوع الثقافي ـ الإنساني هدفا وغاية مطلقة لها.

ب: أهداف البحث

بناء على ما تم طرحه في مشكلة البحث فتحديد أهدافه يكمن بالآتي:

1 ـ دراسة إشكالية ادارة التنوع الثقافي كعامل مقوض لاستدامة عملية التنمية في المجتمعات الانتقالية والتي توصف بأنها مجتمعات غير متجانسة، مع التركيز على حالة المجتمع العراقي.

2 ـ تسليط الضوء على أهم المفاهيم الاساسية، والاخرى ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث.

3 ـ توضيح سلبيات غلبة ثقافة الولاء على ثقافة الانجاز ودورها في أضعاف الدولة والبناء المؤسساتي وأواصر التماسك الاجتماعي وكعائق أمام خطط وسياسات التنمية.

4 ـ عرض بعض المقارنات لنماذج من المجتمعات الانتقالية ذات التنوع الثقافي بغية الاستفادة من الدروس المستقاة منها.

5 ـ التوصل إلى استنتاجات ومقترحات كسبل للارتقاء بمفهوم المواطنة في ظل حكم صالح يراعي تنوعات الطيف المجتمعي ويصبح نقطة انطلاق حقيقية لتفعيل عملية التنمية ويحافظ على استدامتها.

ج: منهجية البحث

أن سلامة المنهج العلمي تعد من أهم العناصر التي تحدد نجاح البحث وصدق الباحث، والمنهج العلمي يعني المناقشة العلمية الصادقة من أجل التوصل للنتائج الصحيحة، وهو الطريق للوصول إلى الحقيقة العلمية[1].

(1) عبد القادر، موفق عبدالله (د)، منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية، دار التوحيد للنشر، الرياض، 2011، ص114.

ومن خلال البحث والاستقصاء عن اجابات لتساؤلات واهداف البحث وللإحاطة بجوانب الظاهرة المدروسة بغية الوصول للنتائج المرجوة، تم توظيف عدة مناهج علمية، إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض وتوضيح ماهية المفاهيم العلمية والمفاهيم ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث وتحليل نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ومختلف الجوانب التي تحاول سبر اغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والوقوف على حقيقتها على ارض الواقع، اي دراسة المشكلة أو الظاهرة كما هي لا كما يجب ان تكون. ويعُّد المنهج الوصفي التحليلي(1) من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه. وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع، محددة على خريطة تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته(2).

وتم الاعتماد أيضاً على المنهج المقارن عن طريق عرض بعض المقارنات لنماذج مجتمعية عربية وعالمية ذات تنوع ثقافي لتشخيص مواطن الضعف والوهن في النموذج التنوعي المجتمعي العراقي.

وبعبارة موجزة يعد المنهج المقارن طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو بين نظم اجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية وإبراز أسبابها وفقاً لبعض المجتمعات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي الاثنوغرافية والتاريخية والإحصائية ويمكن الوصول عن طريق هذه الدراسة المقارنة إلى صياغة نظرية اجتماعية. وكان دوركايم يعتقد ان المقارنة بمثابة تجريب غير مباشـر(3).

(1) يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الظاهرة كما توجد على ارض الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. ينظر: المنهج الوصفي التحليلي، مقال منشور في منتدى أدارة الاعمال، المكتبة الادارية الشاملة، متاح على الرابط أدناه: www.hrm.group.com

(2) المنهج الوصفي التحليلي، مقال منشور في منتدى أدارة الاعمال، المكتبة الادارية الشاملة، في 20/ت2/2011 متاح على الرابط أدناه: www.hrm.group.com.

(3) حافظ، ناهدة عبد الكريم (د)، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد، 2007، ص112.

د: مفاهيم البحث

سنتناول في هذا المحور تحليلاً سوسيولوجياً لعددٍ من المفاهيم الاساسية التي اعتمدها البحث، مع المفاهيم الاخرى ذات العلاقة الوثيقة بها، وبما يتلائم وصلتها بالظاهرة موضوع البحث وكالآتي:

1 ـ التنوع الثقافي Cultural Diversity

التنوع الثقافي ظاهرة منتشـرة في كثير من أنحاء العالم ولديها أشكال ومظاهر مختلفة، منها التنوع القومي والاثني والديني والطائفي، وتتغير الاشكال من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، وكل هذا على أساس أصل نشأة هذه الدول والمجتمعات.

ويقصد به التنوع والغنى في المجتمعات البشـرية بنظمها المختلفة وأنماط معيشتها وما تحويه من عادات ومعتقدات وممارسات وقيم. ويذهب البعض إلى اعتبار التنوع الثقافي في الحضارة الإنسانية مهما كما التنوع البيولوجي في البيئة الطبيعية، لاسيما وأن المخاوف تتنامى من تأثيرات العولمة وما يصاحبها من تنميط لثقافة النوع الواحد، أي ثقافة الجهة الغالبة والمتحكمة في وسائط الإعلام وفـي مقـدرات الاقتصاد والإنتاج[1].

فالأصل في كل شيء هو التنوع والاختلاف، والتعدد هو الأصل في البشـرية، قال تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس امةً واحدةً ولايزالون مختلفين﴾[2]، أي: «ولايزال الخلف بين الناس في اديانهم، واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم»[3]. فالتعددية توجد حيثما يوجد تنوع، سواء عرقي أو ديني أو عقائدي أو فلسفي أو طبقي، وهذا أمر واضح وجلي.

وفكرة التنوع الثقافي (اختلاف اخلاقي او اختلاف المصالح)، في بعض الاحيان يتصل بفكرة الصـراع فحينما يوجد التنوع يوجد الصـراع[4]، وهذا يعني الصـراع على اختلاف المصالح او الصـراع للدفاع عن المصالح او العقائد.

---

(1) معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ـ الاسكوا ومؤسسات الامام الصدر والبنك الدولي، مؤسسات الامام الصدر، بيروت، لبنان، 2004، ص147.

(2) القرآن الكريم، سورة هود، الآية/118.

(3) أبن كثير، أسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، ج7، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 2000، ص488.

(4) سافيدان، باتريك، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشـر، المغرب، 2011، ص44.

وهناك مصطلحات اخرى قريبة من مصطلح التنوع الثقافي، مثل الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية والاستثناء الثقافي. فبدون الاقرار بوجود تنوع ثقافي يتعذر الزعم بوجود خصوصيات ثقافية أو هويات ثقافية تبرر مطلب الاستثناء الثقافي. وقد نشأ مصطلح التنوع الثقافي في سياق ثقافي معين أتسم بتنامي تعريض الكثير من الثقافات البشـرية للتراجع والاضمحلال واحياناً الزوال، لعوامل طبيعية أو قسـريـة، في الوقت الذي بدأت فيه ثقافات معينة تنتشـر بسـرعة على حساب الثقافات المتراجعة وبدا أن بعضها وتحديداً الثقافة الامريكية الغربية بدأت تفرض هيمنتها على سائر ثقافات العالم على نحو عرض التنوع الثقافي للانحسار وربما في تقدير البعض للزوال[1].

ويتصل (التنوع الثقافي) برمز آخر هو رمز (التعدد الثقافي)، إذ كثيراً ما يستخدم الرمزان كمترادفين تقريبا سواء في مدلوليهما اللغويين أو الاصطلاحيين، بيد ان هناك اتجاها متنامياً للتمييز بينهما ولاسيما في الاستخدام العلمي على أسس مختلفة، ومن تلك الاسس مدى الاختلاف حيث يشير إلى مطلق الاختلاف غير المحدود الذي يحتمل الوصول إلى درجة التناقض المستلزم للاصطدام بين المتعددات، فأن التنوع ـ في المقابل ـ يشير إلى الاختلاف (من نواحٍ) بقدر ما يشير إلى التشابه والتطابق (من نواحٍ اخرى) بين الانواع وهذا يعني ان الاختلاف هنا محدود ولا يستلزم الاصطدام. والشائع في إطلاق وصف الانواع على افراد أو مفردات هو مراعاة أو ملاحظة اشتراكها في أصل واحد او انتمائها اليه.

ومفهوم التنوع مرادف لمفهوم التعددية، والتي يعود أصلها للدلالة إلى «عدَ» وتعني حسب وأحصـى و«عادَّهُ» معادَا وعداداً: فاخره في العدد وناهضة في الحرب، و«عَددَّ» الشـيء وأحصاه و«عَدَّدت» الشـيء جعلته ذا عدد» تَعَاد» القوم: عدَّ بعضهم بعضاً. «تَعدّدت» صار ذا عدد. والعديدّة»: الحصة والنصيب [2]. ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.

التعددية هي نقيض الواحدية، واصل العد وجود الشـيء القابل للإحصاء زيادة أو نقصاناً، وهي الأصل في كل شيء، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[3].

---

(1) مؤسسة المنصور الثقافية، ادارة التنوع الثقافي: من الحفاظ الى التزكية، بحث مقدم الى ندوة التنوع الثقافي والحداثة ـ حوار بين الاقاليم التي نظمتها منظمة اليونسكو في باريس، 6-5/7 \2004، متاح على الرابط: http://mansourdialogue.org\Arabic\Iecs20 %(2).htmI.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 2، ط3، القاهرة، 1985، ص608.

(3) القرآن الكريم ـ سورة الذاريات ـ الآية/49.

وتستخدم كلمة التعددية لتعني الجمع أو الكثرة أو التعدد في أي شيء، وهي كمفهوم ترادف التنوع والاختلاف، كذلك يبرز هذا المفهوم كثيراً عند الحديث عن مشكلة الأقليات الثقافية المكونة لبعض المجتمعات، حيث لا تعترف الأكثرية بخصوصية الأقلية[1].

وهنا لابد ان نشير إلى ملاحظة مهمة حول هذا الموضوع إذ يقال: ان التنوع هو الحالة القائمة بين المكونات الثقافية، اما التعددية فهي سياسة ادارة التنوع.

والواضح من هذه المعاني سالفة الذكر، أن المعني اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد، وذلك لأن أصل العد وجود الشـيء القابل للإحصاء قل أو كثر، بما يعني أن هذا الشـيء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلا ما قبل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوي بعض المضامين النفيسة ممثلة في عمليات التفاخر والمعاداة التي تتسم بها المجتمعات البشـرية التعددية لأسباب شتى[2].

ولا يختلف الامر في اللغة الانكليزية حيث تعني كلمة (pluralism) أن هناك تعدداً وعدم أحادية في الأصعدة المختلفة[3]. فضلا عن أنه في الادبيات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أستخدم مفهوم التعددية بمعنى مقارب للانقسامية.

على الصعيد الاصطلاحي، تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم «التعددية»، فيذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني: تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها[4].

أما معجم المصطلحات السياسية فيعرف «التعددية» على أنها من الناحية الاجتماعية تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصـر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وأثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصـراع أو المنافسة أو التعاون[5].

(1) برادة، محمد، التعددية وتأثيرها على الحقل الثقافي العربي، من سلسلة أبحاث المؤتمرات (2): مستقبل الثقافة العربية، المجلس الاعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1997، ص163.

(2) عاشور، محمد مهدي، التعددية الأثنية: أدارة الصـراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص20.

(3) C.t. Oninons (ed), The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press, Oxford, 1956, P1528.

(4) بدوي، احمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص317.

(5) لطفي، وفاء، التعددية المجتمعية، مركز الشـرق العربي للدراسات الحضارية، متاح على الرابط أدناه: arabsfordemocracy.org.

وقد عرفت اليونسكو «التعددية الثقافية» بأنها: وجود تفاعل عادل بين الثقافات المتنوعة مع امكانية خلق تعبيرات ثقافية مشتركة من خلال الحوار والاحترام المتبادل على المستوى المحلي، والاقليمي، والدولي(1).

وتفترض التعددية: «الاعتراف بحقوق الإنسان في المجتمع وبكرامته وبرسالته مثلما تفترض الإقرار بواجباته ومسؤولياته» وعلى ذلك تعتبر التعددية «أحد شـروط الممارسة الديموقراطية (التعددية هنا بوصفها ادارة للتنوع)، وبالتالي فهي تتعارض تعارضا تاما مع وجود الدولة الشمولية بل تفترض قدرا من الحياد من قبل السلطة العليا ـ أي الدولة ـ التي ينبغي أن تحترم القوى والمؤسسات التي تعمل في إطارها على تعميق الخير العام للبلاد»(2).

أما قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيعرف «التعددية» على انها عبارة عن تنظيم حياة المجتمع (بوصفها ادارة للتنوع) وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الاطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة إذ تختلط الاتجاهات الايديولوجية والفلسفية والدينية(3).

ويشير مفهوم «التعددية» إلى وجود جميع انواع الجمعيات والتجمعات التي ترمي إلى النفوذ السياسي، ولا يشير إلى مجموعة واحدة خاصة غالبة على المجموعات الاخرى(4).

ومن ثم تستخدم «التعددية الثقافية» كمفهوم وصفي لتدل على الواقع الاجتماعي للثقافات الموجودة والمتنوعة، وكمفهوم نظري معياري لتعني القبول الايجابي للتنوع السائد بما يتضمنه ذلك من المحافظة على الاختلافات بين الثقافات المتنوعة، وحماية حقوق وخصوصيات الجماعات الثقافية المختلفة، مع دعم المساواة والتسامح والاحترام لهذا التنوع الثقافي (5).

---

(1) UNESCO, August, The Problem of cultural diversity, Journal of child and adolescent psychiatric nursing, 19 (3), 2006. p.17.

(2) السلطان، فاخر، التعددية في بعدها السياسي، متاح على الرابط http://www.metransparent.com

(3) قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحرير: سامي ذبيان، رياض الريس للكتب والنشـر، لندن، 1990، ص138-139.

(4) Aernout Nieuwenhuis, The Concept of Pluralism, European Constitutional Law Review, Volume 3, Issue 3, Asser Press, 2007, pp.367.384-

(5) Bass, Shana B. (2008). Multiculturalism, American style: The Politics of multiculturalism in the United States. The international of diversity in organisations, communities and nations,7(6), 133141-. Available at: http://www.Diversity –Journal.com، ISSN 1447 .9532 ـ

أما من منظور علم الاجتماع « فالتعددية»: عبارة عن إطار للتفاعل الذي تظهر فيه المجموعات التي تحترم التسامح مع الآخرين والتعايش المثمر والتفاعل بدون صـراع وبدون انصهار. وتعد التعددية من أهم ملامح المجتمعات الحديثة والمجموعات الاجتماعية، وربما تعد مفتاحاً لتقدم العلم والمجتمع والتنمية[1].

وجاء في (معجم أوكسفورد) وفي تعريف كلمة (التعددPluralist) بأنه الشخص الذي يعتقد أنه من الممكن والجيد لمجموعات مختلفة من الناس ان تعيش معاً في سلام في مجتمعنا[2].

وهناك من يرى أن مفهوم «التعددية» يشير بشكل معمق في خمسة أنماط في شـرح المفهوم فهو يعتقد[3]: أولا، بأنه يعد مفهوما عاما قابلا للتطبيق على كافة المجتمعات والنظم المعاصـرة باعتباره تعبيرا عن ظاهرة عامة وشائعة الانتشار. ثانيا، أن التعددية مفهوم مطاط، ليس فقط لكونه تعبيرا عن ظاهرة عامة، بل أيضا لتباين تطبيقاته واستخدامه في كثير من الأحيان للإشارة إلى حالات وأوضاع متناقضة، الأمر الذي يصعب معه عزل المفهوم عن السياق التاريخي وطبيعة التطور المجتمعي في كل حالة على حدة. وثالثا، هو مفهوم مركب بوصفه تعبيرا عن ظاهرة متعددة الأبعاد. فهناك التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية السياسية. ورابعا، هو مفهوم معقد بحكم كونه مركبا، وإن كان ليس كل تركيب يقود بالضرورة إلى التعقيد إلا أن عملية التركيب في الظاهرة التعددية جعلت من المفهوم المعبّر عنها مفهوما معقدا، وذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الطائفية والعرقية والدولة القومية والديمقراطية.. الخ، ولكون الأبعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصـر متشابكة ومتداخلة تتوقف بدورها على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة سواء في ذلك الداخلية أو الخارجية. وأخيرا، فإن التعددية مفهوم مراوغ بما يعنيه ذلك من إمكانية استخدامه، على سبيل المثال للإشارة إلى التعددية السياسية كصيغة تهدف بالأساس إلى امتصاص السخط الشعبي، تماما مثلما يستخدم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناها الشامل بكل ما ترمي إليه من الإقرار بحق كافة القوى في التعبير عن نفسها.

---

(1) تعددية ثقافية ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط الآتي: http://ar.m.wikipedia.org.

(2) Oxford Advanced Learners Dictionary,7th Edition, oxford University press, 2007, P.1160.

(3) عوض، جابر سعيد، التعددية في الأدبيات المعاصـرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993، ص2.

ويعتقد البعض أن التعددية تختلف فيما لو كانت مفهوما، عنها لو كانت مصطلحا. ويرى البعض في التعددية كمفهوم أنها ترادف التنوع والاختلاف، إذ ان كثيراً من الدول تتميز بالتنوع لكنها تفتقر إلى البعد الايديولوجي والاداري لإدارة التنوع. أما كمصطلح فيعتقد البعض الآخر بأنها تمثل النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية ترتبط بأدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة بل وطبيعة الإنسان ولها ملامح مؤسسية ثابتة مستقر عليها، وتقترن بتطور اقتصادي واجتماعي محدد ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وتهدف إلى إدارة الصـراع الاجتماعي. بمعنى أن التعددية كمصطلح تعبر عن أحد أشكال الممارسة الديمقراطية. وهذا التمييز بين المفهوم وبين المصطلح تمييز من شأنه أن يعطي ديناميكية للحياة العامة بحيث يفصل ما بين التنوع كأصل طبيعي وفطري في الحياة ولابد منه وبين النظام أو الآلية التي يجب أن تدير هذا التنوع.

وهناك التعريف الفلسفي «للتعددية»، كما يرى «دنليفي وأوليري»، الذي يستند أساسا إلى استحالة فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد أو مبدأ واحد. ومن ثم فإن التعددية هنا هي الاعتقاد السائد بأن هناك أو ينبغي أن يكون هناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات. أي انها على النقيض من الواحدية[1].

ويذهب جون ريكس (JohnRex) إلى أن نموذج المجتمع المتعدد يمكن التعرف عليه وفقاً للتمييز بين المجال الخاص والمجال العام وفي هذا الصدد تظهر أربعة احتمالات وهي[2]:

1 ـ قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ويشجع على الاختلاف في المجال الخاص والأمور المجتمعية.

2 ـ قد يكون مجتمعاً يسمح بالحق في الاختلاف والتنوع في المجال العام ويشجع على التنوع في الممارسات الثقافية من قبل الجماعات المختلفة.

3 ـ قد يكون مجتمعاً موحداً في المجال العام ومجبراً أو مشجعاً على الاتحاد في الممارسات الخاصة أو المجتمعية

---

(1) عبد الخالق، نيفين، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية واستقرار لمستقبلها، بحث مقدم الى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الاوقاف، 1993، ص5.

(2) Rex,. John, Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London, 1996, pp.15.17-

4 ـ قد يكون مجتمعاً لدية حقوق مختلفة ومتنوعة في المجال العام حتى وإن كان هناك وحدة ملحوظة في الممارسات الثقافية بين الجماعات.

وتتوافق فكرة المجتمع المتعدد مع المساواة في الفرص وتنطبق على النوع الاول، والنوع الثاني يمثله النموذج الفرنسـي لصهر الاقليات، والنوع الثالث تنضوي تحته كل صور الاستعمار ويمثله نظام التمييز العنصـري في جنوب افريقيا، والنوع الرابع موجود في الولايات المتحدة الامريكية وعبر عنه تطبيق الحقوق المدنية.

2. الاستدامة: (sustainable)

الاستدامة لغةٍ، إذ جاء الفعل (إستدام) الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها: التأني في الشـيء وطلب دوامه أو المواظبة عليه [1] ويعود أصل مصطلح الإستدامة إلى علم الإيكولوجي (Ecology)، حيث أستخدم مصطلح الإستدامة تنموياً للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد(Economic)، وعلم الايكولوجي على إعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الاصل الاغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر (Eco) والذي يعني في العربية (البيت) او المنزل، والمعنى العام لمصطلح (ecology) هو دراسة مكونات البيت، اما مصطلح (Economy) فيعني إدارة مكونات البيت، ولو أفترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فأن الإستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص ومكونات المدينة او الأقليم او الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات[2].

وتعني الاستدامة تحقيق الانصاف داخل كل جيل، وكذلك بين الاجيال في امتدادها الزمني الذي يربط الحاضر بالمستقبل، وحيث ان في ذلك النطاق تمتحن قدرة الطبيعة على الحمل والتحمل، فأن مسؤولية الجيل القائم هي الاخطر في هذا السياق، لان الحركة الديناميكية تبدأ منه حينما يبقى الجيل القادم في موقع المتلقي الذي لا يملك مساومة، ما خلا مواجهة تركة جيله الذي سبقه[3].

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج2، طبعة جديدة منقحة، تحقيق لسان العرب: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة، ص1457.

(2) عثمان محمد (د) وماجدة أبو زنط (د)، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشـر والتوزيع، عمان، 2010، ص23.

(3) البستاني، باسل (د)، جدلية نهج التنمية البشـرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص86.

3. التنمية: (Development)

أن هذا المفهوم وإضافاته، التخلف، ثم البلدان النامية، ظهرت في أطار «النظام العالمي الجديد الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية ـ والمنظمات الدولية التي أنشئت فيما بعد، وقد أكملت «حساسية اليسار» هذه التعابير بفكرة العالم الثالث التي تسنى لها مستقبل كبير. لقد صنعها بلاندييه على طراز التعبير القانوني الذي عرف القوة الايديولوجية التي نعرفها، وهي توحي(أي فكرة العالم الثالث) بأن النظام العالمي الجديد يفرض على جمعية الامم انقساما طبقيا[1].

وتعرف التنمية بأنها عملية هادفة لتحسين نوعية الحياة لكل البشر وهناك ثلاثة نواحي في التنمية متساوية من حيث الأهمية. أولها رفع المستوى المعيشي للناس عبر زيادة مداخيلهم ومستوى استهلاكهم من الطعام والخدمات الطبية والتعلم... الخ، الأمر الذي يتم عبر تأمين تنمية اقتصادية ذات علاقة بالأهداف أعلاه؛ وثانيها خلق الظروف المساعدة على نمو احترام الذات عند الناس من خلال إقامة أنظمة ومؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية تشجع الكرامة الانسانية والاحترام الانساني ؛ وثالثها زيادة حرية الناس عبر توسيع مجال خياراتهم مثل زيادة تنوع السلع وزيادة الخدمات للمستهلك»[2].

ويرى «ويلبرت مور» أن التنمية التي تنشدها حكومات الدولة النامية والمتقدمة على السواء تتطلب أكثر من الرغبة المتفائلة في حياة أفضل، وانما تتطلب توافر مجموعة مقومات هي: القيم، النظم، التنظيم، الحوافز[3].

وتتجلى أهمية التنمية، التطوير أكثر وأكثر في ضوء عصر حضارة المعلومات ومجتمع المعرفة [4] والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في تقريره الاول عام 1990 عرف التنمية البشرية بأنها: «بأنها العملية التي تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، فقد أتضح أنه على

(1) بودون، ريمون.. وف، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص205.

(2) معجم مفاهيم التنمية، مصدر سابق، ص35.58

(3) Moor, Wilbert, Social change, ,1964 p.93-94.

(4) صن، أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة وتقديم: شوقي جلال، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010 ص8.

جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة، هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فأن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال»[1].

وجدير بالذكر ان التنمية البشـرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والابداع واستمتاع الاشخاص بالاحتـرام الذاتي، وضمـان حقوق الانسان[2].

وشهد البعد الثقافي للتنمية تطوراً مفهومياً مهماً في ربع القرن الاخير، واكب وتوج التطور في مفهوم الثقافة والتنمية، فبعد ان كان مفهوم الثقافة مقتصـراً على المنتوج الثقافي، ولاسيما الابداع الثقافي والادبي أتسع ليشمل مقاربة انثروبولوجية ما لبث ان فرضت نفسها في مجال سوسيولوجيا الثقافة كما في عمل المنظمات الدولية[3].

والتنمية المستدامة مفهوم حديث بدأ يستخدم كثيراً في الأدب التنموي المعاصـر، وقد أصبحت الإستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشـر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حدٍ سواء، وتتبناها هيئات رسمية وشعبية وتطالب بتطبيقها. وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وننظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر وللأجيال في المستقبل[4].

وقد احتضنت هذه الاستراتيجية الجديدة جميع الهيئات والحركات المهتمة بشؤون البيئة والحكومات والمنظمات غير الحكومية في مختلف المجتمعات النامية، كما أصبحت هي المظلة التي عقدت في رحابها عدة تجمعات ومؤتمرات دورية دولية مثل «قمة الأرض» عام 1992 في ريودي جانيرو، الذي أصبحت الاستدامة من خلاله مدرسة فكرية تنتشـر في انحاء

(1) تقرير التنمية البشـرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993 ص61.

(2) الحمش، منير، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ج6، 14ـ 16 نيسان، 2002، ص 159.

(3) عثمان محمد (د) وماجدة أبو زنط (د)، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مصدر سابق، ص15.

(4) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2005، ص640.

العالم، وتواصلت بعد ذلك. رغم الانتقادات التي توجه لهذا المفهوم الاستراتيجي، فقد أصبح في الآونة الأخيرة، واحداً من الاستراتيجيات التنموية الذي إلتزمت فيه جميع البلدان الـ(189) الاعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر قمة الألفية عام 2000 «لأنهاء الفاقة البشـرية بحلول عام 2015»[1].

وضعت نظرية التنمية البشـرية المستدامة في البداية على يد الباحثين «محبوب الحق» و«أمارتياسن» من خلال عملهما في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويقول أمارتياسن أن محبوب الحق هو الذي وضع الشكل الأساسي لنظرية التنمية البشـرية، وبالرغم من ذلك فأن ابحاث أمارتيا سن، تبقى مرجعاً لا غنى عنه لنظرية التنمية البشـرية المستدامة، خاصة ما وضعه عام (1990) حول مفهوم تطوير المقدرة البشـرية كهدف لعملية التنمية المستدامة[2].

وستبقى الدولة، وثانياً السلطة السياسية، في مركز الاولوية بالنسبة لمحددات وعوامل التنمية البشـرية المستدامة[3]. إذ ان عوامل نجاحها ترتكز على قاعدة التعاون الدولي، وحتى يكون الحكم الصالح يلبي حاجات الناس وخياراتهم وطموحاتهم، ولا يتكيف مع الحكم الجامد أسير الشعارات الفاقد إلى المؤسسات الشـرعية المحمية دستورياً، فانه والحالة هذه يكون غير قادر على النهوض بأعباء التنمية المستدامة.

كما تعرف بأنها مقاربة متكاملة ومتعددة الاختصاصات في التنمية يكون فيها الإنسان محور العملية التنموية وتشجع هذه العملية حماية فرص الحياة للأجيال الحالية واللاحقة مع احترام النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل حياة[4].

كذلك تعني بأنها:» تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، هي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة،

(1) مقدمة في مفهوم التنمية البشـرية المستدامة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، مقال منشور على الموقع الالكتروني: 67. htm-93k.96/www.nic.Jordan/Ar/annual2005.

(2) الحافظ، مهدي (د)، التنمية البشـرية: افكار ومعالجات جديدة، مصدر سابق، ص47.

(3) معجم مفاهيم التنمية، مصدر سابق، ص 46.

(4) نشـرة التنمية البشـرية، مفهوم التنمية البشـرية المستدامة، بيت الحكمة، بغداد، ع-2، السنة الاولى، شباط، 2006، ص1.

وتوفير فرص العمل، وفي صالح المراة، أنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم»[1].

4. المجتمعات الانتقالية (The transitional societies):

أن مفهوم المجتمع المتحول(الانتقالي) من منظور علم الاجتماع يشير إلى: تحول المؤسسات الاجتماعية من التقليد إلى سلطة المكاتب(البيروقراطية) وخاصة المؤسسات التربوية والسياسية والاقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة، وتغير وتحول في البناء السكاني واتجاهاته [2].

ويطلق المفكر المغربي عبد الله العروي على هذا المفهوم[3]: الحداثة والقدامة أو ثنائية التحديث والتقلدة.

وهنا نتساءل كيف عالجت السوسيولوجيا في تراثها المتراكم قضية التحول (الانتقال)؟ أو العلاقة بين التنوع والتحول؟ كما سبق وحللنا في محور المفاهيم الاساسية للبحث العلاقة بين التنوع والتعددية.

نرى ان أحد مخرجات التحول (الانتقال) من عصر العولمة ودخول مفهوم التنمية والذي هو أبعد من الاقتصاد، بكل ما ينطوي عليه من مضامين ذات بعد أيديولوجي (حقوق الأنسان، الديمقراطية، الحرية....الخ)، هو: الالتزام بالتعددية كإدارة للتنوع بحيث يكون للمكونات الثقافية دورها في الحفاظ على خصوصياتها وفي المشاركة في مسيرة الدولة معاً، وهذه الفكرة تعد جديدة نوعاً ما ولعل المخطط رقم (1) يوضح ذلك[4]:

(1) الهاشمي، حميد، المجتمع الانتقالي: نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، الحوار المتمدن، العدد:1614في17-7-2006 على الرابط الالكتروني التالي::http://www.ahewar.org.

(2) إدريس، لمعيطي، مفهوم الانتقالية في التراث السوسيولوجي، متاح على الرابط الالكتروني التالي: http:// www.swmsa.net

(3) المخطط من أعداد الباحث.

(4) أدريس، لمعيطي، مصدر سابق.

جدول (1): مرحلة ما قبل التحول ومرحلة التحول

مرحلة ما قبل التحول	مرحلة التحول
اقتصاد	تنمية مستدامة
تنوع ثقافي محكوم بسلطة الدولة القائمة على الاخضاع	ادارة تعددية للتنوع مع سياسة قائمة على الاقناع
لا تطول زمنياً	تطول
مرحلة وسيطة تحمل الشكل التقليدي	تحمل سمات الحداثوية

ويدل مفهوم الانتقالية في معناه السوسيولوجي على المرحلة التي تسبق مرحلة التحول في المجتمع ومعروف عنها كمرحلة في تاريخ المجتمعات لا تطول زمنيا مقارنة مع مرحلة التحول أو التغير. لكن ما يميزها في الشكل أنها مرحلة وسيطة يستمر فيها الشكل التقليدي بالرغم من دخول مرحلة الحداثة.

وعند التمعن بالإرث السوسيولوجي الكلاسيكي، نجد أن الانتقالية قد تم التطرق اليها بشكل ضمني وغير صريح عند الرواد الاوائل في السوسيولوجيا أمثال كارل ماركس ـ و-ماكس فيبر ـ لكن بزوايا نظر مختلفة في التحليل، إذ نجدها عند ماركس تبدأ مع المرحلة الثالثة في تاريخ المجتمعات وهي المرحلة الاقطاعية كمرحلة وسيطة بين التقليد والحداثة وأن كان هذا الانتقال يتخذ صفة القوة والعنف لأن الصراع الطبقي هو المحرك إلى الانتقال. وعند دوركايم نجد تخريجا آخر يختلف عن ماركس إذ يعد الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع رأسمالي صناعي جلب معه تحولا في تقسيم العمل الاجتماعي وأيضا أدخل آليات جديدة في التضامن الاجتماعي والمرحلة الانتقالية الفاصلة بين هذين النوعين من المجتمع تكمن في المرحلة التي يتشكل فيها الرأسمال الصناعي في المدن الاوروبية العريقة كباريس ولندن بالتحديد واتسمت هذه الفترة بالهجرة من الريف إلى المدن وما تلا ذلك من ارتفاع في الديمغرافية أسهم حسب دوركايم في التغير الذي أصاب تقسيم العمل الاجتماعي وبه نحدد ملامح الحداثة والتطور في المجتمع الرأسمالي والانتقال عند دوركايم جاء بشكل هادئ بخلاف الانتقال العنيف عند ماركس. وعند ماكس فيبر نجد دفاعا صريحا عن منجزات العقل الاوروبي خلال القرن19 باعتبارها أقصى ما وصلت اليها الحضارة الانسانية محددا عامل الاخلاق البروتستانتية كعامل رئيسي في هذا التحول مع التركيز على مرحلة النهضة والاصلاح الديني وعصر التنوير كمرحلة انتقالية في تاريخ أوروبا. وعند المفكر الاقتصادي ـ روستو

ـ أن التحول يتمثل بمرحلة التهيؤ للإقلاع نظرا لوجودها وسيطية تفصل المجتمع الانساني عن مرحلة التقليد وتدخله إلى مرحلة الانطلاق حيث تتحدد معالم الحداثة وتنقطع الصلة بالتقليد في تاريخ المجتمع[1].

عموما إن مناقشة مفهوم الانتقالية داخل حقل السوسيولوجيا العامة أو في سوسيولوجيا التنمية طويل وعريض، لكن يحسن أن نعطي ما هو مهم في هذا المفهوم كونه يمثل مرحلة تأتي بين مرحلتين وعامة تختلف تجارب المجتمعات في اجتياز الانتقالية لما تحمله من تغيرات اجتماعية تمس جميع الميادين، فهناك بلدان تتخطى الانتقالية بوتيرة سـريعة، وعلى المقابل منها هناك دول أخرى تطول في هذه المرحلة وتستأنس بوجودها رافضة التحديث والقطع مع التقلدة.

ثانياً: الإطار النظري:

أن ما حدث في العراق من منافسات وصـراعات وعنف وفوضى، يحدث في أي من المجتمعات ذات التنوع الثقافي، إذ بدت وكأنها سائرة نحو التشتت والانقسام، ألا أن تماسك نسيجه الاجتماعي حال دون ذلك، على الرغم من كل المراهنات، وسنوضح من خلال الإطار النظري الذي تم اعتماده في البحث الحالي أن المعضلة الأساسية ليست في إشكالية التنمية وإنما في غياب الادارة الراشدة التي تتمكن من إذابة التنوع الاجتماعي في بوتقة المواطنة الحقة فعندها نتمكن من تحقيق تنمية مستدامة.

أن مشكلة العراق تكمن في طبيعة تنوعه الثقافي والعلاقة بين هذه المكونات ضمن الحيز السياسي للدولة العراقية، ونظرة هذه المكونات إلى ثقافاتها الفرعية في ضوء اهمية الدين أو العرق أو الانتماء الطائفي والذي يجعل من الهوية الوطنية هوية لم تتبلور بعد، إذ تعاقبت على حكم العراق انظمة اقتضت مصالحها الفردية إلى اقصاء مكونات معينة وتهميشها.

وتشير «ليور لوكيتز» إلى اهمية الولاء للوطن الام العراق والامة العراقية في تقوية الاندماج بين مكونات المجتمع العراقي، بيد ان الانتماءات الفئوية حصـرت الولاء في انتماءاتها الاثنية

(1) لوكيتز، ليورا، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة، العراق، 2004، ص80.

والمذهبية، مما سبب عدم الاستقرار النظام السياسي في العراق نتيجة قلة دعم المواطنين للنظام الحاكم[1].

وبعد دخول قوات الاحتلال وانهيار السلطة عام 2003، فتحت أبواب السجون أمام المجرمين والمنحرفين، فبرزت حالات النهب والسلب، وكثرت الجرائم غير الأخلاقية، والتدمير، والتخريب، فتأثر البناء الطبقي في المجتمع العراقي بصورة كبيرة[2]، إذ شهد المجتمع العراقي صـراعاً طائفيا دموياً، وذهب ضحية هذا الصـراع الكثير من الطائفتين السنية والشيعية. إلا أن تاريخ كلا الطائفتين كان موحداً تجاه القضايا والمسائل التي تهم البلاد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 [3].

فالعراق يفتقر إلى أنظمة تتمتع بسمات الحكم الصالح ومنها المشاركة الشعبية وحكم القانون ودولة المؤسسات والشفافية.. ألخ، والذي من شأن هذا النمط من الحكم ان يطور النمو الاقتصادي، ويرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويحد من الفساد المتفشـي بشكل كبير، مما يقلص من نسب الفقر والحرمان إضافة لعدم الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي[4].

فتشتت الهوية الوطنية وتصدعها لغلبة الانتماءات الفرعية، وما لعبته التركيبة العشائرية ذات البعد التاريخي والتي أصبحت ملاذاً لأفراد المجتمع في الأزمات لضعف الحكومات المتعاقبة على حكم العراق عن حمايتهم وغصب حقوقهم فطغت ثقافة الأنا على ثقافة نكران الذات، للشعور الكبير من قبل أفراد المجتمع بالحرمان في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية وتسببت حالة الانفلات الأمني وغياب سلطة القانون إثر انهيار النظام السياسي، إذ تحول العراق ساحة لتصفية حسابات الآخرين على أرضه، ساهم بها المحتل بدرجة كبيرة، فعمت الفوضى كل شيء، واندلعت أعمال العنف والصـراع الطائفي، بفعل عوامل داخلية وخارجية.

---

(1) احمد، صبيح عبد المنعم (د)، الحراك الاجتماعي والترتيب الطبقي في المجتمع العراقي، مجلة العلوم التربوية والنفسـية، العدد81، بغداد، 2011، ص 80.

(2) احمد، صبيح عبد المنعم (د)، الانساق الاثنية وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، في كتاب: واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص12 ـ 13.

(3) رزيق، كمال (د)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، العدد /25، السنة الثالثة، نوفمبر /2005، على الرابط الالكتروني: www.uluminsannia.net

(4) جابر، سامية محمد (د)، الفكر الاجتماعي ـ نشأته واتجاهاته وقضاياه، مصدر سابق، ص284.

وساهمت هذه المعوقات الوظيفية، بإحداث خلل في تركيبة النسق الاجتماعي في العراق، برزت من خلاله حالة من اللامعيارية (Anomie)، أصابت بناءه الاجتماعي والمؤسساتي، جاعلة من العراق بيئة غير مؤاتية لأحداث عملية التنمية بشكل ناجح وفعال[1].

وبحسب تعبير «ميرتون» التوتر أو التناقض او التعارض بين العناصر المكونة للبناء الإجتماعي والثقافي، الذي إستخدمه لعبور الهوة بين الإستاتيكا والديناميكا، وقد تكون مثل هذه التوترات بمثابة (Dysfunction) معوقات وظيفية نحو التغير (pressure) بالنسبة للنسق الإجتماعي في صورته القائمة. أو تمثل وسائل مؤدية إلى تغيرات معينة في هذا النسق ولكنها على حال تمارس ضغطاً[2].

ولمواجهة حالة اللامعيارية في المجتمع يتخذ الافراد والجماعات استجابات متباينة بحسب تباين موقعهم في البناء الاجتماعي يسميها «ميرتون» استجابات توافقية تنحصر في (التوافقية، التجديد، الطقوسي، التمرد)[3].

ومن هنا جاءت أفكار مثل التنوع الثقافي الجانح والتنوع الثقافي المضاد.

ومن الطبيعي أن تختلف الادوار والمنزلات بالنسبة للأفراد في المجتمع العراقي، لاضطراب النمط العام الذي يسير هذه العلاقات سواء من حيث علاقة الافراد مع بعضهم البعض أو من حيث علاقتهم مع الدولة، فانتفاء مقومات تفعيل كفاءة النسق، يؤدي إلى اضطراب وتأزم بين مكونات المجتمع عموما.

أن الخلل الذي يصيب النسق الاجتماعي يحول دون حل المشكلات الوظيفية بواسطة الادوار الاجتماعية المتعددة التي يأتلفها النسق، وتتحدد هذه الادوار في ضوء التوقعات التي يمكن تحديد سماتها وطابعها في ضوء متغيرات النمط[4].

---

(1) جاء مصطلح اللامعيارية (Anomie) او فقدان المعايير، مشتقاً من الكلمة اليونانية (Anomia) التي تعني إنعدام القانون (law lessness)، ويترجم أيضاً إلى الفوضى الإجتماعية، أو إنعدام القيم أو اللامعيارية. ينظر: جابر، سامية محمد (د)، الفكر الاجتماعي-نشأته واتجاهاته وقضاياه، دار العلوم العربية، بيروت، 1989، ص255.

(2) حمزة، كريم محمد (د)، نظريات علم اجتماع: مقدمات تعريفية، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 249.

(3) نصر، محمد عارف (د)، تالكوت بارسنز ـ رائد الوظيفية المعاصرة في علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص190 ـ ص193.

(4) عبد المعبود، محمد مرسي(د)، علم الاجتماع عن تالكوت بارسنز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي:

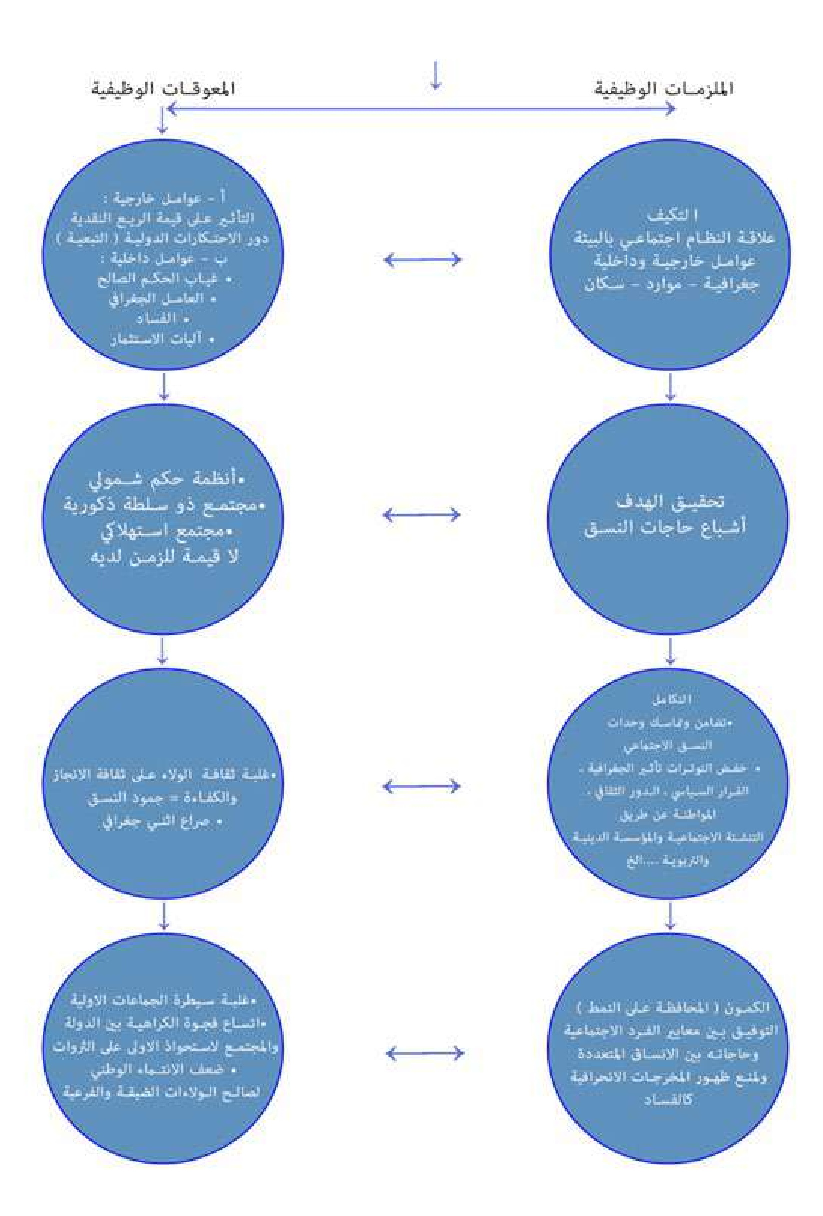
وعدم كفاءة النسق الاجتماعي لإداء وظائفه (الملزمات الوظيفية) كما يسميها تالكوت بارسونز المتمثلة بالتكيف وبلوغ الهدف والتكامل وإدامة النمط[1].

ويكمن حل تلك المشكلات والمحافظة على استقرار المجتمع وديمومته يتطلب ما أسماه بارسونز تحقيق عدة متطلبات وظيفية (Functional Perquisites):من خلال النظم أو أنساق فرعية تتمثل بالاقتصاد الذي يشمل الانتاج والاستهلاك والتوزيع العادل الثروات... الخ[2]، والنسق السياسي، الذي يشمل الحكومة، الاحزاب النقابات، ..الخ، وسلطة شرعية وعقلانية قابلة للتداول السلمي، والنظم القرابية، والنسق الثقافي: كالدين والتربية ووسائل الاتصال والتنوع الثقافي. ولكل منها وظيفة تساهم في استقرار أنساق البناء الاجتماعي للمجتمع، وكما مبين في المخطط أدناه.

دراسة تحليلية نقدية، مكتبة العليقي الحديثة، بدون سنة طبع، ص8 ـ 11.

(1) زايد، احمد (د)، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص124 ـ 125.

(2) المخطط من أعداد الباحث.



شكل (1): يوضح الإطار النظري المعتمد: نظرية بارسونز وتوازن النسق الاجتماعي

وتعد ملزمات «تالكوت بارسونز» الوظيفية ضرورة لابد منها لتوازن واستقرار النسق الاجتماعي من وجهة نظره، فبانتقائها يتعرض النسق الاجتماعي للشلل والجمود والتوقف عن اداء وظائفه، فالنسق الاجتماعي العراقي اختل، عندما واجه معوقات وظيفية اوقفت فاعلية تلك الملزمات الوظيفية لبارسونز، فأضحت النتيجة فقر مستدام في ظل غياب دائم للتنمية باستثناء مؤشرات تنموية طفيفة حسب متطلبات المرحلة الآنية، كما في المخطط أعلاه عندما نطبق هذه الملزمات الوظيفية على الواقع الاجتماعي في العراق مع التركيز على مواطن الخلل فيها، نلمس بوضوح عدم ارتباط هذه الملزمات بعلاقات اعتماد متبادل فيما بينها، لتنوع مواطن الخلل أو العوق فيها، ومنها تشتت الهوية الوطنية وتصدعها بانتماءات ضيقة تركت آثاراً واضحة وعميقة في النسق الاجتماعي العراقي، لتفاقم الشعور بحالة الحرمان لدى افراد المجتمع لعقود من الزمن في مختلف مناحي الحياة، فغلبت المصالح الفئوية والفردية على أحقية تحقيق الصالح العام، فكل هذه المعوقات أدت إلى جمود النسق الاجتماعي وعدم استقراره وتوازنه[1].

أن التنوع الثقافي في العراق يمكن ان يكون مصدر قوة واستثمار في شتى المجالات، أذا توافرت بعض الشروط الاستراتيجية وفي مقدمتها الحكم الصالح، بإدارة مركزية منفتحة، على كافة مكونات الطيف المجتمعي، قوي دون هيمنة ظالمة، وان يحقق العدل دون ضعف، جماعي، وان يتسم بوحدة الرأي واتخاذ القرار. وان يكون هنالك عقداً اجتماعياً جديداً قائم على اساس مبدأ المواطنة الحقة، وعلى اساس حق المشاركة في ادارة البلد ونظام ديمقراطي يحترم الخصوصية والتنوع في إطار الوحدة ويفعل وجود المجتمع المدني بحيث يحقق نوعاً من اللامركزية المسؤولة في ظل نهج تسامحي اجتماعي.

ثالثاً: مقارنات لنماذج من مجتمعات ذات تنوع ثقافي

1. النموذج الهندي

نشرت مجلة فورين أفيرز تقريراً يتناول النجاح الهندي في المجالين السياسي والاقتصادي. وأشارت في تقريرها أن:»ازدهار الاقتصاد الهندي سيستمر طالما السياسة الديمقراطية

(1) الصادق، مصطفى، التجربة الهندية تحت المجهر، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ـ واشنطن، متاح على الرابط الالكتروني: www.siironline.org

الهنديــة تسمح بذلك، والنجاح الذي حققته الدولـة الهندية، وهذا ما يمكن استخلاصه من هذه التجربـة التي ترتبط بدولة نامية وشـرقية وذات شـعب متعدد المذاهب والأديـان واللغات والأحزاب. ومازال النقاش والتجاذب بين النخب عن ضرورة تقديم التنمية الاقتصادية على التنميـة السياسية أو العكس، النخب منقسمة إلى معسكرين: الأول يدعو إلى ضرورة تقديم التنمية السياسية على التنمية الاقتصادية، بينما الثاني يجادل في ضرورة قلب المعادلة بتقديم التنمية الاقتصادية على السياسية، وللأسف الجدل متواصل بين المعسكرين والتجميد للتنمية في الاتجاهين المذكورين مستمر، وكأن تشبث البعـض بالترتيب او التراتب ذريعة للتنصل من التنمية في هذا الاتجاه او ذاك. ويُقـال ان الهنود ابتدعوا الطريقة الخاصة بهم للتعاطي مع التنمية في الاتجاهين المذكورين، وذلك بإعمال التزامن بين الإصـلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي والدمقرطة المؤسسية. ويعتقد الكثير من الباحثين ومنهم Ashutosh Varshney أستاذُ عِلْمِ السياسة في جامعة مشـيغانِ ومُؤلفِ كتاب: «نزاع عرقي وحياة مدنية: الهندوس والمسلمون في الهند»

إذ يقول[1]: «أن سـر النجاح الهندي يكمن في «إدارة» هذه العملية بشكل فعال. ومضيفاً: «إن الهند اليوم هي من قلائل الأمم التي تمكنت ان تدير عملية تحرير الاقتصاد بموازاة الاستجابة للديمقرطية القائمة على المأسسة بشكل ناجح». للإصلاح ـ في أي إتجاه كان ـ أعراضه الجانبية وصدماته ولذلك تبرز للدول خلال مسـيرتها نحو الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية مشـاكل جديدة قد تقود إلى الردة والإنقلاب على الإصلاح الاقتصادي او السياسي.

يعرف الجميع إن سياسات تحرير الأسواق وإلغاء الدعم مثلا قد تؤدي إلى نوع من الانقباض الاقتصادي خاصة بالنسبة للشـريحة ذات الدخل المحدود. فهذه الشـريحة تشعر بالاستياء جراء هذه الإصلاحات وضغوطها الأتية من التضخم والحالة التنافسية للأجور وغيرها من التبعات الاقتصادية المعروفة لدى الاقتصاديين على المدى القصير، وتترجم ذلك الاستياء في الانتخابات، وعبر صناديق الاقتراع ولذلك تقوم الأحزاب برفع شعارات وسياسات معاكســة لامتصاص ذلك الاستياء، ولكسب الأصوات في الوصول إلى السلطة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الإبطاء في تلك الإصلاحات أو توقفها (وهذا ما يحصل في المشهد العراقي في الوقت الراهن).

(1) المصدر نفسه.

بين الهند والغرب

كيف تجاوزت الديمقراطيات الغربية ذلك الاستياء ونتائجه؟

- الاقتراع العام لأكثر الديمقراطيات الغربية كان بعد الـثورة الصناعية أي بعد أن تحسن فيها دخل الفرد عموماً.
- والبعض الأخر من تلك الدول أقامت أسس دولة الرفاه التي تعالج الكثير من مشكلات الفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

هذا إضافة إلى أن هذه الدول بنيت منذ البداية على أساس الطابع اللا تَدَخُّلي والحِمَائي للدولة أي الـ(non-interventionist)، لكن التجربة الهندية تختلف بشكل عن الأوربية لأن الهنود تبنوا الإقتراع العام مع الإستقلال وذلك قبل وقت طويل من الانتقال إلى الاقتصاد الصناعي. طبعاً في الهند أيضاً ومنذ أواسط التسعينات عمد العمال إلى المشاركة أكثر في العملية الديمقراطية ورفعوا سقف مطالباتهم الديمقراطية حتى أكثر من الطبقة المتوسطة مما مهدَ لتحالف بين اكبر التيارات السياسية أي الـ (يو بي اي) وتحالف الكونغرس الوطني لاستقطاب الأصوات عبر برنامج يجمع بين اعتماد النظم الاجتماعية الداعمة وسياسات تحرير الأسواق[1].

بين الهند ونمور الشـرق الأسيوي

أكبر اقتصاديات الشـرق الأسيوي إعتنقت الديمقراطية كنظام للحكم بعد عقدين من تصاعد النمو الاقتصادي وتحسن الأوضاع الاقتصادية في بلدانهم فعلى سـبيل المثال إن كوريا الجنوبية وتايوان تبنت النهـج الديمقراطي للحكم في أواخر الثمانينيات ومنتصف التسعينيات. لكن في هذه المنطقة هناك اقتصاديات تتمتع بمعدلات نمو عالية، وهي لم تتحول إلى الديمقراطية بعد مثل الصين وسـنغافورة، طبعاً هناك شكوك في إستمرارية تلك المعدلات. ففي الهند مقارنة مع الصين أدت الديمقراطية إلى إعاقة الخصخصـة المتهورة لوجود النقابات والإتحاديات والاحزاب العمالية التي تدافـع عن مصالح العمال ضد الخصخصة الجارفة للمؤسسات التابعة للقطاع العام، وذلك غير متاح في الصين. أثبت الهنود كفاءة في إدارة هذه اللعبة والتوازن بين نموهم الاقتصادي والإلتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية وذلك عبر إنتهاجهم السبل السلمية لحل التناقضات والسماح للتعبير عن الرأي.

(1) المصدر نفسه.

إن النمو الاقتصادي المذهل أي بالمعدل السنوي الذي يعادل (6%) التي حققته الهند طيلة السنوات ال 15 الماضية يرشح الهند لكي تكون أبرز قوة اقتصادية منافسة خلال العقود الثلاث أو الأربع القادمة لو تمكنت مـن إدارة العملية بصيرورة ونجاح كما فعلت حتى الآن[1].

2. النموذج السوداني

تراجعت في الفترة الاخيرة، أي بعد انفصال يوليو/تموز2011، نقاشات السودانيين الخاصة بالتنوع الثقافي فقد ثبت عمليا فشل فئات عديدة في الشمال والجنوب، في أدارة التنوع. وتوقفت إلى حد ما الحوارات حول قضايا مثل الوحدة في التنوع، والسودانوية، والهوية الشاملة، وفي حقيقة الأمر، تعيش النخب السودانية مشاعر مختلطة متباينة من الاحباط والحيرة والدهـشة. فقد كان الكثيرون لا يتوقعون حدوث الانفصال بهذه السهولة ولكن يبدو أن السودان فضل أن يكون هامش الهامش وساحة للحروب الاهلية والنزاعات الداخلية وصاحب أطول سجل حرب أهلية في العـالم وظل السودان بلد الفرص الـضائعة [2].

إذ تميزت الحالة السودانية في الفترة الاخيرة بعلاقة عكسية بين تنامي الشعور بالتنوع مقابل تراجع في حسن التعامل مع التنوع والتوفيق في أدارته. فقد تناقض الشعور بالولاء والانتماء إلى دولة قومية موحدة. فالدولة مالت للهوية العربية-الاسلامية على حساب التعدديات الاخرى، فقد تزايدت الدعوة لتطبيق الشـريعة الاسلامية وتداعياتها على غير المسلمين، ولم تنجح في تقريب أو احتواء الجماعات المختلفة ثقافيا. بل حدث العكس تماما، فقد برزت حركات المطالب الاقليمية والجهوية وتطورت فكرة الهامش والمركز لحد الاستقطاب. وبعد هذه المجموعات عن الاندماج، ومع التأكيد على التمايز والاختلاف الذي وصل غالبا إلى درجة الصـراع والنزاع المسلح، والباحث يرى أن مقارنة هذا النموذج مع التجربة العراقية يتضمن مفارقة كبيرة، إذ أن المجتمع العراقي رغم حالات الاحتقان والصـراع التي تحدث احياناً، الا أننا وحسب شهادة التأريخ نجده يتوحد في الازمات كما حدث في ثورة عام 1920 ضد الاحتلال الانكليزي وأفضـى إلى الحصول على الاستقلال التام فيما بعد.

أما الدروس المستقاة من التجربة السودانية: أن تزايد الدعوة لتطبيق الشـريعة الاسلامية

(1) التنوع الثقافي في السودان، متاح على الرابط الالكتروني: http://nomeaning wordpress.com

(2) ماليزيا بلد التعدد العرقي والثقافي، مجلة عين المسافر، على الرابط الالكتروني التالي: http://www. ainalmusafer.com/mag/?p=5687

في السودان وتداعياتها على غير المسلمين من أهم إشكاليات أدارة التنوع الثقافي، فضلا عن أن الفترة الحالية تتسم بتجاهل متعمد لوجود تنوع ثقافي في شمال السودان، إذ تحتاج هذه العملية إلى تغيير أو اصلاح ضروريين في السياسة والإدارة (شكل الحكم) بالإضافة إلى الثقافة والفكر. وتنامي الاهتمام بالدولة اللامركزية التي تراعي التنوع الثقافي وتبني فكرة الفدرالية كصيغة إدارية قادرة على التعامل مع التعددية الاجتماعية بعقلانية وعملية أكثر. ولابد أن تأخذ الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أشكالا قومية عابرة للقبلية والفئوية، وأن تركز المؤسسة الدينية في خطابها الفكري والثقافي على بث روح التسامح وقبول الآخر[1].

ولو عقدنا مقارنة بين النموذج السوداني والنموذج الماليزي، فأن أي شخص منصف يقارن ملامح التشابه بين السودان وماليزيا يجد الكثير منها من جهة استناد الوجود البشـري في الدولتين على التعدد العرقي والديني والثقافي، وهو واقع أكثر تعقيداً نحو ما شـرحت آنفاً في حالة ماليزيا، وفي الواقع السياسي وخضوع البلدين للاستعمار البريطاني ونيلهما الاستقلال في وقت متقارب في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي.

غير أن ثمة فارق كبير بين غنى السودان بموارده الطبيعية وفقر أو لنقل محدودية مصادر ماليزيا في الموارد الطبيعية، قد أفلحت ماليزيا التي تأتي متأخرة الترتيب في قائمة الدول من ناحية الموارد الطبيعية في أن تحتل مركزاً متقدماً كسابع عشـر أكبر اقتصاد عالمي، ثم تجد السودان الذي يعد من بين أغنى عشـر دول في العالم من حيث حجم مساحته ووفرة موارده يتدحرج ليكون من ضمن قائمة الدول الفقيرة.

وكما أن نهضة ماليزيا وتطورها لم تكن أمراً حتمياً ولكن وصلت إلى تلك المصاف بحكمة وحسن قيادة قادتها، فإن تخلف السودان كذلك لم يكن أمراً محتوماً ولكنه نتيجة مباشـرة لافتقار بلد بكل هذه الموارد لقيادة قادرة على تحويلها إلى رصيد نهضوي، وكما ان أسس نهضة ماليزيا وضعها عقل سياسي فطن منذ بواكير الاستقلال إلى مواجهة تحديات الواقع وتراكمت تجاربها وخبراتها حتى قادت البلاد إلى إقامة دولة متقدمة ومجتمع متحضـر، فإن تخلف السودان صنعه عقل سياسي يفتقر إلى مقومات القيادة الواعية تكررت أخطاؤه وتراكمت منذ بواكير الاستقلال وظل باستمرار يفشل في مواجهة تحديات الواقع بالقفز عليها

(1) لماذا نهضت ماليزيا وتعثر السودان، خالد التيجاني النور، بتاريخ:8 -1- 2010http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-1318.htm

والتلهي بشعارات من ذات اليسار وذات اليمين كان حصادها يباباً. ولنضرب مثلاً كيف عالج قادة ماليزيا مسألة التعدد العرقي في بلادهم، وكيف عالجنا نحن قضية الجنوب التي تسببت في عدم الاستقرار السياسي في السودان لنصف قرن، وفي حقيقة الأمر فإن بقاء قضية الجنوب كل تلك الفترة الطويلة، ويضاف إليها قضية التخلف في السودان كله حتى يومنا هذا، ليس سوى دلالة واضحة على عجز العقل السياسي السوداني وقصر نظره، فقد كانت قضية الجنوب مسألة يسهل علاجها بنجاعة بالاستجابة لمطالب مشروعة ومحددة في وقتها، ولكن التلاعب السياسي القصير النظر أفضى بها لأن تصل إلى حجمها المعلوم اليوم وبتداعيات وتبعات غالية الثمن للحلول المطروحة. وقضية الجنوب، وقضية السودان كله لم تكن يوماً ما أكثر تعقيداً مما واجهته ماليزيا ولكن أنظر كيف عالج العقل السياسي الماليزي واقعه منذ وقت مبكر بفضل حنكة ووعي قيادتها وبصيرتهم النافذة.

عِبَرٌ كثيرةٌ تهديها لنا التجربة الماليزية ومشروعها النهضوي وتضع بين أيدينا معيناً لا ينضب من الخبرة[1]، ولأن نتعلم من أخطائنا متأخرين خير من أن لا نتعلم أبدا.

3 نموذج الولايات المتحدة الامريكية

أن سؤال الهوية بات من الاسئلة المطروحة في امريكا بعد التغيرات الكبيرة التي اجتاحت الدولة الأمريكية في العقود الأربعة الاخيرة، وخاصة في العقدين الاخيرين. أهم التغييرات التي اجتاحت أمريكا يمكن تلخيصها في تراجع ثقافة وقيم الواثب (WASP) أي في قيم «البيض الانجلو ساكسون البروتستانت»، وقد طرح النقاش عالم السياسة الراحل صاموئيل هنتنجتون في كتابه الذي صدر عام 2004 بعنوان «من نحن؟ التحديات بالنسبة لهوية أمريكا الوطنية»، وكان يحذر من تزايد اعداد القادمين من أمريكا الجنوبية مع ثقافتهم المنعزلة على قيم وتجانس المجتمع الأمريكي، وهناك عشرات الدراسات الأخرى التي بدأت تتناول موضوع الهوية الأمريكية بعضها من منطلق قلق على تغيرات سلبية اجتاحت أمريكا وبعضها يرى إنها تحولات إيجابية وتطورات نحو الافضل، ويمكن تلخيص ملامح هذا التغيير باختصار في عدد من السمات الرئيسية[2]:

(1) خليل، مجدي، سؤال الهوية في أمريكا، الحوار المتمدن، العدد2777، بتاريخ 22-9-2009 على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org.

(2) بوابة كندا، متاح على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط. http://ar.wikipedia.org\wiki

اولا: التحول من بوتقة الانصهار إلى التعدد الثقافي كان الآباء المؤسسون للأمة الأمريكية يخططون ويعملون وفقا لمفهوم بوتقة الانصهار، أي استيعاب المهاجرين الجدد في الثقافة الامريكية وأمركتهم على وجه السـرعة، وكانوا يثقون في إمكانية الثقافة الأمريكية على استيعابهم إن لم يكن في الجيل الاول فالمؤكد سيكون في الجيل الثاني أو الثالث، وكما يقول جيمس كورث من معهد أبحاث السياسة الخارجية «كانت الأمركة بالنسبة للمؤسسين وأجيال عديدة لاحقة، جزءا أساسيا وجوهريا من الدستور الواقعي للأمة الأمريكية وحضارتها ولمكانة أمريكا في الحضارة الغربية الواسعة»، التطور الجديد في الحالة الأمريكية هو التعدد والتنوع الثقافي الممتد والمتوارث عبر الاجيال، واصبحنا نرى القادمين من امريكا الجنوبية في الجيلين الثاني والثالث لا يتحدثون الانجليزية وخلقوا مناطق شبه مغلقة عليهم لا يتحدثون فيها إلا الاسبانية، واصبحت اللغة الاسبانية لغة ثانية في المجتمع الأمريكي مع تزايد عدد الناطقين بها لما يقرب من الاربعين مليونا، حتى حدث العكس وهو أن ملايين الأمريكيين يدرسون الاسبانية من أجل التحدث والتفاعل مع هذه الكتلة البشـرية الضخمة، وكذلك هناك الصينيون والروس والعرب، وبالإضافة إلى الجيتوهات اللغوية هناك أيضا الجيتوهات الدينية من الكاثوليك والمسلمين والهندوس... وبالتأكيد قد أثر ذلك بالسلب على تجانس أمريكا وعلى ثقافة الواثب وعلى القيم الاخلاقية للوثب، فمعظم السلبيات في السلوك وفي الاخلاق الأمريكية قادمة مع المهاجرين المحملين بثقافة تتسامح مع الفساد والرشوة والكذب ونقض الأمانة. ورغم أن هناك من يثنى على هذه التعددية فأن البعض الآخر يراها خطرا على تجانس المجتمع وعلى تواصل البشـر وعلى الانحيازات في العمل وفي المؤسسات وفي احترام القانون.

ثانيا: تراجع تركيز التعليم على قيم الحضارة الغربية للتركيز على قيم التعددية، هناك من يرى أن هذه التعددية الثقافية قد اثرت بشكل سلبى جدا على العملية التعليمية، حيث بات التعليم مشغولا بالحديث وتدريس هذه التعددية الثقافية الهائلة، وفي المقابل تراجع الحديث عن قيم التقدم وعن قيم الحضارة الغربية وعلى الأسس الأخلاقية التي دشنتها هذه الحضارة العظيمة، بل أن الانشغال الكبير في التركيز على قيم هذا التنوع الثقافي والعرقي والديني جاء على حساب العلوم الطبيعية ذاتها وعلى حساب التقدم العلمي أيضا، ومن ثم تراجعت المدارس العامة، التي تدرس للتلاميذ في المرحلة قبل الجامعية كثيرا من الناحية العلمية والتعليمية، وعلى طلاب التخصص بشكل أكثر في التعليم الجامعي وما بعد الجامعي من أجل التركيز على هذه القيم العلمية المتراجعة في التعليم قبل الجامعي.

ثالثا: تراجعت الأمركة في مواجهة العولمة بالتأكيد، فأن الأمركة قد اثرت بشكل كبير جدا في العولمة حتى كادت العولمة تماثل الأمركة في البدايات، ولكن مع تطور العولمة ودخول أطراف دولية عديدة كلاعبين فاعلين فيها مثل الصين والهند واليابان والبرازيل وكوريا الجنوبية، تراجعت الأمركة في مواجهة هذه العولمة وتراجعت الحضارة الغربية في مواجهة الحضارة العالمية الواسعة، ويسـرى ذلك على الاقتصاد كما يسـرى على السياسة كما يسـرى على منظومة القيم الاجتماعية والأسـرية.

رابعا: تراجع القيم المسيحية في مواجهة قيم الحرية المفرطة، من المعروف أن أحد الروافد الرئيسية للحضارة الغربية هي قيم الديانة المسيحية، وقيم الديانة المسيحية لا تعني حكم الدين ولا المرجعية الدينية، وقد بدأ تراجع القيم المسيحية في الحضارة الغربية بعد إساءة استخدام الدين وتداخله في السياسة إزاء حكم رجال الدين في العصور المظلمة المسيحية، فجاء التنوير ليضـيء الانوار بعد عصور الظلام المسيحي ولهذا سمى تنويرا، وقد جرف في طريقه ركام هذه الدولة الدينية، وجاءت ثورة الحقوق والحريات والتي توجت بالعولمة لتضـرب في مقتل كثير من القيم المسيحية والاسـرية التي تأسست عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على ذلك تراجعت القيم الاسـرية وزاد الطلاق، وجاء زواج المثليين وحقوقهم الخاصة، وحقوق الاجهاض المفرط ليضـرب كثير من هذه القيم في مقتل، وحتى مفهوم الليبرالية تغير، فالليبرالية قديما كانت تركز على التخلص من مساوئ الديكتاتورية والحكم الديني وكافة انواع الاستبداد، ولكن مفهوم الليبرالية حاليا في امريكا بات مرتبطا بالدفاع عن حقوق المثليين وزواجهم وحقوق المرأة في إجهاض نفسها في أي وقت، ومناهضة العولمة وعدم الايمان بالدولة وبالفوضى في بعض الاحيان. وطبعا هذا يختلف عن ما هو كائن في الشـرق الأوسط حيث مازالت الليبرالية تعنى مناهضة الحكم الديني والاستبدادي والدفاع عن القيم الاساسية في الحرية والمساواة والتي لم تنجز بعد في هذا الشـرق.

خامسا: تراجع حكم النخبة جزء من التفكير المؤسـسي في امريكا هو أن النخبة هي الاصلح للحكم من العامة، فكان جيفرسون يعتبر أن الشعب يجب أن يحكم من قبل أرستقراطية طبيعية تعتبر هي الأفضل، أما هاملتون فكان أكثر تطرفا ويرى أن الشعب يجب أن يحكم من قبل الغني الكريم الأصيل، وكان هناك فكر يرى أن المساواة لا تعني تساوي كل الناس وإنما الفرص المتساوية والمتكافئة للجميع، وتبقى النخب متميزة وظاهرة لأنها تملك من الكفاءة أو الاصالة ما هو غير متوفر لغيرها.... ولكن حدث تراجع كبير في هذا

التفكير لصالح الاكثر قدرة على أقناع الجماهير بأنه الاكفأ للحكم، ولهذا أيضا تراجعت قيود الترشيح داخل الاحزاب وتوج ذلك بفوز أوباما بالحكم عام 2008 في لحظة تاريخية مفصلية في التاريخ الأمريكي والعالمي.

سادسا: تراجع اعداد البيض كل هذه العوامل بالطبع، بالإضافة إلى التدفق المستمر للهجرة لأمريكا قد أدت إلى تراجع نسبة البيض في الخريطة السكانية الأمريكية ليصلوا إلى 72 % من تعداد السكان في الاحصاء القومي الاخير لعام 2000، ومن المتوقع تراجع النسبة في الاحصاءات القادمة، فالعولمة سـرعت الهجرة، وفتح أبواب الهجرة سـرع من ظهور العولمة، وكلاهما أثر سلبيا في نسبة البيض إلى مجمل السكان. تناقض كما أن تنا قص أعداد البيض بدوره أثر في القيم الأمريكية وفي قيم المسيحية البروتستانتية... ونظرا لأن تراجع البيض مستمر لاستمرار الهجرة وأيضا لارتفاع معدل المواليد بين المهاجرين من أمريكا الجنوبية وبين الآسيويين ومن الدول الإسلامية وباقي الدول عن معدل النمو في مواليد البيض، فان المزيد من التراجع في منظومة القيم الأمريكية والتي تأسست على أيدي الواثب في طريقها للتراجع وربما للاختفاء.

كما سعى الامريكيون الافارقة والهنود الامريكيون إلى المناداة بمساواتهم في الحقوق وتلبية طموحاتهم، من خلال مناهضتهم لسياسة التمييز العنصـري.

وهنا نتساءل عن ماهية الاسباب التي دعت إلى فوز السود على حساب البيض الانجلو سكسون وترشح أوباما وفوزه وتسلمه السلطة في الولايات المتحدة الامريكية؟

ولم يكن الامر مختلفاً كثيراً عن العمال المهاجرين في اوروبا، والذين ينحدرون من أصول عرقية وثقافية مختلفة، فقد سعوا بدورهم إلى انتزاع الاعتراف بوجودهم في تلك الدول، من خلال انتزاع الاعتراف والاقرار بخصوصية ثقافتهم والقبول بها. وقد انتزعت تلك الاقليات اعترافاً معتبراً بخصوصية ثقافتهم، تجلى ذلك في أمريكا مثلاً في توسيع البرنامج التعليمي ليضم النتاجات الفنية والأدبية للثقافات الاخرى، بيد أن أوروبا كانت أكثر تقبلاً لتلك الثقافات، وهو ما ساعد على خلق مجتمعات أكثر تنوعاً وحرية، كما حماها من التفكك والصمود في وجه الدعوات الانفصالية.

4. النموذج الكندي

ان التنوع في التكوين الاجتماعي بوصفه ظاهرة اجتماعية وتاريخية قلما يخلو منها مجتمع، وهي ليست بحد ذاتها مصدراً لحالة الانقسام والتناحر في أي مجتمع من المجتمعات، الا ان التعامل غير السليم قانونياً وسياسياً واجتماعياً مع ظاهرة التعدد هو السبب في انتاج الازمات

والتوترات واعادة انتاجها، وفي الوقت الذي نجحت فيه اغلب الدول المتقدمة في ارساء أسس وقواعد حضارية لحل مثل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وثراء، لاتزال خطى العديد من البلدان النامية متعثرة في هذا الاتجاه، والعراق احداها. وذلك من اسباب نجاح كندا في اعتماد التنوع الثقافي كقوة اجتماعية لرفد عملية التنمية.

بيد أن الغاية الاساسية من عرض التجربة الكندية هو نجاحها في أدارة التنوع الثقافي الذي يتكون منه مجتمعها، إذ تشغل كندا معظم المساحة الشمالية لقارة أمريكا الشمالية، وتمتد من المحيط الأطلسي شرقاً إلى المحيط الهادي غرباً، ويحدها شمالاً المحيط القطبي الشمالي وتعد كندا ثاني أكبر بلدان العالم من حيث المساحة الكلية. إذ كانت ارض التي تقوم عليا دولة كندا تسكن فيها قبائل كثيرة من السكان الاصليين وهي دولة ذات نظام برلماني ديمقراطي، وهي تخضع لسلطة ملكية دستورية تترأسها الملكة (اليزابيث الثانية) كرئيس دولة أنها دولة ثنائية اللغة إذ تمثل اللغتان انجليزية والفرنسية اللغتين الرسميتين على المستوى الحكومي الفيدرالي فضلا عن كونها دولة متعددة الثقافات.

ويعد قدم النظام الفيدرالي الكندي عام 1867، إذ كان اشارة إلى الكونفدرالية وليست الفيدرالية، وهي بالتنازل عن السلطة المركزية[1]. فهي دولة ذات نظام برلماني ديمقراطي، وهي تخضع لسلطة ملكية دستورية تترأسها الملكة (اليزابيث الثانية) كرئيس للدولة. انها دولة ثنائية اللغة (الانجليزية والفرنسية) وهما اللغتين الرسميتين على المستوى الحكومي الفيدرالي، ومتعددة الثقافات[2]. وأن اخطر الانقسامات الكندية هو الانقسام بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية[3]، وسكان (كيبيك) هم ثاني أكثر عدداً بعد (أونتاريو)، ويعيش 80 % من السكان الفرنسية الكندية في هذه المقاطعة[4]، إلى جانب العوامل الاخرى التي أدت إلى اقامة الاتحاد الفيدرالي، هناك عامل آخر وهو التعايش القومي السلمي بين هاتين الثقافتين[5].

(1) L.watts, Ronald,comparing Federal Systems, McGill-Queens University press, London,1999. p.23.

(2) بوابة كندا، مصدر سابق.

(3) ليبهارت، آرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2006، ص186.

(4) L.watts، Ronald. Op. cit., p 24.

(5) أمين، لطيف مصطفى (د)، الفدرالية وآفاق نجاحها في العراق، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية، 2006، ص60.

نستدل من خلال عقد المقارنة بين النموذج الكندي والنموذج العراقي، على ان الدول الفيدرالية التي تتشكل من اقاليم كثيرة، أكثر ثباتاً من الدول الفيدرالية التي تتشكل من اقاليم قليلة وقد تتعرض لخطورة الاستبداد من جهة والانفصال والتمرد من جهة اخرى، والاختلاف بين نموذجي العراق وكندا يعود إلى عمر الفيدرالية والدستور الفيدرالي وكيفية توزيع الصلاحيات وعدد الاقاليم والعلاقات ما بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الاقاليم. واحدة من الخصائص الاكثر غموضاً في الفيدرالية، هو ان الفيدرالية تمثل الطموح والهدف لتوليد والحفاظ على الوحدة الوطنية من جانب، مع تشجيع التنوع الثقافي من جانب آخر. بيد ان الفيدرالية في العراق لم تنشأ من اجل تحقيق وضمان حقوق كل الجماعات بل كانت حلاً اجبارياً لمنع تفكك العراق.

إذ يشير الدستور الكندي مثل دستور اي دولة اخرى إلى مبدأ المساواة وحكم القانون وكل الاشخاص سواسية امام القانون وفي ظله، ووفقاً لمؤشر سيادة القانون الذي أعلن من قبل مشروع العدالة العالمية[1]. كان موقع كندا يتراوح ما بين المركز (13-15) من مجموع(89) عالمياً وهو مؤشر ايجابي عالي.

بينما الدولة في العراق لازالت تتأرجح بين دولة اتحادية تقوم على أقاليم ودولة بسيطة كما كانت قبل عام 2003 وتقوم على المحافظات واللامركزية الادارية، فعدم وجود التوازن والمساواة لو تشكل الدولة الفيدرالية العراقية من إقليمين، اقليم كردستان واقليم عربستان ـ المحافظات غير المنتظمة في أقليم الان، لان التوازن غير موجود في كافة المجالات البشرية والجغرافية والسياسية.

وعليه يمكن القول بأن احترام التنوع الثقافي مضمون مضياً على طريق الديمقراطية وحقوق الانسان وحكم القانون وهما من ركائز الديمقراطية والتي تعد من ركائز الحكم الصالح، والتنوع الثقافي هو احد التحديات في الدول المتنوعة امام الحكم الصالح، وعن طريق بناء علاقة ايجابية بين حكم القانون والتنوع الثقافي يمكن رفع معدل مؤشرات حكم القانون والمساواة، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع الانسجام والتكيف بين الثقافات المتباينة والعكس صحيح والنموذجان العراقي والكندي يوضحان هذه الحقيقة باتجاهين متعاكسين، مما يعني وجود مؤشرات حكم القانون في درجاته العالية تؤدي إلى ضمان احترام التنوع

(1) The world Justice project, Rule of Law Index, USA, 2013, p.80

الثقافي حتى ينتقل إلى حالة التعددية الثقافية في المجتمع. وكما تشير كل المؤشـرات والتقارير للمنظمات الدولية والمحلية بان سيادة القانون والمساواة في العراق، لا يمكن ان نقول غير موجودة مطلقاً، ولكن هناك انتهاكات ومخالفات للقانون، لذا لا يمكن ادارة التنوع الثقافي في العراق تحت هذا الفضاء من عدم سيادة القانون والمساواة كآلية من آليات الحكم الصالح لإدارة التنوع في المجتمعات.

ومن ناحية الرؤية الاستراتيجية حسب تقرير التنمية البشـرية لعام 2012 فان مرتبة كندا 11 من 186 وهذا يعني انها مرتبة عالية ومؤشـر على وجود رؤية استراتيجية في كندا واضحة[1].

بينما تعاني الدولة العراقية من ضعف الرؤية الاستراتيجية رغم كثرة مواردها الطبيعية والبشـرية بحيث لم يتم الاستفادة من هذه الموارد لمصلحة المواطنين وبناء دولة التعددية. إذ نلاحظ تراجع عدد المشـروعات خلال المدة (2000-2010) تناقص عدد المشـروعات من 156 عام 2000 إلى 56 عام 2010[2]، بسبب عدم وجود الرؤية الاستراتيجية لقطاع التنمية ادت إلى زيادة نسب البطالة والتي ادت بدورها إلى زيادة معدلات الفقر.

وفي مؤشـر الشفافية والفساد، أبعدت العراق عن التميز في معيار الشفافية والفساد في التصنيف الدولي، إذ تعود جذوره إلى حقبة الزمن العثماني وتأصل في بنية الدولة العراقية منذ تأسيسها، وهذه الظاهرة مستمرة وعمقت حقبة العقوبات الاقتصادية (1990–2003) وحالة الفساد المستشـري في البلد وادخلته حيزا جديدا هو حيز المقبولية اجتماعية، وبموجب مؤشـرات الفساد في عام 2013 لمنظمة الشفافية الدولية جاء العراق في المرتبة 171 من مجموع 175 دولة[3] وهو مؤشـر سلبي خطير جداً.

مؤشـر الشفافية والفساد في كندا: تتمتع الحكومة الكندية بسمعة نظيفة ولها سجل قوي من الملاحقة القضائية في قضايا الفساد[4].

---

(1) Human Development Report 2013, the Rise of the south: Human progress in a Diverse world, (UNDP) New York, 2013,p. 143.

(2) صليبي، ياسمين سعدون، المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة: الواقع والآفاق، مديرية الاحصاء الصناعي، بغداد، 2012، ص4-5.

(3) Transparency International، corruption perception index 2013

(4) موقع (فريدم هاوس) متاح على الرابط: http://Freedom house.org\report\ freed ـ world \2013\ Canada.

حلت كندا بالمركز التاسع بين الدول العشـر الاولى الاقل فسادا في العالم من مجموع 175، منذ عام 2007 حتى الان[1]، وهذا يعني ان الدولة الكندية شفافة حسب مرتبتها في مدركات الفساد.

أما فيما يخص آلية المشاركة: فالعراق في هذا المجال في فترة ما بين (1996 ـ 2009) كان حاصلاً على القيم من (-2.5) إلى (ـ 1.7) وهذا يعني ان العراق يعد دولة ذات المؤشـرات في درجة السالب في حق التعبير ومن خلالها التنوع الاجتماعي[2].

فيما يشجع ميثاق التعددية الثقافية في كندا المشاركة الكاملة والمتساوية للسكان من جميع مكونات المجتمع الكندي، ومن خلال هذا الميثاق الذي تعترف كندا بإمكانيات كل الكنديين، وتشجعهم على الاندماج في مجتمعاتهم وأخذ دور نشط في شؤونها الاجتماعية والثقافية [3].

ومن خلال كل ما تقدم يتضح لنا ان الحرية في العراق في حالة سيئة وبدون وجود الحرية لامعنى للمشاركة وفي حالة عدم المشاركة الفعالة والحقيقية لا يمكن ادارة التنوع الثقافي في اية دولة. اما بالنسبة لكندا كحالة للمقارنة في مؤشـرات الحرية والمشاركة فهي في مرتبة جيدة كانعكاس جيد للدستور، مما يمكن من ادارة التنوع الثقافي من خلال المشاركة بالحرية والتعبير عن حقوق افراد المجتمع في مختلف المجالات وبشكل عام فان كندا تعد خالية من العنف أو التحرش.

ويتم استخدام الانترنت على نطاق واسع وغير مقيد بصفة عامة، فمثلا تمكن نحو (87 %) من السكان من الوصول إلى الانترنت في عام 2012. وبشكل عام فان المشاركة الفعالة للأقليات الثقافية ولاسيما القومية في الحياة العامة في الدولة عامل جوهري وأساسي للسلام والديمقراطية والاستقرار في المجتمع، وأثبتت التجربة في أوروبا وفي كل مكان آخر هذه الحقيقة[4].

---

(1) استنادا الى بيانات المصدر، متاح على الرابط: http://www.transparency.org

(2) موقع الاحصاءات العربية التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة متاح على الرابط: http://www.arabstats.org\(category).asp? Gid=11

(3) الموقع الرسمي للحكومة الكندية، متاح على الرابط أدناه: http://www.canada International.gc.ca.

(4) كيمليكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية ـ سبر الدولية الجديدة في التنوع، ج1، مصدر سابق، ص67.

5. النموذج البرازيلي

يعد النموذج التنموي البرازيلي من النماذج الرائدة في العالم، فبالرغم من استمرار الحكم العسكري لأزيد من نصف قرن، الا ان البرازيل استطاعت بناء نظام ديمقراطي ناجح اقتصاديا واجتماعيا، ويمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة العليا، يمثل مصدر أمل لدول الجنوب من أجل التطور والتقدم.

إذ تحولت البرازيل من مستعمرة برتغالية لمدة تزيد على ثلاثة قرون إلى دولة مستقلة سنة 1822، وصدور أول دستور لها سنة 1824، وانهاء الحكم الامبراطوري وقيام النظام الجمهوري سنة 1885، أضافة إلى تعاقب الحكم في البرازيل التي خضعت للنظام العسكري لمدة تزيد على نصف قرن إلى غاية 1985، تاريخ تولي سلطة مدنية الحكم. وتركزن هذه التجربة التنموية في ثلاثة ابعاد رئيسية البعد السياسي ويتمثل بالبناء الديمقراطي للحكم والبعد الثاني تمثل بالجانب الاقتصادي، واعتمدت البرازيل استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، القائمة على حماية الانتاج الوطني واعادة توزيع الدخل وجلب الاستثمارات الاجنبية وصولا إلى استراتيجية اقتصاد السوق الحر لتشجيع الاستثمار والحد من التفاوت الاجتماعي، وتقوية دور الدولة في مجال التعليم والخدمات الصحية. وثالث هذه الابعاد هو البعد البيئي الذي يكتسي اهمية خاصة في عملية التنمية في البرازيل، فبالإضافة إلى تنوع الموارد النباتية والحيوانية، وتوافرها على مساحات شاسعة من غابة الامازون، ومالها من دور في التوازن البيئي العالمي[1].

فأن البرازيل وظفت الموارد البيئية لتنويع مصادر الطاقة البديلة، وعلى المستوى الاجتماعي، وتحددها في الموارد البشرية المتميزة بالوفرة والتحضر، والتنوع الثقافي والعرقي والديني، والذي شكل مصدر غنى للمجتمع.

ومما ساهم في هذا الارتقاء التنموي هو بث روح التسامح والتعايش والحد من التفاوت الاجتماعي وتقليص معدلات الفقر والنهوض بالخدمات وتطوير البنى التحتية في مجال الصحة والتعليم، واخراج (30) مليون مواطن برازيلي من الفقر والدفع بهم إلى الطبقة المتوسطة وذلك بالرفع من الانفاق الاجتماعي[2].

(1) صدفة، محمد محمود، التجربة النهضوية البرازيلية: دراسة أبعاد النموذج التنموي ودلالاته، تعليق: الرضواني، محمد، متاح على الرابط الالكتروني www.caus.org.lb

(2) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من النتائج الباهرة التي حققتها النهضة البرازيلية، الا انها مازالت تواجه تحديات عدة وهذا يعد طبيعيا امام ما حققته البرازيل من نهوض تنموي كبير، على الرغم من التركيبة الاجتماعية المعقدة والمتنوعة للمجتمع البرازيلي واستغلالها بنجاح لصالح الارتقاء تنمويا عن طريق بث روح التسامح والتعايش السلمي وتوفير الخدمات لكل الفئات الاجتماعية التي انصهرت في بوتقة الوحدة الوطنية على خلاف التجربة العراقية التي لم تستفاد من هذه التجربة الرائدة في الاصلاح الاجتماعي والتنموي، حيث أثبتت العديد من التجارب أهمية القيم والشـروط الثقافية في التطور السياسي والاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة.

رابعاً: الدولة والتنوع الثقافي والتنمية في العراق

تتميز تركيبة المجتمع العراقي بالبداوة بصورة عامة على الرغم من وجود جماعات أثنية وأقليات متنوعة ومختلفة منتشـرة في عموم المجتمع، ومن مميزات الثقافة البدوية في الصحراء الدائمة والسلم فيها عرض طارئ[1]. ويمكن القول بأن القبيلة تقوم مقام الدولة في البداوة. فالفرد يجد فيها الأمن والضمان والرعاية. ومن لا ينتمي إلى قبيلة قوية في الصحراء قد ينتهي أمره إلى الهلاك مهما كان في حد ذاته شجاعا قويا[2].

أن المجتمع العراقي تعرض لعقود عجاف لظروف دقيقة حرجة وقاسية، أتسمت بالتراجع الهائل في مؤشـرات التنمية البشـرية في جميع الميادين، وضياع نتاج سنوات من العمل بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية، مرورا بحالة الاحتلال، والى عملية تغيير جذري للنظام السياسي والاقتصادي في 9 نيسان (ابريل) 2003، واحتقان وتوترات طائفية وإرهاب شـرس كل ذلك شكل انعطافه في المسار التنموي وفي تاريخ العراق الحديث، بسبب ما حملته من تغيرات واسعة، لم تتوفر الأرضية المناسبة لاستيعابها والسيطرة عليها.

إن هذه المتغيرات المتلاحقة خلقت بيئة غير آمنة اجتماعيا وتعثر في مسار السياسات الاجتماعية المطبقة على الأرض. إنها بلا شك حالة من الاختلال واللاتوازن تداخلت فيها مجموعة من العوامل قوضت مرتكزات الأمن وخلخلت مسارات والتطور وتنشيط عملية

(1) احمد، صبيح عبد المنعم (د)، الانساق الاثنية وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، في كتاب: واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص53.

(2) الوردي، علي حسين (د)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط2، دار ومكتبة دجلة والفرات، بيروت، 2010، ص 74.

التنمية وبذلك شكلت تهديدا جديا للهوية الوطنية وللتنمية البشـرية المستدامة على حد سواء. وفي العراق وبعد نيسان2003، لم تعد الضوابط التي بناها النظام السابق قائمة. وبدا المسـرح مفتوحاً للجميع. ففي العراق تعددية مسكونة بعوامل صـراع مسيطر عليها شعبياً إذا صح التعبير فإذا تفجرت لا تصل حد الانقسامية السياسية التي يدعو كل طرف من خلالها إلى (دولة) أو (كيان سياسي) يستقل عن الآخر على نحو ما. ولكن ما هي آليات السيطرة على ذلك الصـراع؟

لعل في مقدمتها أن النسبة الأكبر من العراقيين هم من المسلمين. وقد عمل الإسلام على مر السنيين على تلطيف الاختلافات الاثنية بين الشعوب. صحيح أن الكلام عن عروبة العراقيين يبدو خجولا اليوم لأن كثيرا من الناس يعتقد إن الكلام عن العروبة هو صدى لأدبيات من يسمون بـ(القومجيين) لكن الواقع غير ذلك. فإذا كانت القومجية تنطوي على انتهاك لحقوق الآخر وإذلاله باسم الوحدة والتوحيد، فان القومية انتماء وتاريخ ودين ولغة وارض. معظم العراقيين عرب. بل ويقال أن الأكراد عرب أيضاً. فإذا لم يكونوا كذلك وتمسكوا بقوميتهم وهذا حقهم، فإنهم في نهاية الأمر مسلمون. وحين نقول ان النسبة الأكبر من العراقيين عربا فهذا يعني إننا لا نواجه مشكلة لغوية مثل تلك التي تواجهها الهند أو سيلان. إن أياً من الجماعات الاثنية في العراق لا يستطيع أن يهمل حقيقة أن اللغة العربية هي لغة التخاطب اليومي في الشارع والسوق والدوائر الحكومية..الخ. وباستثناء الأكراد لا نجد أية محاولات لنبذ اللغة العربية سواء لكونها لغة القرآن الكريم أو لغة تبادل المصالح اثناء التواصل اليومي بين العراقيين، بل أن في مناطق مثل كركوك وأربيل نجد تعددا في اللغات المتداولة بين عربية وكردية وتركمانية وكلدانية..الخ. ومع اللغة تجد الأقوام والجماعات متعايشة. ففي البصـرة تجد المسيحيين والصابئة إلى جانب العرب المسلمين، وفي كردستان، تجد عرباً وتركمانا وكلدانا واثوريين.. وفي الحبانية تعايش المسلمون والمسيحيون.. ولو لم يكن العراقيون كذلك لما حدث التهجير الذي أريد له أن يؤدي إلى مناطق (صافية) اثنيا[1].

في العراق تعددية إثنية تغيرت صورتها ومكوناتها وهي اليوم في أشد حالات تدهورها وخصوصاً منذ عام (2006) حيث بلغ الصـراع مستوى الحرب الأهلية في بعض المناطق

(1) حمزة، كريم محمد (د)، الطيف الاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، مصدر سابق، ص22.

ولعب العامل الخارجي دوراً لا ينكر، وحيث تعرض اليزيديون والمسيحيون لعمليات قتل وتهجير وترهيب؛ هذه التعددية تختنق اليوم في عنق الزجاجة ويبدو المجتمع العراقي كله في حالة من التوتر والاستنفار. لقد كانت المؤسسة السياسية في الدولة العراقية منذ إعلانها رسمياً، هي الأدنى كفاءة لأن مصالح قادتها مقدمة في الغالب على مصالح المجتمع، ولأن أدارتها للمؤسسات الأخرى، وخصوصاً الاقتصادية منها، تعكس رغباتها الإعلانية عن (بطولاتها) و(انجازاتها) قبل أن تعكس حاجات الناس، ولذلك كانت خطط التنمية الوطنية ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي تعبر عن رغبة الحاكم واجتهاده ومكرماته أكثر مما تعبر عن رؤية مستقبلية واقعية. واليوم، لا يختلف الوضع كثيراً[1].

فالمحاصصة، تقوض الوحدة النفسية للناس وتسمم تصوراتهم إزاء بعضهم بعضاً، وتؤجج مشاعر الثأر والانتقام، فتبدو مؤسسات مثل مجلس النواب ومجلس الوزراء والجامعات والمدارس.. الخ والتي يفترض أن تكون خير إطار ومنبر للتعددية، تبدو وكأنها تحولت إلى ساحات معارك، لقد عاش العراقيون بعد كارثة الاحتلال وسقوط النظام السابق ولعدة أشهر في حالة من السلم والتضامن دون سلطة رسمية واضحة. فماذا حدث بعد أن أقيمت هذه السلطة؟. ان جانبا كبيراً من صراعات اليوم هي صراعات مصالح قبل ان تكون صراعات طوائف. ولن يستطيع أحد أن يدلل على أن الأغلبية الصامتة في الشارع، تلك التي تفتقر إلى ابسط شروط الحياة، هي جزء من هذه اللعبة. في هذه الظروف الصعبة هناك بالتأكيد من سيراهن على أن العراق لن يظل موحداً، وان تدخل (الأخوة الأعداء) من جيراننا، يرشح العراق كساحة حرب واسعة، لعداوات تعيد إنتاج مؤشراتها ورموزها. وتتسع لتحالفات تجد صداها في الداخل.

فغلبة العصبية وسطوتها تسيطر حتى على المؤسسات التي ترى نفسها خارج تأثيرها، فتجد نفسها أسيرة ثقافة العصبية، بحيث أن نظام السلطة في هذه المؤسسات غير المنتمي إلى عصبيات فعلية، يعيد أنتاج مناطق النفوذ وصراعات النفوذ وتأسيس نظم الولاء والتبعية مقابل تقديم الحماية والغنيمة للأتباع، باتباع أساليب التمويه والخداع.

بيد أن الصراع على المكانة-الحظوة ـ الغنيمة لا يتاح للجميع. فهناك أولئك الذين لا ينتمون إلى عصبية، وليس لديهم من مرجعية سوى كفاءتهم وأدائهم، يتعرض هؤلاء للتهميش والبقاء

(1) المصدر نفسه، ص24-25.

خارج اللعبة، وبالتالي يتعرضون للعديد من ألوان الهدر لمكانتهم وكفاءتهم ومعنوياتهم، بشكل واسع الانتشار[1].

وتتوافق فكرة المجتمع المتعدد مع المساواة في الفرص وتنطبق على النوع الأول، والنوع الثاني يمثله النموذج الفرنسي لإدماج الأقليات، والنوع الثالث تنضوي تحته كل صور الاستعمار ويمثله نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، والنوع الرابع موجود في الولايات المتحدة وعبر عنه تطبيق الحقوق المدنية[2].

مما سبق يتضح أن العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع. فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى. وهو ما يعبر عنه المجتمع الأمريكي على سبيل المثال لا سيما بين المهاجرين البيض القادمين من بلدان شتى نتيجة التثقيف والاستيعاب. وهو ما يطرح رؤية ايجابية ومتفائلة لمجتمع تعددي يقوم على التوازن. غير انه في الوقت نفسه يتضح من الصعوبة بمكان تفهم هذا الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الأمريكيين البيض والأمريكيين السود. وهو ما يطرح بدوره رؤية سلبية ومتشائمة لمجتمع متباين ثقافيا يقوم على الصراع [3].

وهذا بدوره يقودنا إلى الحديث عن نموذجين من المجتمعات ذات التنوع الثقافي:

خامساً: التمييز بين نموذجين من المجتمعات ذات التنوع الثقافي

يمكن التمييز بين نموذجين من المجتمعات المتنوعة ثقافيا هما نموذج الصراع ونموذج التوازن. وتجدر الإشارة إلى أن كل من النموذجين لا يعدو أن يكون تعبير عن نمط مثالي على الأنماط المثالية التي قدمها ماكس فيبر، أي أنها نماذج أو أنماط مجردة وليست وصفاً تجريبيا للعلاقات بين الجماعات[4].

(1) حجازي، مصطفى (د)، الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، مصدر سابق، ص66.

(2) عوض، جابر سعيد، مصدر سابق، ص 19.

(3) المصدر نفسه، ص117.

(4) المصدر نفسه، ص 27.

وعندما يتعرض اي مجتمع إلى ازمات او حروب، ...الخ والتي قد تمر بحالة من الانومي كما مر بها المجتمع العراقي، وكان دوركهايم قد تصدى لهذا المفهوم بوصفه حالة من غياب او اضطراب النظام، وقد ربط دوركهايم بين الانومي وبين تقسيم العمل الاجتماعي [1].

وحالة الانومي تتضح جلياً عند تعرض المجتمع إلى ازمات معينة، عندما تكون التركيبة الاجتماعية له ذات تنوع ثقافي لأنها وبحسب تعبير دوركهايم هكذا مجتمعات تعتمد نظام تقسيم العمل الاجتماعي، فمقابل النموذج الميكانيكي القائم على التماثل وذلك نجده في المجتمعات الاولية المتجانسة الريفية البسيطة مثلاً (بحسب تصورات تونيز عن الجماعة والمجتمع المحلي، ولاحقاً بتصورات جارلس هرتون كولي عن العلاقات الاولية والثانوية) ذات الارادة الجماعية في مواجهة الازمات، بخلاف النموذج العضوي القائم على الاختلاف، فهو مجتمع معقد متباين يتميز بدرجة عالية من تقسيم العمل بكل ما يعنيه من تخصص وليس في النوع الاقتصادي وانما في مختلف مناحي الحياة فهذا المجتمع المتضامن عضوياً هو مجتمع انقسامي كونه يحتوي على هذا التنوع الاجتماعي الواسع، فبطبيعة الحال يكون أقل استقراراً لان الاختلافات بين افراد المجتمع تساعد على تغذية الصراعات، مما يساعد على توزيع جديد (تخصصي) للعمل ويخدم مسيرة التنمية ويعيد بناء المكونات الثقافية وعلى العكس من ذلك شدد دوركهايم على ان الاختلافات تشجع التضامن في المجتمع لأنها تؤدي إلى حالة من الاعتماد المتبادل[2].

والجدول أدناه يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين نموذجين من المجتمعات:

(1) حمزة، كريم محمد (د)، نظريات علم اجتماع: مقدمات تعريفية، مصدر سابق ص247
(2) المصدر نفسه، ص95.

جدول (2): مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات المتنوعة ثقافيا[1]

سمات المقارنة	نموذج الصـراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وأفكارها	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيطة بين الفرد والدولة
السمة الرئيسة	تنوع ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا، وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة، أي تنظيم غير ديمقراطي	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أى تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية
طبيعة السلطة	مركزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة	منتشـرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية بحته	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية
أساس التكامل	ليس طواعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين	الالتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون، والالتزام بالعمل التدريجي
آلية الحفاظ على النظام	القسـر والإكراه وضبط الصـراع بواسطة الجماعة السائدة	التكامل والتماسك الاجتماعي الذي ينبع من الاتفاق والرضا
أسلوب تغيير نمط العلاقات الاجتماعية السائدة	التغيرات في الهيكل الاجتماعي تفترض التغيرات السياسية والتي تتم دائما باستخدام العنف	التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات

ومن تحليل الجدول أعلاه من خلال المقارنة بين نموذجي الصـراع والتوازن تفيد في التعرف على الفروق الأساسية بين كلُ منهما. ومما لا ريب فيه، أن عملية تحول المجتمعات ذات التنوع والتعدد الثقافي والتمايز الاجتماعي إلى مجتمعات تتسم بالتجانس الثقافي والاتفاق والرضا أمراً سهلاً أو ميسوراً في كل الأوضاع. غير أن هذه العملية في الوقت نفسه إن لم تكن سهلة وميسورة فهي أيضا ليست مستحيلة في كل الأوضاع والأحوال.

كما ان التنوع حقيقة قائمة وواقع دائم، على افتراض أننا نستثني من الحلول الممكنة

(1) بيانات الجدول بالاستناد الى المصدر الآتي: لطفي، وفاء، مصدر سابق، ص11.

لمسألة التنوع العرقي والثقافي تلك التدابير المتطرفة كالتعقيم الاجباري والابادة الجماعية والطرد الجماعي وأسلوب طالبان في فرض الانسجام الثقافي بالقوة[1].

فجميع الدراسات الميدانية التي اجريت على بعض المجتمعات التعددية، تشير إلى أن تعددية الحضارات منعكسة في ذبذبة نواميسها المتعددة، فضلاً عـن ان جميع الحضارات تعيش تحت لافتة» الوحدة في التنوع»[2]. ومما تجدر الاشارة اليه ان السعي إلى تحقيق جدول أعمال التعددية الثقافية يجعل تحقيق سياسات مساواتية ذات قاعدة عريضة أمراً صعباً[3]. ويرى «ويل كيمليكا» ان هناك نموذجاً للمواطنة الجمهورية الوحدوية، والذي يتمتع فيه المواطنون بمجموعة حقوق المواطنة المشتركة نفسها كما يعتقد أنه من الممكن تحديث مثل ذلك النموذج المبكر لكي يتعامل مع مسائل التنوع العرقي والثقافي[4].

ولما كانت المجتمعات ذات التنوع الثقافي تتسم بقدر كبير من التمايزات العرقية، اللغوية، الدينية، والمذهبية...الخ. والتي تتميز نتيجة لذلك باحتدام الصـراع بين الجماعات الرئيسية المكونة للمجتمع تفرض ضرورة تحولها من نموذج التعددية الصـراعية إلى نموذج التعددية المتوازنة بما تمثله من تكامل قومي وقدرة على تحقيق البيئة الخصبة وتوفير المتطلبات الأساسية لعملية التنمية، وهنا يتفق الباحث مع نموذج التوازن الذي يحقق الانصهار الاجتماعي ضمن بوتقة المواطنة المرتكزة على العقد الاجتماعي بين الشعب والدولة ضمن نظام مؤسساتي يعتمد سلطة القانون ومعايير الكفاءة والانجاز في تحديد الحقوق والواجبات بينهما.

سادساً: وتضمن هذا المحور عرض لأهم الاستنتاجات والمقترحات

أن التنوع الثقافي هو صفة ثقافية بالأساس، وتعبر عن عنصـر موجود في كافة المجتمعات البشـرية تقريباً. وقد خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات تكمن بالآتي:

1 ـ تتكون أغلب المجتمعات الإنسانية والعراق جزءا منها من جماعات ذات تنوع ثقافي، تختلف فيما بينها دينيا وطائفيا وأثنيا ولغوياً.

(1) باري، بريان، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1، مصدر سابق، ص45

(2) كاتزنشتاين، جي بيتر، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، عالم المعرفة، العدد385، فبراير، 2012، ص57.

(3) باري، بريان، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1، مصدر سابق، ص280.

(4) المصدر نفسه، ص44.

2 ـ أن المكون العربي يمتاز بكونه الأوسع انتشارا في المجتمع العراقي، ألا أن هناك صـراعا فئويا وطائفيا ينعكس سلباً على توافر بيئة حكم صالحة.

3 ـ أن طبيعة الانتقال من الانظمة الشمولية إلى النظام الديمقراطي فرض حالة المحاصصة في تقاسم السلطة، مما زاد من حدة التجاذبات السياسية والتوترات الاثنية والطائفية، وفقدان البيئة المؤاتية لأحداث عملية التنمية.

4 ـ تعاني بعض الاثنيات والطوائف من حالة القلق نتيجة لما عانته سابقا من الاقصاء والتهميش، في مقابل الطوائف الأخرى التي كانت مهيمنة عليها، إضافة لغلبة ثقافة الولاء على ثقافة الانجاز، مما أعاق عملية الحوار الاجتماعي وضعف المواطنة وغياب البيئة المؤاتية للتنمية.

5 ـ أن العلاقة بين التعددية المجتمعية والسياسية والثقافية تتوقف على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع.

6 ـ في المجتمعات الانتقالية هنالك نموذجين من المجتمعات، الاول غير متجانس متنوع ثقافياً التغيير السياسي في أغلبها يمارس بالإكراه، أما الثاني متجانس يتمتع بنظام ديمقراطي انتخابي قابل للتداول السلمي للسلطة.

7 ـ للتنوع الثقافي ايجابيات وسلبيات لا تكمن في وجود التنوع نفسه، بل تنشأ من كيفية التعامل مع هذا التنوع وتقع ضمن مسؤولية الانسان.

8 ـ لا يدل مصطلح التعددية الثقافية على التنوع الثقافي، وانما يعني القبول أو الاعتراف بالتنوع، مما يعني أن كل تعدد ثقافي يدل وجود التنوع الثقافي، وليس بالضرورة أن يدل كل تنوع ثقافي على وجود التعددية الثقافية.

9 ـ الدولة ذات التنوع الثقافي ينبغي أن تحث الخطى باتجاه التعددية الثقافية، مما يدل على أنها الآلية أو الوسيلة التي أثرت بشكل ايجابي في أثراء التنوع الثقافي وتسوية الخلافات التي تظهر بين التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات.

10 ـ ان نظام العراق فيدرالي في مرحلة التكوين، والفدرالية في العراق أذا تحققت تكون مزيجاً من الفيدرالية القومية والجغرافية والمذهبية، والواقع الحالي لا يدل على ان

الانموذج الاتحادي الفيدرالي هو الحل الامثل، وانما بث ثقافة التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع الواحد وقبول الآخر ضمن مبدأـ المواطنة الحقة بديلاً عن الفيدرالية ضمن مجتمع واحد متنوع ثقافياً.

11 ـ ان العراق ونتيجة للتحديات التي يواجهها، فالواقع الراهن يؤكد أن حكم القانون والمساواة فيه لم يصل إلى المستوى المأمول، ليحقق مبادئ المواطنة الحقة.

12 ـ غياب الرؤية الاستراتيجية للدولة العراقية في تفعيل مسارات التنمية المستدامة، مما أدى هذا الواقع إلى تردي الواقع الاقتصادي وتفاقم نسب البطالة والفقر والفساد المؤسساتي لضعف الرقابة الحكومية وغياب الشفافية.

13 ـ دلت المقارنات التي عرضناها بين المجتمعات ذات التنوع الثقافي وبعضها تمكن من الوصول إلى حالة التعددية الثقافية لإدارة هذا التنوع مثل كندا التي نتجت عن رؤية استراتيجية واضحة بأتباع سياسات حكومية ومجتمعية شفافة وبعيدة المدى، أما في حالة العراق لمسنا العكس تماماً لغياب الرؤية الواضحة فضلا عن المؤثرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها السلبية عليها.

وتكمن أهم مقترحات البحث الحالي بالآتي:

1 ـ الاقرار بالتنوع الثقافي وتبني مبدأ الحوار الفكري المتواصل.

2 ـ العمل على تحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

3 ـ تقديم فرص متساوية للتعليم والوظائف لكافة الطيف المجتمعي

4 ـ العمل على تحقيق المشاركة لكافة الأفراد والجماعات والاعتماد على أصحاب الكفاءة من المخلصين ومن يشار لهم بالنزاهة.

5 ـ العمل على تعميق الوعي بقيم المواطنة الحقة من ناحية واجباتها وحقوقها، بجعل الانتماء للوطن أسمى القيم.

6 ـ ضرورة الاتجاه إلى الفيدرالية واللامركزية لما يمكن أن تعمل عليه من تدعيم للمشاركة والإسهام في عملية اتخاذ القرار، وتعدد مراكزه، من أجل بلوغ التنمية الناجزة لجميع أفراد المجتمع.

7 ـ أن الإيمان بسيادة القانون ودولة المؤسسات ومشاركة جميع أطياف المجتمع في أدارة الدولة كفيل بامتصاص حدة التوترات وصهر مكوناته في بوتقة واحدة وجعل الانتماء للوطن هو السمة الغالبة.

8 ـ أن الإيمان بعدم عودة حكم الفرد، والديمقراطية كدعامة أساسية لخلق التوازن والمساواة وتوزيع الثروات بشكل عادل مع التداول السلمي للسلطة هو السبيل للوصول لأعلى درجات الارتقاء في السلم التنموي.

9 ـ تفعيل سبل مكافحة الفساد المؤسساتي وإقصاء الأفراد الفاسدين من مراكز صنع القرار.

10 ـ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول ذات التنوع الثقافي والتي تمكنت من جعل هذا التعدد والتنوع قوة تعايش اجتماعية وركيزة رئيسة للارتقاء في سلم التنمية البشـرية المستدامة.

11 ـ أن الادارة الناجحة للتنوع الثقافي في أي دولة ركيزته الاساسية تمتع تلك الدولة بحكم صالح.

12 ـ تفعيل دور القضاء واستقلاليته وكذلك دور هيئات الرقابية والمحاسبة والمساءلة من قبل الحكومة والبرلمان، لتكون عيناً على كل مؤسسة وكل مسؤول باعتماد أحدث الوسائل الرقابية، ومحاسبة المفسدين بغض النظر عن انتماءاتهم.

الخاتمة

ثروة الشعوب لا تتحقق بالأماني، ودون وعي حقيقي بأهمية العوامل الثقافية في تكوين واستمرار الثروة، ومنها الحث على مجتمع القانون، والتي بدونها لن يتسنى لأي مجتمع الوصول إلى عتبة التنمية المستدامة، هكذا تتحقق ثروات الشعوب وبدونها لا ثروة أو تعليق هذا الإرث الذي لا تقدر قيمته بثمن. كما أن توظيفه توظيفا سليما من خلال التواصل والحوار وتجذير روح المحبة والتآخي بين أبناء المجتمع الواحد بمختلف أعراقه وثقافاته، يعتبر صمام أمان وضامن أساسي لحوار حقيقي يشكل سندا قويا للتعايش والتواصل الحضاري.

أن مصلحتنا الوطنية وحفاظا على هويتنا القومية تحتم علينا قراءة واقعنا الاجتماعي بشكل صحيح وتفهم مبناه الجماعي ـ القبلي واتخاذ التعددية نهجا وقيما تحافظ على هذا الفسيفساء الاجتماعي تحت مظلة قومية واحدة. التعددية تقبل وتتعامل مع وجود دوائر الانتماءات المختلفة وتزيد من تماسك هذا الفسيفساء في «كل» قومي وتحول دون انقسامه. والتعددية تعني إعطاء حيزا للآخر (السياسي والطائفي والاثني....الخ) بداخل الدائرة القومية وتعني أن تحل قيم التقبل والاحترام المتبادل محل قيم التعصب من جهة ونهج الموقف الأحادي الذي يفرض على الجميع من جهة أخرى. هذا يعني أن يتعامل كل حزب سياسي مع الحزب الآخر على أنه حزب يستمد شرعيته بكونه يمثل فئة من فئات شعبنا وعلى أن معاداته تعني معاداة فئة من هذا الشعب. هذا يعني أن تتعامل كل طائفة مع بقية الطوائف على أنها جزءا لا يتجزأ من النسيج القومي يحق له الحظوة بحصته وحيزه في الفضاء القومي مما يهيئ لبناء دولة المؤسسات القائمة على حكم القانون والتداول السلمي للسلطة وإشراك أطياف المجتمع في عملية صنع القرار، والارتقاء بمستويات التنمية مما يمكن من الحفاظ على استدامتها لتوفر المناخ اللازم لذلك.

الفصل الثاني

أزمة النزوح والأمن الانساني في العراق: تحديات التكيف ومخاضات الانتماء

«دراسة ميدانية للأسـر النازحة في بغداد واربيل»

المقدمة

ان ظاهرة النزوح والتهجير القسـري ليست جديدة، بل عرفتها المجتمعات الانسانية منذ القدم وعانت منها قديما وحديثا، والعراق على وجه الخصوص عانى منها سابقاً، ويعاني منها حالياً، فهي ظاهرة تحمل في طياتها مآسي معاناة على مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية والنفسـية والديمغرافية والسياسية، تضطهد فيها حقوق الانسان والانتماء الوطني، وفي المقابل تقوي النزعة الطائفية والقومية والمناطقية والعشائرية، ولأسباب مختلفة ومتغيرة.

وساهمت الهجمات الارهابية المباشـرة، وسوء المعاملة، ومصادرة الممتلكات، وتفاقم خطر تمزق العائلات، وانفصال الأطفال عن سائر أفراد الأسـرة وتزايد خطر تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسـي واشتداد حدة التعرض للمخاطر الصحية، ومحدودية الحصول، على خدمات الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، وصعوبة التكيف مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح، هي جزء من التهديدات المألوفة التي حدقت بالنازحين داخل بلدانهم. ثم إن الخطر يحيط بهم من كل جانب، وهم يسعون إلى تلبية احتياجاتهم الأساسية، من جراء حدة التوتر القائم بينهم وبين المجتمعات المحلية المضيفة.

ولابد ان نذكر هنا ان التحديات التي تواجه الامن الانساني المصاحبة لعمليات النزوح تتغير باستمرار، فالنازحون عموماً والفئات الضعيفة الاكثر انكساراً يواجهون أشكالاً مختلفة من المخاطر تتطلب معالجات موجهة، بعد ان ترك استمرار عمليات النزوح لحقب طويلة

آثاراً بنيوية على المجتمع نتيجة تعرض الكثير منهم إلى انتكاسات مفاجئة يصعب تجاوزها أحياناً، وقد تترك آثاراً قد تدوم لفترات طويلة، فضلا عن ان أكثر السياسات فعالية في مواجهة التحديات لا تمنع حدوث الازمات أحيانا، ولن تتجنب آثارها المدمرة على البنى التحتية والمؤسسية إلى جانب آثارها على الفرد والمجتمع.

ان المطلوب اليوم في بلد مأزوم كالعراق، اعتماد سياسة اجتماعية كنهج تحولي تتكامل وتندمج فيه الخدمات الاجتماعية والنفسية مع الخدمات الصحية في إطار التفاعل الدائم مع أنساق البناء الاجتماعي الاخرى.

وقد قسم البحث إلى عدة محاور لتحقيق الاهداف المتوخاة منه وهي: (الإطار المفاهيمي، الجذر التاريخي لظاهرة النزوح، الإطار النظري، أزمة النزوح تقويض للأمن الانساني وحقوق الانسان ومؤشرات التنمية البشرية، الإطار المنهجي، عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، خيارات التدخل كسبل للعلاج).

أولاً: الإطار المفاهيمي ويتضمن

أ ـ مشكلة البحث

ان المخاطر والتحديات الكبيرة التي تواجه الامن الانساني المصاحبة لعمليات النزوح في حالة تغير مستمرة، فأمواج النازحين بشكل عام والفئات الضعيفة منهم بشكل خاص يتعرضون لصور مختلفة من المخاطر تتطلب معالجات حاسمة، مع استمرار انعكاسات عمليات النزوح لفترات طويلة آثاراً واضحة على البناء الاجتماعي نتيجة تعرض الكثير منهم إلى عمليات تهميش وانتكاسات مفاجئة يصعب تجاوزها أحياناً، وربما تحتاج لزمن طويل لمعالجتها. ولن تتجنب آثارها المدمرة على البنى التحتية والمؤسسية إلى جانب آثارها على الفرد والاسرة والمجتمع. لذا ينبغي ايجاد الخيارات الكفيلة لمواجهة هذه الازمات وبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع في التصدي للعواقب الناجمة عن تلك التحديات والمخاطر، وبما ان احراز تقدم في تنشيط عملية التنمية لن يكون بعيداً عن تلك التحديات، لكون البيئة العراقية خصبة للانزلاق مجدداً في دوائر العنف والصراع وبالتالي الوقوع في براثن الفقر بسبب تلك التحديات المزمنة.

فتحقيق الامن الانساني وتعزيز فرص بناءه لا يعني مجرد الخروج من دوامة العنف وانهاء

حالة اللا استقرار، بل في تحقيق بيئة آمنة مستقرة بعيدة عن حالة العنف والصـراع، ذلك ان تحقيق التقدم على سلم التنمية البشـرية لن يحقق عنصـر الانصاف والاستدامة، إلا عند التصدي لمنابع العنف وتجفيفها بفعالية وإتاحة الفرص للجميع، بحيث يتمكن كل افراد المجتمع من التمتع بمكتسبات التنمية والحفاظ على استدامتها.

ومن أبرز الانعكاسات السلبية لازمة النزوح على مقومات الامن الإنساني تتجسد في المشكلات المتفاقمة عن تدني مؤشـرات التنمية البشـرية والمتمثلة في مؤشـر الدخل (العمل) والصحة والتعليم والسكن، فضلا عن تعرض البنى وانساق البناء الاجتماعي إلى مزيد من الضعف والهشاشة في ظل هيمنة ثقافة الولاء والعصبية وتمدد الجماعات التكفيرية في ظل البيئات الحاضنة لها، مع غياب واضح لمقومات دولة المؤسسات. في ظل النتائج الوخيمة التي تقع على البيئة بنوعيها، وما ينجم عنها من ضغوط تقع اعبائها على كاهل المواطن ما بعد انتفاء أزمة النزوح، تنعكس تبعاته بطبيعة الحال على حالة الامن الانساني وتوافر البيئة الآمنة المستقرة. وتكمن سبل العلاج لمواجهة هذه التحديات في تكامل الجهود على المستوى الرسمي والاجتماعي مع كافة شـركاء التنمية.

ويسعى البحث الحالي جاهداً إلى الإجابة عن الأسئلة الرئيسة الاتية:

- ما أهم المشكلات التي يعاني منها النازحون وما هي الفئات الاكثر تضرراً منهم في مناطق النزوح وكيفية الحد منها؟
- ما انعكاسات عمليات النزوح على مقومات الامن الانساني ومدى تطبيق مبادئ حقوق الانسان ومؤشـرات التنمية البشـرية؟
- هل ساهمت أزمة النزوح في تشظي الهوية الوطنية وضعف التماسك الاجتماعي؟
- ماهي معوقات عدم تكيف النازحين واندماجهم مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح؟

ب ـ أهداف البحث

1 ـ توضيح أهم المشكلات والتحديات التي يعاني منها النازحين.

2 ـ الوقوف على انعكاسات أزمة النزوح في ظل غياب الامن والاستقرار الاجتماعي وعلى مبادئ حقوق الانسان ومؤشـرات التنمية البشـرية.

3 ـ تحديد معوقات عدم التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح وانعكاساتها على انتماءاتهم.

4 ـ تشخيص الاسباب التي أدت إلى استدامة أزمة النزوح في العراق على مر التاريخ وتعاقب الانظمة الحاكمة عليه وانعكاساتها على تصنيف الهوية، بغية تحديد خيارات التدخل كسبل للعلاج.

ج ـ تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

من خصائص الدراسات والبحوث الاكاديمية في مجال العلوم الإنسانية باحتوائها على عددٍ من المفاهيم والمصطلحات، والتي يجتهد الباحث من خلال توضيحها إلى تفسير الظاهرة المدروسة. ومما لاريب فيه ان عملية التفسير لا تأخذ اتجاهها الصحيح من دون تحديد وإيضاح معاني ودلالات هذه المفاهيم قبل الخوض في دراستها ونقدها. فالمفاهيم والمصطلحات تساعد في فهم وتفسير الظواهر بقدر ما توقع في الوهم والغموض الشديدين إذا ما تجاهل الدارس أو الباحث تحديد دلالات هذه المفاهيم.

1. الأزمة

باتت الأزمات جزء من نسيج الحياة وزادت حدتها في العصـر الحالي الذى تميز بأزمات ذات إحداث داخلية من صنع البيئة الداخلية وإحداث خارجية بفعل البيئة الخارجية والطبيعة البشـرية، مثل العادات والتقاليد وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية ونقص الموارد بأشكالها المختلفة التي تندرج تحتها الأخطاء البشـرية وثورة المعلومات، مما دفع البعض إلى وصف هذا العصـر بأنه عصـر الأزمات.

وتعرف الازمة: بأنها «حالة خطيرة وحاسمة وهى نقطة تحول تستوجب مواجهة سـريعة، وإلا حدث موقف جديد قد يتضمن نتائج وآثار سيئة[1].

واصطلاحاً يعرفها أحمد بدوى: إلى أن الأزمة من الناحية الاجتماعية يقصد بها توقف الأحداث المتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السـريع لإعادة التوازن وتكوين العادات الجديدة الأكثر ملائمة[2].

ويعرفها تورنجنتون: بأنها حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق

(1) Noah, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D.P. 432.

(2) بدوى، احمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1982، ص 15.

الأحداث بسرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصرف[1].

ويرى روسين: أن الأزمة هي نقطة تحول حرجة أو نقطة اتخاذ قرار في موقف معين، فهي موقف غير مألوف يحدث عادة عندما تكون هناك مشاكل كثيرة مثارة تحتاج إلى حلول، إذ أنها تبدأ بحدث صغير خارج عن التحكم[2].

ويعرف محمد شقرون: الأزمة بأنها حالة من الخلل والعجز الاجتماعي عن تسيير الوقائع الاجتماعية وملاحقة التغيرات التي تؤدى إلى حالة التفكك في البنى والمعايير والقيم الاجتماعية[3].

ومن وجهة نظر الباحث فان التعريف الاجرائي للأزمة ينص على انها «موقف يتحدى قوى الفرد نتيجة ضغوط الحياة المجتمعية وتؤدى إلى نوع من الخلل وعدم التوازن في البناء الاجتماعي وما تتضمنه من قيم ومعايير أخلاقية راسخة ومتأصلة في الفرد لشعوره بفقدان أمنه الانساني وانتهاك حقوقه، إذ تنعكس على امكانية قدرته على التكيف مع الاخر وعلى درجة انتمائه».

2. النزوح

من خلال الاستدلال على معاني النزوح بالرجوع إلى المعاجم والقواميس، إذ ورد في (مقاييس اللغة) أن النون والزاي والحاء كلمةٌ على بُعد. ونَزَحت الدّار نُزُوحاً: بَعُدت. كما ورد في (القاموس المحيط) نَزَحَ، كمنع وضرب، نَزْحاً ونُزوحاً: بَعُدَ، وبعد البِئْرَ: اسْتَقى ماءَها حتى يَنْفَدَ أو يَقِلَّ، كأَنْزَحَها. ونَزَحَتْ هي نَزْحاً، فهي نازِحٌ ونُزُحٌ ونَزُوحٌ: في البُعْدِ ونُزِحَ به، كعُنِيَ: بَعُدَ عَن دِيارِهِ غَيْبَةً بَعيدَةً. وذكر في قاموس (الصّحّاح في اللغة) نَزَحَتِ الدار نُزوحاً: بَعُدَتْ. وبلدٌ نازِحٌ، وقومٌ منازيحٌ. وقد نُزِحَ بفلان، إذا بعُد عن دياره غيبةً بعيدة[4].

---

(1) Torrington Derek, Effective Management, People organization, New York, Prentice Hall book, 1989, p. 90.

(2) Roosen, Johut, Factors affecting crisis Management, International oil spill conference, 1997, p. 45.

(3) شقرون، محمد، أزمة علم الاجتماع أم أزمة مجتمع، بحث منشور في مجلد نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص70.

(4) شبكة المعلومات الدولية، موقع: الباحث العربي/الباحث المتعدد اللغات، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.beheth.info/all.jsp

واصطلاحا يعرف النزوح الداخلي بأنه الإخراج الإجباري لشخص ما من منزله وفي الغالب يكون نتيجة لنزاع مسلح أو كوارث طبيعية[1].

ما يميز النزوح الداخلي عن غيره من التحركات أنه حركة ليست طوعية بل إجبارية تحدث ضمن حدود البلد الوطنية وقد تختلف أسباب هذا الفرار ما بين نزاع مسلح أو فوضى عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان[2].

تعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأشخاص النازحين داخلياً بأنهم «أفراد أو جماعات من الناس اجبروا على الفرار من ديارهم هرباً من طائلة صراع مسلح، أو حالات تفشي العنف، أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو من صنع البشر»[3].

ويعرف النازح: هو الشخص الذي أكره أو أضُطر على ترك محل اقامته المعتاد إلى مكان آخر داخل حدود دولته لتجنب آثار نزاع مسلح أو لتجنب حالات العنف العام أو انتهاك حقوقه الانسانية أو نتيجة كارثة (طبيعية أو بفعل الانسان) أو جراء تعسف السلطة [4].

بخلاف المهاجر والذي يعرف بأنه الشخص الذي ينتقل من مكانه الاصلي إلى مكان وصوله وبشكل طوعي سواء داخل حدود الدولة أو خارجها[5].

ومن المفاهيم ذات الصلة «التهجير القسري» ويعرف لغةٍ: حسب قاموس مصطلحات التنمية المهجرين داخليا «بأنهم الأشخاص المشردون داخل وطنهم بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي بسبب الكوارث الطبيعية أو خوفا من الاضطهاد أو تجنبا لإلحاق الأذى الجسدي بهم». فان المهجرين قسرا خارج الحدود يمثلون شريحة تكابد غربة الأرض والمجتمع بعيدا عن

(1) بيرو تشود، ريتشارد وآخرون، معجم الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة ـ مكتب القاهرة للمهام الإقليمية، 2004، ص67.

(2) مارتن، سوزان فوريز، كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ترجمة: تميم أبو دقه، معهد بروكنجز ـ مشروع النزوح الداخلي ـ 2005، ص 5.

(3) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً، دار النخيل للنشر والطباعة، 2004، ص 6.

(4) المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة 2014، وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ وزارة المهجرين والمهاجرين، بغداد، 2015، ص3.

(5) المصدر نفسه، ص4.

محيطها الاجتماعي والقيمي والثقافي، تقع عليهم أوزار وتكاليف تهدد منظوماتهم الأسـرية والاجتماعية[1].

ومن المفاهيم الاخرى ذات الصلة «الهجرة» والتعريف العملي لها الذي يعتمد على بيانات التعداد السكاني. فهو تغيير محل السكن الاعتيادي من وحدة إدارية إلى أخرى[2] يقسم الديمغرافيون الهجرة إلى نوعين: الهجرة الداخلية هجرة الناس داخل حدود دولة معينة والهجرة الدولية، وهي انتقال الناس من دولة إلى أخرى. وهناك من يعرفها بأنها «عملية مغادرة شخص للمنطقة الإدارية التي يقيم فيها بغرض الإقامة في تقسيم إداري آخر[3].

وعلى ضوء ما تقدم يعرف الباحث النزوح إجرائيا بأنه: «عملية تهجير قسـري يجبر أو يكره أو يضطر فيها الأشخاص للهروب من منازلهم أو ترك مكان إقامتهم المعتاد داخل وطنهم الام من دون إن يعبروا حدوداً دولية، نتيجةً أو سعياً لتفادي آثار العمليات العسكرية أو حالات العنف العام أو العنف الطائفي أو انتهاكات حقوق الإنسان بحثاً عن ملاذ آمن».

3. الامن الانساني

الأمن في اللغة يعني: (الأمان) و(الأمانة) بمعنى مَن (أمِن) من باب فَهِم وسَلم و(أمَاناً) و(أمَنه) بفتحتين فهو (أمِن) والأمن ضد الخوف[4].

والأمن يعني زوال الخوف، ويقال (أمنه الرجل) يعني زال خوفه وسكنه قلبه، أي انه حالة ضد الخوف[5].

تشير لفظة الأمن إلى إقصاء الخوف والقلق وتوفير السلامة والطمأنينة وقد وردت لفظة الأمن في القرآن الكريم في مواضيع مختلفة تشير إلى معاني مختلفة منها الإيمان وعدم

---

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، معجم مصطلحات التنمية، بيروت، 2005، ص76.

(2) علي، يونس حمادي (د)، مبادئ علم الديمغرافية، مطابع جامعة الموصل، 1985، ص 196-197.

(3) توماس ت. كين وآرثر هوبت، دليل السكان، مكتب مرجع السكان ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ 1980، ص 12.

(4) الرازي، الإمام محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، دار الفكر للنشـر، بيروت، لبنان، 1981، ص16.

(5) رضا، الشيخ محمد، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، المجلد الأول، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1982، ص207.

الخوف والطمأنينة والوثوق[1]، تجسيداً لقوله تعالى ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف ﴾[2].

يتبين لنا ان الحكم الالهي ربط بين الحاجة إلى الطعام وحاجة الفرد إلى الأمن على أساس أن حاجة الفرد إلى الطعام يجب إن تشبع لأنها حاجة أساسية وملحة وضرورية وان عدم إشباعها يؤدي إلى شعور الفرد بعدم الأمان وعدم الاستقرار.

كما أن الحاجة إلى الأمن تأتي في المستوى الثاني للحاجات الهرمية التي ابتدعها (ماسلو)، فبعد إشباع الفرد للحاجات الطبيعية أو الفسيولوجية يصبح إشباع الحاجة للأمن أمرا ملحاً وبحسب (ماسلو) فان الحاجة للأمن تعني دافع الفرد للتحرر من المخاوف ومن الإخطار الطبيعية ومخاوف الحرمان من الحاجات الفسيولوجية الأساسية، فالحاجة إلى الأمن تعني دافع الفرد للبقاء الذاتي والمحافظة على الممتلكات الخاصة والحصول على مصدر دخل حتى يتمكن الفرد من تأمين الطعام والمأوى[3].

أما الأمن في أساسه السوسيولوجي فيعني غياب الخطر المادي أو الحماية منه ويعني أيضا الحماية من القلق النفسي فهو أذن يتضمن جانبين التحرر من الحاجة ومن الخوف[4].

والأمن في أساسه السيكولوجي شعور بالهدوء والطمأنينة والبعد عن القلق والاضطراب، وهو شعور ضروري لحياة الفرد والمجتمع، ومن أهم وظائفه اطمئنان الفرد على نفسه وأمواله وثقته باحترام حقوقه وإحساسه بالعطف والمودة ممن يحيطون به، وينتج هذا الشعور عادة منذ الطفولة فمن تربى عادةً على الخوف والرهبة كثيراً ما يحمل بقايا من ذلك على طوال حياته، وما يطمئن الفرد هو انتشار الأمن والطمأنينة في المجتمع[5].

ومن سياسات الأمن الوطني التركيز على وحدة الأراضي للدولة وعلى حرية تعيين شكل الحكومة، ويكون محور القوة العسكرية والدفاع عن الأراضي[6].

---

(1) المراياتي، كامل وآخرون، الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة (7)، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1997، ص8.

(2) القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 3 ـ 4.

(3) الدخيل، عبد العزيز عبد الله، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص183.

(4) البناء، ذكرى جميل محمد حسن، العائلة والأمن الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003، ص 14.

(5) مدكور، ابراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1975، ص66.

(6) تقرير الراصد الاجتماعي، الخوف والعوز عقبتان يوجه الأمن الإنساني، 2004، ص16.

أما مفهوم الأمن الإنساني فقد برز في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشـرين بوصفه نتاجاً لمجموعة من التحولات التي شهدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بمفهوم الأمن ونطاق دراسات الأمن[7]، ولاسّيما في عام 1994 عندما تمحور تقرير التنمية البشـرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوله.

وبحسب مفوضية الأمن الإنساني (Commission on Human security) ويعني الأمن الإنساني حماية الحريات الحيوية، وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة، وبناء قواهم وطموحاتهم ويعني أيضاً خلق النظم (السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات ليبنوا بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم[8].

إن مفهوم الأمن الإنساني يمثل جهداً يستهدف إعادة بلورة مفهوم الأمن بأسلوب تفصيلي، فهو وسيلة تحليلية تركز على ضمان الأمن للأفراد وليس الدولة، بالإضافة إلى استثمار الخيارات التي تهدف إلى التخفيف من حدة التهديدات التي تولد حالة اللا أمن الإنساني[9].

وقد حدد تقرير التنمية البشـرية لعام 1994 سبعة أبعاد للأمن الإنساني وهي:

الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن السياسي والأمن الشخصي وامن المجتمع المحلي، ثم أُضيف إليه حقل أخر هو الأمن النسوي (الجندر)[10].

واجرائيا فأن مفهوم الأمن الإنساني هو الإطار الأوسع للأمن الاجتماعي من حيث الجوهر والمضمون ونطاق الاهتمام مع ملاحظة أنّ التحول في التسمية صاحبَ التحولَ السياسي الدولي كما صاحب الآثار الاقتصادية التي تمخضت عن التوجه نحو اقتصاد السوق واتضاح بوادر ومؤشـرات العولمة واتساع مخاطر التهميش والفقر وتراجع مستويات التنمية.

4. التكيف

اوضح المعجم الوسيط ان كيف الشـيء بمعنى قطعه وجعل له تبقية معلومة فكيف الشـيء اي سار على كيفية من الكيفيات[11]. وذكر في المعجم (العربي الميسـر) تكيف

(7) عرفة، خديجة، تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: 2003/9/7.. www. Islamonlion. Net //http

(8) تقرير الراصد الاجتماعي2004، مصدر سابق، ص16 ـ 17.

(9) UNDP, Human development report, The Human Security frame work and national Human 2006. P.4.

(10) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشـرية لعام1994، نيويورك، 1994، ص ص 24 ـ 25.

(11) المعجم الوسيط، ج2، ط2، دار المعارف، مصـر، 1972، ص807.

يتكيف يكيفا: الشـيء صار على كيفية معينة. تكيف (المصدر كيف) قبول الاحوال والتكيفات المختلفة: تأقلم الحي تبعاً للبيئة[1].

مصطلح التكيف بالإنكليزية ومثله الفرنسـية يعني: توفيق وتطبيق عربتها بالمهايأة من هيئ وهي أولى وأليق وأدل على المعنى المراد من توفيق[2].

أما معناه في اللغة العربية في معجم (اقرب الموارد في فصح اللغة العربية والشوارد) تعني[3]:

كيف، كاف: الشـيء من يكيفه كيفا. و(كيفه فتكيف) أي جعل له كيفية صارت له قياس لأسماع فيه.

ومعجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية يعرفه (بأنه تغير سلوك الفرد لكي يتفق مع غيره من الأفراد وخاصة باتباع التقاليد والخضوع للالتزامات الاجتماعية[4].

اذن فمفهوم التكيف يعني التالف والتقارب واجتماع الكلمة نقيض التخالف والتنافر والتصادم[5].

واصطلاحا حدد العالم (كارل مانهايم) مفهوم التكيف بأنها العملية الاجتماعية الاولية التي ترتكز عليها الانشطة كافة والنموذج السلوكي ما هو الا حصيلة العلاقة بين المنبه والاستجابة هذه العلاقة التي تدفع الكائن الحي إلى التصـرف وفق مجال معين[6]. فالتكيف الفردي يحاول معالجة مع طلب تفسير يومي لمشاكل الفرد من خلال تبني محددات ومؤشـرات تدخل في ضمن طبيعة الفرد المتكيف[7].

(1) فرهود، محمد سعيد، المعجم العربي الميسـر، دار الكتب المصـري، القاهرة، 1919، ص213.

(2) عطية، الشيخ رشيد، معجم عطية في العامي والدخيل، دار الطباعة والنشـر العربية، سان باولو، البرازيل، 1944، ص73.

(3) الخوري، سعيد، الشـرتوني اللبناني، معجم اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مطبعة مرسلي اليسوعية، بيروت، ج2، 1889، ص804.

(4) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، الامانة العامة إدارة العمل الاجتماعي، 1983، ص10.

(5) الحياني، عاصم محمد ندا، الارشاد التربوي والنفسـي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989، ص92.

(6) سلمان، عبد علي، فعالية الضغوط الاجتماعية في تكيف الاعضاء داخل الجماعة، مجلة القادسية، المجلد الثاني، العدد (2)، 1997، ص129.

(7) Leonard D. Goodstein and Richard I. Lanyon, Adjustment, Behavior, and personality, London and others, ,1975 P.37.

اما الدكتور فاخر عاقل فقد عرف التكيف الاجتماعي في معجم العلوم النفسـية بانه اقامة علاقات منسجمة مع البيئة الاجتماعية وتعليم الانماط السلوكية الضرورية او تكيف العادات الراهنة من اجل التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه الفرد[1].

ويمكننا تعريف التكيف اجرائياً في هذا البحث والذي ينص على أنه: «التعديلات التي تحدث في سلوك الفرد بالشكل الذي يمكنه من التلائم مع البيئة المحيطة به، سواء كانت البيئة الاجتماعية أم الطبيعية».

5. الانتماء

يدل مفهوم الانتماء على الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، بوصفه عضواً مقبولاً وله شـرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن، وغالباً ما ينطوي الانتماء على الشعور بالولاء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه. فالإنسان يتعلم الولاء لما ينتمي إليه ويستمد من ذلك مشاعر الأمن والطمأنينة وإلا فالانتماء يصبح في وضع غير مرغوب فيه[2].

ومما ورد بخصوص مفهوم الانتماء آراء شتى لعددٍ من الفلاسفة والعلماء وتنوعت أبعاده ما بين فلسفي ونفسـي واجتماعي، وتناوله ما سلو من خلال الدافعية، في حين عدّه «إريك فروم» حاجة ضرورية على الإنسان إشباعها ليقهر عزلته وغربته ووحدته، متفقاً في هذا مع «ليون فستنجر»، الذي عدّه اتجاهاً وراء تماسك أفراد الجماعة من خلال عملية المقارنة الاجتماعية، وهناك من يعَّده ميلاً يحركه دافع قوي لدى الإنسان لإشباع حاجته الأساسية في الحياة[3].

وتعني لفظة (انتماء) في القاموس المحيط بمعنى الارتفاع في النسب، مأخوذ من النماء أي الزيادة، نمى وينمي نمياً، بمعنى زاد وكثر وبهذا قيل نما الخضاب في اليد والشعر إنما هو ارتفع وعلا وزاد، وهو ينمى ونميته إلى أبيه نمياً ونمياً وأنميته: عزوته ونسبته وانتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه النسب. ونماه جده ـ إذا رفع إليه نسبه. وكل ارتفاع انتماء ونميت فلان في النسب فانتمى في نسبه[4].

(1) عاقل، فاخر (د)، معجم العلوم النفسـية، دار الرائد العربي، بيروت، 1988، ص346.

(2) فراج، محمد فرغلي، وإبراهيم، عبد الستار، السلوك الإنساني، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974، ص137.

(3) المصدر نفسه، ص 138.

(4) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط /مج 1، دار الجليل، بدون سنة طبع، بيروت، ص39.

نجد ان المعنى اللغوي للفظة انتماء قد اختزل المفهوم بالانتساب القائم على رابطة الدم ليعني الارتباط والانتماء النسبي كانتماء الفرد للعائلة والعشيرة والقبيلة المنحدرة من نسب واحد، ولم يتطرق إلى معانٍ أخرى لأنواع من الانتماء غير النسبي والقرابي كالانتماء الديني والوطني وغيرهما من الانتماءات.

في حين ان المدلول الاصطلاحي لمفهوم الانتماء والانتماء الاجتماعي الذي يُعد واحداً من أهم المفاهيم المركزية التي تحدد طبيعة علاقة الفرد بالجماعة في كل زمان ومكان، يقابلهُ على الضد مفهوم الاغتراب الذي يعني الابتعاد النفسي (العزل) للإنسان عن ذاته وعن الجماعة[1].

يعرف هولا ندر في كتابه الموسوم، مبادئ وطرائق علم النفس الاجتماعي، الانتماء الاجتماعي بأنه انجذاب الفرد للآخرين كمصدر للهوية الاجتماعية والدعم الاجتماعي وللحصول على موقع أو مكانة في الجماعة والمكافآت الاجتماعية المرتبطة بانتمائه لهذه الجماعة[2]. والتعريف الاجرائي للانتماء ينص على انه: الانتماء هو الروابط والعلاقات الفطرية أو المكتسبة (الإرادية أو القهرية) القائمة على الانتساب والميل نحو الحياة الجماعية لحاجة الإنسان إلى الانضمام والعشرة لتحقيق التعاون والتكافل والتضامن والحماية من المخاطر ولإشباع الحاجات المادية والمعنوية المختلفة.

ثانياً: الجذر التاريخي لظاهرة النزوح

في هذا المسار من البحث سنبحر في ثنايا التاريخ لسبر اغوار الظاهرة المدروسة، إذ من خلال المراجعة التاريخية، نجد ان العراق القديم شهد صوراً من عمليات النزوح والتهجير القسري، إذ يرد بخصوص الملك رموش الاكدي (2315-2307 ق.م) الذي خاض معركتين في بلاد عيلام كان النصر فيها حليفه، وفي المعركة الثانية التي جرت في منطقة (اوان) قرب ديزفول والعاصمة سوسة (الشوش)، يخبر في احدى كتاباته أنه أحصى أكثر من (17000) قتيل وأكثر من (4000) أسير، وغنم كميات كبيرة من الذهب والنحاس وما يهمنا في ذلك ان

(1) التميمي، عبد الجليل (د)، «الانتماء: معايير تحديده ودور المؤسسات الاجتماعية في تكوينه»، مجلة الآداب، العدد بغداد ـ مركز الحاسبة الالكترونية /جامعة بغداد، 1997، ص 209.

(2) Edwin Hollander," Principles and Methods of Social Psychology ", New York, McMillon, 1981, p.449.

هذا الملك أهدى إلى معبد الاله انليل من هذه الغنائم أيضاً (ستة نفر من الرقيق من كلا الجنسـين)[1]، وهؤلاء قد هجروا قسـرياً بعد أسـرهم وجلبوا إلى معبد هذا الاله.

وفي مسلة تعود إلى رموش الاكدي ورد: «أخذ كيتوش حاكم لكش وضـرب مدنهم وحطم اسوارهم وجلب (5985) رجلاً من مدنهم ووضعهم في المعسكرات[2].

يتضح لنا ان حالة التهجير القسـري والنزوح واضحة من خلال تهجير أكثر من خمسة الاف رجل من مدنهم واسكانهم في معسكرات الاعتقال، ويذكر لنا النص اعلاه ان حالة التهجير القسـري أقتصـر على الرجال دون غيرهم كون المسلة تحدثت عن تمرد مدن العراق القديم عند تولي الحكم رموش أي أنه تهجير بالإكراه داخل الوطن، مع الجهل بعدم معرفة مصير هؤلاء المهجرين.

وفي عام 622 ميلادية، شهدت مدينة مكة في الجزيرة العربية عملية تهجير قسـري ونزوح للمسلمين من قبل مشـركي قريش، بسبب حالات التضييق والتعذيب والتصفية التي تعرضوا لها، فأضطر النبي الاكرم (ص) وانصاره في النزوح إلى المدينة المنورة في عملية نزوح جماعي داخلي ولأسباب دينية معروفة.

وفي التاريخ المعاصـر شهدت بلدان عديدة عمليات نزوح داخلي واسعة ومنها السودان في عقد الثمانينيات من القرن المنصـرم وفي الاعوام (2006-2008) نتيجة الاقتتال الداخلي بين الشمال والجنوب، وحوادث الصـراع في دارفور، والتي فيها أكبر تجمع للسكان النازحين داخلياً على مستوى العالم، ويوجد قسم كبير منهم في العاصمة الخرطوم وما حولها، وفي بلدان أخرى مثل يوغسلافيا السابقة وحالياً صـربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وسوريا واليمن[3].

ويقدم لنا ملخص التقرير العالمي للعام 2009 إلى ان عديد النازحين داخلياً في العالم من جراء الصـراعات أو أعمال العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الانسان في (54) بلداً بحوالي(27.1) مليون شخص. وقد مثل هذا الرقم زيادة فاقت المليون شخص مقارنة بعديد

(1) عامر، سليمان، الجيش والسلاح في العصـر الأكدي، الجيش والسلاح، بغداد، 1988، ص 120

(2) المصدر نفسه.

(3) جاكوبسون، كارين، النزوح الداخلي للمناطق الحضرية، الدراسة التوصيفية المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافتس ـ مركز فينشتاين الدولي، جنيف، 2008. متاح على الموقع الالكتروني: //http www.internal-displacement.org

النازحين الذي قدر بحوالي (26) مليون في كل من العامين 2007-2008. إذ سجلت (6.8) مليون حالة جديدة من النزوح خلال العام نتيجة للصـراعات أو أعمال العنف أو انتهاكات حقوق الانسان[1].

ويشير الملخص العالمي لرصد النزوح الداخلي إلى أكبر ست مجموعات من النازحين داخلياً في العالم، إذ بلغت اعدادهم في كولومبيا (3.3-4.9) مليون نازح، وفي الكونغو بلغت (1.9) مليون، وباكستان (1.2) مليون، وتراوح عديد النازحين في كل من تركيا، وزمبابوي، الهند، ميانمار، أذربيجان بين (500 ـ مليون شخص)[2].

وأوضحت خارطة المؤشـرات الإحصائية للنازحين في الدول العربية أنها تشهد تزايداً في اعداد النازحين بسبب اتساع مساحة العنف والنزاعات والإرهاب، بل اعتبر البعض بلدان المنطقة العربية المنتجة لمعظم هؤلاء النازحين، وتعد سوريا ثم تليها العراق والسودان من بين أكثر الدول العربية من حيث اعداد النازحين واللاجئين عام [3]2015.

إذ بلغت في سوريا (6.600.000) مليون شخص، وفي العراق (4.400.000) مليون، وفي السودان (3.100.000) مليون، وفي اليمن بلغت (2.500.000) مليون، وفي الصومال (1.106.800) مليون[4].

وهذا يفسـر لنا حجم التحدي الكبير الذي يواجه حكومات الدول العربية والجهد الانساني العربي والدولي للتخفيف من تداعيات الازمة ومخاطر الحروب واعمال العنف المسلحة هذا من جانب، ومن الجانب الآخر يؤشـر لنا الواقع المعاش مستوى الاخفاق الحكومي والجهد التطوعي في ايجاد اطر مناسبة لحلول مستدامة تستجيب للحاجات الانسانية المتزايدة للنازحين.

ومما تجدر الاشارة اليه للإحاطة بأسباب ظاهرة النزوح في العراق، فقد أدى الضعف الواضح في تأسيس الدولة العراقية في العصـر الحديث، ابان الاحتلال البريطاني الذي سعى

(1) النزوح الداخلي: الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام 2009، مركز رصد النزوح الداخلي، مجلس اللاجئين النرويجي، 2009، ص13.
(2) المصدر نفسه.
(3) الامم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبع النازحين، الجولة 30، ت1، 2015، ص8
(4) الامم المتحدة، العراق بالمرتبة الثالثة على المستوى العالمي في عديد النازحين داخلياً، على الموقع الالكتروني: www.alkulasa.net.artical

إلى اضعاف النظام العشائري السائد آنذاك، وأدى ذلك إلى تأسيس النظام الاقطاعي وتحويل الالاف من الفلاحين إلى مديونين مدى الحياة وعبيد في اراضيهم. إن هذه التغييرات تسببت بإيجاد سلسلةٍ مترابطةٍ من المشكلات الاجتماعية، من ضمنها نزوح أعداد كبيرة من الفلاحين نحو المدن[1].

أصبح معظم الفلاحين مدينين أكثر وأكثر وبعمق، ولم يبق لديهم أي حافز أو دافع لزيادة الإنتاج إذ أن أية زيادة في الإنتاج ستذهب إلى مالك الأرض مباشرةً. لذا بدأت الهجرة من الأرض منذ بداية العشرينيات واستمرت خلال العهد الملكي ـ وبالطبع حتى بعده ـ وعلى الأخص من المناطق الواقعة جنوب بغداد. بينت دراسة أجريت عام 1957 بأنه وعلى الرغم من الزيادة الطبيعية في السكان، إلا أن النزوح الداخلي سَّبب انخفاضاً في عدد سكان المناطق الجنوبية في حين ارتفع عدد سكان بغداد من (515,459) نسمة إلى ما يعادل (793.183) نسمة بين عامي 1947 و1957، فيما قدر عدد «الصرائف» عام 1956 بحوالي (16400) صريفة وهي أكواخ تبنى من سعف النخيل والقصب ـ بالقرب من بغداد وكان يسكن فيها ما يقرب من (92000) ألف شخص[2].

والقراءة الدقيقة لتاريخ العراق الحديث تتفاوت صور النزوح من تهجير لآلاف الفلاحين هرباً من سطوة الاقطاع والمديونية المزمنة إلى صور نزوح سببها سياسات الانظمة الحاكمة وقتذاك، ففي بداية عقد الاربعينيات من القرن العشرين تعرض يهود العراق حوادث قاسية من قتل وسلب ونهب لممتلكاتهم[3]، وتعرضهم إلى اجراءات وممارسات قاسية قضت بمنع توظيفهم ودخول ابنائهم المدارس ومطاردة، ومطاردة شبابهم واختفائهم القسري[4]. وبادرت الحكومة في شباط من عام 1950، إلى إصدار قانون إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الراغبين في ترك العراق في آذار اللاحق، وارتفعت على أثرها بعض الأصوات في المجلس تطالب بطرد اليهود جميعاً[5]. وفي آذار 1951 أصدرت الحكومة قراراً يقضي بتجميد أموال

(1) عبد الحسين، لاهاي (د)، أثر التنمية والحرب على النساء في العراق 1968 ـ 1988، أطروحة دكتوراه منشورة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2006، ص 33.

(2) سلوغلت، ماريون فاروق، وسلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية: العراق منذ 1958، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، بيروت، 2003، ص 64-65.

(3) الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق، ط2، منشورات الجمل، كولونيا –المانيا، 2007، ص153.

(4) المصدر نفسه، ص155.

(5) غَنيمة، يوسف، نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق، ط3، الوراق للنشر، لندن، 2006، ص326.

اليهود المسقطة عنهم الجنسـية العراقية وتأسيس أمانة عامة للتجميد تضع يدها على أموالهم المنقولة وغير المنقولة[1]. وفي ذات الوقت بادرت الحكومة العراقية بترحيل قسـري لكل يهودي عراقي تنتهي محكوميته في السجون العراقية إلى إسـرائيل[2].

يبدو لنا ان سياسات الانظمة المتعاقبة على حكمه، قد انتهجت سياسة التهجير القسـري والنزوح لتوطيد اركان حكمها، فموجات النزوح لم تتوقف عند تهجير اليهود من العراق. ففي بداية عقد السبعينيات من القرن المنصـرم، بدأت الموجة الأولى من التسفير والتهجير القسـري الجماعي للكرد الفيليين والعراقيين الآخرين بدعوى تبعيتهم الايرانية [3]. ومع بداية الحرب العراقية الايرانية عام 1980، شنت سلطة النظام السابق حملة ضد الكرد الفيلية بحجة تبعيتهم الايرانية وقامت بتهجير الاف العائلات إلى ايران، وابعدتهم من مؤسسات الدولة المهمة والحساسة، ويقول الناشط المدني رياض جاسم الفيلي ان عملية التهجير القسـري للكرد الفيليين بدأت منذ 4 نيسان عام 1980 ولغاية 1990، إذ تم تهجير ما يقارب 500 ألف مواطن من الاكراد الفيليين، بحسب احصاءات معتمدة من قبل منظمات دولية كالصليب الاحمر[4]. ويبدو ان سلسلة موجات النزوح في عقدي الثمانينات والتسعينيات مستمرة بسبب سياسات النظام السابق، فتحول من تهجير الكرد الفيليين إلى شمال العراق، ففي 29 آذار 1987 أطلقت حملة عنيفة عُرفت بالأنفال، استعملت فيها الأسلحة الكيميائية ضد الاكراد في شمال العراق[5].

وفي عام 1988 تم قصف مدينة حلبجة الكردية التي كان يقطنها (70) ألف نسمة للقصف بواسطة الطائرات بغاز الخردل، مما أدى إلى مقتل الاف الاشخاص بينهم نساء واطفال. واستنادا إلى منظمة حقوق الانسان لقي مائة الف كردي مصـرعهم أو فقدوا خلال حملة القمع التي شنها النظام[6]. ويستمر مسلسل التهجير والقتل والنزوح، إذ بعد غزو الكويت

(1) المصدر نفسه، ص328.

(2) الخيون، رشيد، مصدر سابق، ص147.

(3) عبد الجبار، فالح وآخرون، الأثنية والدولة، «كرد بغداد الفَيلية ونظام البعث»: بقلم سعد إسكندر، الفصل العاشـر، ترجمة: عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد/بيروت، 2006، ص 307.

(4) احمد، ليلى، قضية الكرد الفيليين...سحب الجنسـية وتهجير قسـري ـ اذاعة العراق الحر، منشور في 8 نيسان 2013، مقال متاح على الموقع الالكتروني: www.iraqhurr.org

(5) الجزائري، زهير، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت/بغداد-، 2006، ص 180.

(6) حملة القمع التي شنها النظام. مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alyaum.com

وقمع الانتفاضة الشعبية في الشمال والجنوب عمد النظام السابق إلى تجفيف الاهوار في جنوب العراق وطرد سكانها، بعد استخدام كل انواع الاسلحة الثقيلة والغارات الجوية بقنابل النابالم فضلاً عن عمليات الاعدام الجماعية وهروب عشـرات الآلاف من السكان المحليين إلى الدول المجاورة ومنها ايران، وقدر عدد الذين هجروا جراء تلك النشاطات بين (100.000 ـ 190.000) ألف شخص مع عدد غير معروف من الذين أعدموا أو كانوا مفقودين[1].

وبعد عام 2003 شهد العراق حالات تهجير ونزوح متكررة، الا ان حدتها ازدادت بشكل خاص، بسبب سيطرة الجماعات التكفيرية محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى واجزاء من ديالى وكركوك، والذي نتـج عن قيام عمليات عسكرية كبيرة لطرد هذه الجماعات، مما دفع مئات الآلاف من الاشخاص إلى النزوح إلى شمال ووسط وجنوب العراق فضلاً عن العاصمة بغداد بحثاً عن الامن والاستقرار.

وبلغ العدد الكلي للنازحين في عموم العراق خلال العام 2014 أكثر من (2 مليون) شخص، ينتشـرون في حوالي 511 موقع في أنحاء البلاد. وأشار التقرير الفصلي الرابع لوزارة الهجرة والمهجرين إلى ان اعداد الافراد النازحين بلغ (2.512.842) نازح، بواقع (485584) ألف عائلة خلال العام 2014، وبهذا الصدد حددت بعثة العراق للمنظمة الدولية للهجرة (2.683.668) نازح (447278) ألف عائلة منذ كانون الثاني 2014 لغاية 16 /آذار 2015[2]. في حين تشير نتائج المسح الاولي الذي اجرته وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء 2015 بالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين للنازحين خلال العام 2014 ـ 2015، الذي شمل (12) محافظة باستثناء محافظات اقليم كوردستان إلى وجود أكثر من 1.2 مليون نازح متواجدين في محافظة وسطى وشمالية وجنوبية حيث شمل هذا المسح الفترة من بدء ازمة النزوح في شباط 2014 وحتى آذار 2015[3].

بات ما لا يقل عن أربعة ملايين نسمة من العراقيين نازحين داخلياً وخارجياً ـ أي قرابة

(1) أندرسون، ليام، وستانسفيلد، غاريث، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتقديم وتعليق: ماجد شبر، بيروت ـ دار الوراق، الفرات للنشـر والتوزيع، 2005، ص237.

(2) النازحون والمهجرون داخلياً، تقرير مقدم للمقر الخاص في الأمم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، بغداد، للفترة من 10-6-2014-10-5-2015، 2015، ص3.

(3) منظمة الهجرة الدولية، النزوح في العراق، مراجعة لعام 2007، ص1. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.iom.int/

(15 %) من مجموع سكان العراق الذين يُقدَّر عددهم بـ (27) مليون نسمة (60)، وتقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، عدد النازحين داخل العراق نحو (43 %) من مجموع النازحين داخلياً وخارجياً[1] في حين قدر عدد النازحين خارج العراق نحو (44 %) في سوريا والأردن و(8.5 %) في بقية الدول العربية و(4 %) في أوربا و(0.5 %) في بقية دول العالم[2]. فيما نزح ما يقرب من مليون نازح داخلي بسبب العنف الطائفي بعد شباط 2006 وحدها[3].

وبحسب منظمة الهجرة الدولية يستمر النزوح حددت مصفوفة لتتبع النزوح العائدة للمنظمة الدولية للهجرة (3.87.372) فرداً نازح داخلياً أي (514,562) ألف عائلة في العراق منذ كانون الثاني 2014 وحتى 4 حزيران 2015 [4].

وينتشـر النازحون عبر كافة محافظات العراق ال (18)، فضلاً عما تلاها من زيادة ملحوظة في اعداد النازحين بسبب بدء عمليات تحرير الاراضي من هيمنة عصابات داعش في الانبار وصلاح الدين ثم نينوى، اي ان الدقة العددية لضبط اعداد النازحين غير متوافرة لكثرة المتغيرات بين عودة ونزوح جديد وكلها مرتبطة بالمواقف على الارض. لذا فلابد من الاستعداد لمواجهة الازمات وبناء القدرات من أجل تمكين المجتمع في التصدي للعواقب الناجمة عن تلك التحديات، ولكون تحقيق تقدم مضطرد في مجال التنمية لن يحدث بمعزل عن الخطر مادام المجتمع واقعاً في دائرة العنف واستمرار الصـراع واستدامة دائرة الفقر. بيد ان تحقيق الامن الانساني لا ينجز بمجرد التحول إلى مرحلة ما بعد الصـراع، بل يكمن في التصدي لتلك المخاطر بفعالية وتحقيق التمكين الاجتماعي.

ثالثاً: الإطار النظري

ان القراءة المتمعنة والدقيقة للأزمات التي مرّت بالعراق، تجعلنا ندرك انه على الرغم من تمتع العراق بثروات وموارد طبيعية وبشـرية هائلة، الا انه يمكننا القول «ان نعمتنا نقمة

(1) منظمة العفو الدولية، العراق بعد خمس سنوات من المجازر واليأس، تقريرها الخاص بشأن العراق ـ الصادر في آذار 2008، ص1. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.iraqipa.net .

(2) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اللاجئون العراقيون، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، متاح على الموقع الالكتروني: www.internal-displacement.org

(3) برنامج الأغذية العالمي ـ مكتب العراق، التقرير السنوي لعام 2007، ص2.

(4) منظمة الهجرة الدولية، مكتب الامم المتحدة ـ العراق، مقال متاح على الرابط الالكتروني: www.uniraq.org

علينا»، فعلى مدى عقود من التاريخ المعاصـر وبعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتعاقب الانظمة على حكمه، لم يتمكن المجتمع العراقي من تحقيق حياة الرفاهية الاجتماعية رغم وفرة خيراته، كون هذه الانظمة فشلت في احراز هذا الهدف لسوء ادارتها لهذه الموارد واستحواذها على مقدرات هذا البلد على حساب الاكثرية الفقيرة المحرومة، نجد إن تلك الأنماط السلوكية التي جاء بها «روبرت ميرتون»، تنطبق على سلوكيات أفراد مجتمعه أثناء الأزمات التي مرت بهم لشعورهم بالحرمان الذي يحمل بذور القهر والاضطهاد والاستبعاد باستثناء النمط الأول (المطابقة او المماثلة)، والذي لا يحدث غالباً، لأنه لو تطابقت الأهداف الثقافية مع الوسائل النظامية، لما أصيب النسق الاجتماعي بحالة اللامعيارية (الأنومي)، أما في باقي الأنماط الأخرى، فقد أدت حالات الارهاب والعنف والفقر والحرمان والنزوح إلى انحراف الأفراد عندما لا تتطابق الاهداف مع الوسائل، فنجد البعض منهم تارة إنعزاليين يعيشون حالة اغتراب وتارة إنسحابيين، وتارة أخرى يؤمنون بالقوى الروحانية، عاجزين عن تحقيق أهدافهم، وفي حالاتٍ أخرى يتمردون ويرفضون القيم الاجتماعية السائدة في مجتمعهم، فيبحثون عن قيم بديلة عن الأولى سواء على مستوى الأهداف الثقافية او الوسائل النظامية، فيبرز التحدي السافر لقيم المجتمع، بغية تغييرها، لأن الوسائل النظامية بنظرهم تشكل معوقات حقيقية أمام انجاز أهدافهم، فيطرحون وسائلهم البديلة علناً، وذلك يشكل بحد ذاته انحرافا عن قيم المجتمع السائدة.

فاللامعيارية في نظرية دوركايم، تشير إلى حالة إضطراب تصيب النظام، او هي حالة اختلال النظام او التسيب، وتنتج عن ازمات إجتماعية او كوراث، وقد تشير اللامعيارية إلى حالة تكون العلاقات فيها بين الاعضاء ضمن تقسيم العمل غير منظمة أو غير منسقة في إتصالها مع بعضها البعض، ومن ثم تكشف عن حالة إنحرافية[1].

فحالة التحلل الاجتماعي تظهر عن طريق فشل آليات الضبط الإجتماعي في أداء وظائفها، مما يؤثر في أشكال العلاقات الإجتماعية عندما لا تلبي إحتياجات الافراد في جوانب الحياة المختلفة من ناحية العمل والصحة والتعليم والسكن والرعاية الإجتماعية، فتبرز اللامعيارية في المجتمع بشكل جلي، وخصوصاً أثناء الأزمات.

(1) جابر، سامية محمد (د)، الفكر الاجتماعي ـ نشأته واتجاهاته وقضاياه ـ ، دار العلوم العربية، بيروت، 1989، ص264

وأعطى كل من «روبرت ميرتون وبارسنز ودوركايم»، أهمية إلى البناء الإجتماعي، ويرى ميرتون إن الضغوطات، هي مصادر متغيره يتعرض لها البناء الإجتماعي ويملك الانحراف عن البناء الاجتماعي العام للمجتمع بناءً ثقافياً مفصولاً عنه وقابل للتمييز عن البناء العام، كما ويملك قيماً معيارية منظمة(1).

فعندما ينعدم التكامل بين الاهداف والوسائل، ويكون التأكيد على الأهداف التي تصب في صالح السلطة، دون أي إعتبار بطموحات الافراد، تبرز حالة الأنومي في المجتمع عندما يواجه الصدمات والكوارث، وهذا ما حصل في المجتمع العراقي عندما تعرض النسق الإجتماعي إلى الشلل التام بعد حالة الإنفلات الأمني في عام 2003، ولغياب الوازع الوطني الذي تلاشى بسبب الأزمات المتلاحقة التي تعرض لها المجتمع وحالات الحرمان المستدامة.

ويصف «باقر ياسين» في كتابه «تاريخ العنف الدموي في العراق»: بأن التسوناميّات، التي مر بها العراق غطت (خمسة آلاف) من السنين وجمعها في سلة واحدة وظفها لتوصيف الشخصية العراقية بأنها عنيفة متقلبة ذات مزاجٍ حاد، وإن البنية النفسية للفرد العراقي مخرّبة بفعلِ العوامل التاريخية القديمة، لذا فإن دمقرطة العراق ضرب من الخيال وقفز على الواقع(2). بدون تمهيد تدريجي بعد أزمات وحرمان مستدام ونظام شمولي.

إن تداعيات انهيار النظام السياسي في نيسان 2003 لا تقف عند حد انهيار حكومة، وإنما انهارت أسس الدولة العراقية بما تعنيه الدولة من سلطة وقانون ومؤسسات، إذ (نزل الهرم بالدولة)، وخلّف ذلك التداعي والانهيار فوضى عارمة وتوترات واضطرابات، إذ أن الدول عادةً ما تكون في بداياتها ضعيفة وفي نهاياتها ضعيفة.

ومن ثم توزع الجماعات العراقية على وفق معايير «جديدة /قديمة» وإعادة تشكيل تحالفاتها (عصبيه ـ نسب/تجاور جغرافي/تضامن اجتماعي)، نتج عنها زيادة في التحركات الجغرافية لمختلف الجماعات دخولاً وخروجاً من مختلف المناطق والمحافظات، ومن ثم تمسك الأفراد بانتماءاتهم الفرعية (طائفية وقومية وعشائرية) مبتعدين عن هويتهم

---

(1) احمد، صبيح عبد المنعم (د)، الانساق الاثنية وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 80، بغداد، 2011، ص28.

(2) جاسم، متعب مناف (د)، المجتمع العراقي بعد 2003 ـ بحث في سوسيولوجيا هيكلية المجتمع العراقي، المركز الثقافي العربي، دمشق، شباط، 2008، ص1.

وانتماءهم الأشمل للوطن الام، أي إن حس الولاء لدى بعض الأفراد قد تراجع إلى الروابط التقليدية (طائفة، عشيرة) لحماية أنفسهم وممتلكاتهم، عندما مُست المصلحة المشتركة للجماعة تضامنوا للقيام بأمور معاشهم. وهذا ما حصل فعلا في تفاقم ظاهرة النزوح لاستمرار حالات العنف.

إن حالة الفوضى الاجتماعية هذه وضبابية القيم والأسس التي سيجري من خلالها إعادة تشكيل الدولة العراقية الجديدة ونتيجة لظهور عددٍ من الأحزاب والجماعات المتباينة في توجهاتها ومصالحها وأيديولوجياتها، زاد من حيرة الناس وخوفهم، إن الناس قد يصابون بالتشويش والحَيرة عندما يجدون أنفسهم في بيئة سياسية واجتماعية مضطربة لأنهم يشعرون عندئذ بغياب النقاط المرجعية التي درجوا على الاستهداء بها في فهم العالم المحيط بهم، كما إن بعضهم في إبحارهم عبر الفضاءات الجديدة يكونون أشبه بسفينة فقدت مرساها، مما يدفع بالأفراد والجماعات إلى التحرك من مناطق سكناهم المعتادة إلى مناطق أخرى يسكنها أبناء جلدتهم وطائفتهم، يشعرون فيها بالأمن والضمان والرعاية. ساهم هذا الحراك الجغرافي في إعادة تشكيل التحالفات وظهور «الانتماء العصبوي»، والتي تعددت بتعدد العشائر والطوائف والقوميات والمناطق... وغيرها. لقد لاحظ ابن خُلدون «أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وإن وراء كل رأي منها هوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت»[1]، ويرى المختصون في مجال علم الاجتماع، إن التعددية في الهويات الاجتماعية مصدرٌ محتملٌ للصـراع بين الناس[2]. إن (القبيلة/العشيرة/الطائفة)، تقوم هنا بمقام الدولة، إذ يتوقع الفرد من (الجماعة ـ العشيرة/الطائفة) أن تشمله بحمايتها، كذلك تتوقع الجماعة منه أن يمنحها الفداء والولاء، فهي تسعى إلى حمايته والأخذ بثأره، وهو كذلك يسـرع إلى نجدتها والتضحية في سبيلها في الملمات[3].

إن بنية أي مجتمع تنطوي على عناصـر توتر وتفكيك كامنة وقابلة للإثارة بتأثير

---

(1) سلامة، غسان، المجتمع والدولة في المشـرق العربي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص11.

(2) غدنز، انتوني، علم الاجتماع (مع مدُخلات عربية)، ط4، ترجمة: د. فايز الصايغ، ـ المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 90.

(3) الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، قم، 2005، ص49.

عوامل داخلية او خارجية. وتشكل الإحباطات الاقتصادية الحقيقية والمتوقعة، فالسخط الاجتماعي، والفوضى المعيارية أهم عوامل انعدام الأمن ثم ظهور الفورات والحركات الإصلاحية والثورية[1].

فالمجتمع العراقي ظهرت فيه حالة الصـراع واضحة جلية، لأن أفراده يحملون بذوره الكامنة والتي وجدت ضالتها بعد حرمان وقهرٍ وكبت للحريات، إثر انهيار النظام السياسي عام 2003، إذ بدأت حالة من الانفلات الأمني اللامعياري، مما اصاب النسق الاجتماعي بحالة انهيار تام لعدم قدرته على اداء وظائفه. فحالة ضعف سلطة الدولة بسبب ازدياد حدة الصـراع على السلطة واغتنام مكاسبها، خلقت حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي وغياب لمقومات الامن الانساني، مما تسبب في سيطرة الجماعات الارهابية على عدة محافظات كانت لعدة سنوات في بعض مناطقها حاضنة لهذه الجماعات، فضلاً عن العوامل الداخلية والخارجية والتي ساهمت بشكل كبير وتسببت في حالات النزوح الكبيرة التي تعرضت لها أعداد كبيرة من السكان لمخاطر جديدة وظروف اجتماعية غير مألوفة.

رابعاً: أزمة النزوح تقويض للأمن الانساني وحقوق الانسان ومؤشـرات التنمية

ان الازمات التي مر المجتمع العراقي وبسبب التراكمات الزمنية ساهمت في تمزيق النسيج الاجتماعي، وخلق حالة عدم استقرار مزمنة بسبب الحروب المتواصلة، فنمت الولاءات الفرعية على حساب الولاءات المؤسساتية، وطالت هذه الازمات المستمرة مجمل اللوحة الاجتماعية العراقية، وكانت الفئات الهشة من المجتمع هي الاكثر تضرراً منها كونها لا تمتلك ادوات المواجهة والتصدي لها، مما نتج عنها اختلالات هائلة في البناء الاجتماعي ككل، ومن أبرزها تعطل معظم المشاريع التنموية وتفاقم حجم آفة الفساد.

ان مفهوم الامن يطابق مفهوم السلامة والغياب التام للخطر والوقاية منه. فالأمن من المنظور السوسيولوجي يدل على الحماية من المخاطر والطوارئ والتحرر من القلق الناجم عن تلك المخاطر فضلاً عن الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر[2].

(1) عبد الكريم، محمد الغريب (د)، السوسيولوجيا الوظيفية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1988، ص139.

(2) Gould, W. and Kolb, L. A Dictionary of Social Sciences, London, 1956, P. 656.

ونستدل من تعريف التنمية البشرية المستدامة على طردية العلاقة بين الامن الانساني والتنمية باتجاه ترسيخ مبادئ حقوق الانسان، والتي بانتفاء مقومات ارساء حالة الامن تنتفي معه قيمة تلك المبادئ. إذ عرفها المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بأنها «تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل ايضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم»[1].

ويشير تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2014 إلى نقص الاستثمار في بناء القدرات ومحدودية المهارات المعرفية في اتساع مساحة الصعوبات وتعقد المشكلات، لاسيما التي تتعرض لها الفئات الهشة في المجتمع، مما ينعكس سلباً على مستوى انتاجية الفرد، وفي بعض الاحيان وقوعهم فريسة للانحراف كالإدمان على المخدرات او الكحول، وتنشط الجريمة المنظمة[2].

ان التزايد المضطرد في اعداد النازحين، وبالذات بعد تمدد الجماعات الارهابية في عدد من المحافظات بعد حزيران 2014، إذ بلغت هذه الازمات حداً لم يبلغه منذ أكثر من عقدين من الزمان، فهذه الموجات البشرية تتعرض إلى تهديد خطير يمس وحدة النسيج الاجتماعي، فمن المحتمل ان تنتج ازمة النزوح تشتتاً في البناء الاجتماعي والاسري.

بالنظر لسرعة المتغيرات وعدم الاستقرار وغياب الاحصائيات الدقيقة حول النازحين وغياب المسوح الوطنية الخاصة بهم، وخصوصا للفترة التي اعقبت حزيران 2014، لذا تم الاعتماد على «المسح الوطني للنازحين في العراق 2014» وتقارير منظمة الهجرة الدولية. وقد أجرى الجهاز المركزي للإحصاء مسحاً شمل عينة بلغت (150.296) ألف أسرة نازحة توزعت على (12) محافظة عراقية باستثناء اقليم كوردستان للوصول إلى السمات العامة لنازحي العراق خلال عام 2014، باستثناء بعض الدلالات الخاصة بالإيواء لوفرة البيانات

(1) الخفاجي، وليد عبد جبر (د)، مؤشرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق، دار الفراهيدي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص55.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية (2014)، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014، ص53.

الخاصة بها في تقارير المنظمة الدولية للهجرة، وقد حددنا بعض الخصائص التي نحتاجها في بحثنا الحالي وهي كالاتي[1]:

بلغ اجمالي توزيع الاسـر النازحة في العراق (534.456) ألف عائلة، فيما بلغ اجمالي عدد الافراد في عموم العراق (3.206.736) مليون نازح، وقد شكل النازحون داخلياً من محافظة الانبار (87 %) من مجموع النازحين اي ما يقارب (2.787.744) مليون نازح من و(42 %) نينوى (32 %) وصلاح الدين (12 %) ديالى (5 %)، كركوك (4 %)، بغداد (2 %) وان سبعة محافظات تستضيف (82 %) من اجمالي السكان النازح اي ما يقارب (2.638.566) نازح[2].

وفيما يخص التركيب العمري للنازحين إذ بلغت النسب[3]:

الفئة العمرية (اقل من سنة ـ 15 سنة) شكلت نسبة (43.5 %) من اجمالي السكان النازحين في العينة. الفئة العمرية (15 سنة ـ 64 سنة) شكلت نسبة (54.5 %) من اجمالي السكان النازحين في العينة. الفئة العمرية (65 فأكثر) شكلت نسبة (2 %) من اجمالي السكان النازحين في العينة.

ان أخطر النتائج التي تمخضت عنها عمليات النزوح انعكست سلباً على النشاطات الاقتصادية وفرص العمل في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، إذ أظهرت معطيات مصفوفة تتبع النازحين التي أجرتها منظمة الهجرة الدولية الاتي[4]:

ـ بلغ معدل النشاط الاقتصادي نسبة 40.3 % توزع بين 76.1 % للذكور 6.1 % للإناث.

ـ بلغت نسبة العاطلين عن العمل نسبة 44.7 % توزع بين نسبة 46 % للذكور ونسبة 25 % للإناث. فقد الذكور اصحاب العمل المأجور ما نسبته 94 % من فرص العمل التي كانت متاحة لهم قبل النزوح. فقد أكثر من 64 % من حاملي الشهادة الابتدائية فرص عملهم مما ادى إلى استشـراء البطالة بين فاقدي فرص العمل غير المحمي، في حين فقد 20.8 % من حاملي الشهادة المتوسطة والثانوية والذين يعملون بأجر فرص عملهم غير المحمي ايضا.

لقد تسببت حالات النزوح الكبيرة إلى تعرض أعداد كبيرة من السكان لمخاطر جديدة

(1) منظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبع النازحين ـ جولة 30، ت1، 2015، ص3.

(2) وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2015، ص10.

(3) المصدر نفسه، ص27.

(4) منظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبع النازحين /الجولة 30، مصدر سابق، ص3.

وظروف اجتماعية غير مألوفة. إذ كانت الاحداث المفاجأة والسريعة مصدراً لكثير من العوامل التي تؤدي إلى التعرض للمخاطر في دورة الحياة.

رافق التصاعد الدراماتيكي للعنف في المحافظات التي سيطرت عليها عصابات داعش ازدياداً ملحوظاً في موجات النزوح ليصل إلى 3.206.736 مليون نازح، اي ما يقارب 534.456 ألف عائلة في نهاية تشرين الاول 2015 موزعين على محافظات كوردستان والمحافظات الوسطى والجنوبية[1].

وأشارت الاحصاءات إلى أن وسط وشمال العراق يستضيف (68 %) من السكان النازحين اي ما يقارب (2.162.772) مليون نازح، في حين يستضيف اقليم كوردستان لوحده (27 %) من الاجمالي اي ما يقارب (873.300) مليون الف نازح، كما يستضيف جنوب العراق (5 %) من السكان النازح اي ما يقارب (179.964) ألف نازح، واكثر المحافظات سجلت ارتفاعاً في نسب النزوح اليها هي دهوك وبنسبة(5 %)أي ما يقارب (19.362) ألف نازح في ايلول 2015، كما شهدت هذه المدة انخفاضاً في نسب اعداد النازحين في كل من محافظة ديالى (7 %) من اجمالي السكان النازح وكركوك (2 %)، والسليمانية (2 %)، اربيل (1 %)، بابل (1 %) بسبب حركات العودة التي بدأت تظهر بين النازحين[2].

غالباً ما تترك الازمات والعنف أضراراً كبيرة على عملية تنمية المرأة، ولا سيما الشباب من النساء. لقد أسهمت حالات الصراع والحرمان المزمن إلى تقليص الفرص التعليمية والى حد كبير أمام الفتيات، كما ساهم انعدام الأمن بمختلف ابعاده وخصوصا الشخصي والاقتصادي، والذي يمكن أن يكون عاملاً رئيساً لتشجيع الزواج في وقت مبكر الذي يكون احياناً غير مناسب لهم. فضلاً عما تعانيه النساء من فئة الشباب من ارتفاع معدلات العنف المبنى على اساس النوع الاجتماعي، وهذه المعدلات غالباً ما تكون أعلى إذا كانت المرأة تنتمي إلى أقلية أو مجموعة مهمشة، كما حدث مع الشابات الايزيديات وعلى الرغم من ان المرأة لم تكن سبباً في كثير من المشاكل والمعوقات الاجتماعية، لكنها في أحيان كثيرة تكون من أكثر الفئات التي تدفع ضريبتها. فالانتقام من المرأة وتعرضها للعنف وحالات الاغتصاب سيترك آثاراً مزمنة تمتد من جيل لآخر وتكون معولاً يهدم أواصر التماسك الاسري والمجتمعي على حدٍ سواء.

(1) منظمة الهجرة الدولية، مصدر سابق، ص 4.

(2) وزارة التخطيط، «المسح الوطني للنازحين في العراق 2014»، مصدر سابق، ص37.

والنزاعات اليوم تجاوزت اسلوبها التقليدي، ولم تصبح مجرد اشتباكات عابرة بين جنود يتواجه الطرفين في معارك مع جنود من الجانب الآخر من الحدود الوطنية بقدر ما هي حرب مجتمعية[1]، تمثل تعبيراً عن صراع بين ارادات يتفنن فيها المتخاصمون في استخدام ما بوسعهم من وسائل واليات لا يترددون فيها لكسر إرادة المدنيين من نساء وفتيات وأطفال ورجال وبنين عن طريق تعجيزهم مادياً ونفسياً واقتصادياً واجتماعيا.

تؤشر لنا الازمات التي يمر بها العراق في الوقت الراهن، ان هناك استلاباً لقوة النساء بعد تعرض العديد منهن في أماكن الصراع إلى السبي والاغتصاب أو التهديد باغتصابهن، او بيعهن في سوق النخاسة وهو امر قد يؤدي إلى الإصابة باضطرابات ضغوط ما بعد الازمة، او الاصابة، بفيروس نقص المناعة البشرية أو تعرض الاطفال والنساء للصدمات النفسية وما يتسبب عنها كثيراً من أشكال الإعاقة. وفي بعض الازمات، تستلب أيضاً قوة الرجال من خلال تعرضهم للعنف الجنسي. وأحياناً يتم تجنيد الفتيان واستغلالهم وارغامهم على العمل ضمن المجاميع المسلحة او المتطرفة. وكل ذلك يهدد أمنهم الانساني، إذ تنتهك حقوقهم في حالات العنف والتهجير القسري، حيث يعيشون ظروفاً من عدم انعدام الاستقرار، تحد من قدراتهم في الحياة الاجتماعية والاسرية. وترسيخ مقومات الامن الإنساني يتطلب اتخاذ تدابير لزيادة الوعي الاجتماعي، كذلك على مستوى المؤسساتي. لقد تسببت أزمة النزوح في تمزيق أواصر التماسك الاجتماعي، وكان سبباً في تشظي الاسر وتآكل منظومة الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تجمعهم ان معظم ما تنص عليه مواثيق الامم المتحدة بحقوق الانسان هو حق الأمن وحماية الأنسان في نفسه وماله وعرضه وكفالة سلامته ومنع الاعتداء عليه أو التحقير من شأنه أو تعذيبه أو اضطهاده سواء كان ذلك من الدولة أو من أفراد المجتمع. لقد تعرض العراق خلال الأعوام الماضية وتحديدا منذ عام 2003 إلى صراعات ونزاعات مسلحة أدت إلى تهجير ونزوح أعداد كبيرة من مكونات الشعب العراقي، وازدادت حالة النزوح بعد احداث 2014/6/9 حيث قامت المجاميع الارهابية بمهاجمة الاراضي العراقية والسيطرة على مدينة الموصل والمناطق المحيطة بها من محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى، مستخدمة الاسلحة الثقيلة وبطريقة عدوانية ووحشية مهددة حياة مئات الآلاف من المدنيين الابرياء وخصوصا ابناء الاقليات الدينية والعرقية من المسيحيين والايزيدية والتركمان والشبك

---

(1) حمزة، كريم محمد، الحرب المجتمعية، سلسلة المائدة الحرة، بغداد، بيت الحكمة، 1999، ص11(بتصرف).

كما اقترفت جرائم ضد الانسانية ترتقي إلى جرائم الحرب متمثلة بالمذابح البشعة والاعدام الجماعي والتعذيب والانتهاكات الجنسـية ضد النساء والاطفال والزواج القسـري بالإضافة إلى هدم الاضرحة ودور العبادة والشواخص التاريخية والارث الثقافي.

ويمكن تلخيص أهم المؤشـرات التي تعكس الجرائم والانتهاكات لحقوق الانسان، حيث بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الانسان حسب المحافظات التي نزحوا منها نينوى، كركوك، ديالى، الانبار، بغداد، بابل، صلاح الدين 19221 فرد، وكما يأتي[1]:

- أظهرت نتائج المسح ان عدد النازحين الذين تعرضوا للقتل او القصف (5292) فرد وسجلت محافظة نينوى المرتبة الاولى حيث بلغت النسبة (28 %) من العدد اعلاه وتليها محافظة صلاح الدين وبنسبة (23%).
- بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا للاختطاف او الاختفاء (2374) فرد وتأتي محافظة نينوى بالمرتبة الاولى حيث بلغت النسبة (36%) وتليها محافظة صلاح الدين (23%).
- بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا للإساءة او التعذيب (4970) فرد. جاءت محافظة نينوى بنسبة (43%) من الذين تعرضوا للإساءة أو التعذيب ومحافظة صلاح الدين بنسبة (16%).
- بلغ عدد النازحين الذين تعرضوا إلى الاستغلال او الاضطهاد (6585) فرد. وكانت نسبتهم من محافظة نينوى (63%) ونسبتهم من محافظة صلاح الدين (13%).
- بلغ عدد الاسـر النازحة التي انقطع الاتصال بأحد افرادها (3672) أسـرة. تأتي محافظة صلاح الدين بالمرتبة الاولى منهم وبنسبة (38 %) وتليها محافظة نينوى (30 %).
- بلغ عدد الأسـر النازحة التي تمت مصادرة وثائقهم الرسمية (14767) أسـرة. وقد سجلت اعلى النسب في محافظة نينوى (50% (وتليها محافظة صلاح الدين (18%).

لقد تعرضت الأوضاع التعليمية للأطفال والشباب النازحين إلى تراجع كبير بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية وتقلص فرص التمكين وقد أظهر المسح الوطني للنازحين المعطيات الاتية[2]:

---

(1) وزارة التخطيط، «المسح الوطني للنازحين في العراق 2014»، مصدر سابق، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص21.

أن أكثر من ربع النازحين بعمر 6 سنوات فأكثر، هُم ملتحقون حالياً بالتعليم ومؤشـر التكافؤ بين الجنسـين (0.76) يشير إلى تفوق الذكور على الإناث في الالتحاق بالتعليم بدرجة كبيرة فأوجه عدم المساواة مرتبطة بعوامل اجتماعية واقتصادية وهي حالة عامة في المجتمع ولا تقتصـر على مجتمع النازحين في الوقت الذي تتقارب فيه نسبة الذكور مع الإناث لأكثر من نصف النازحين الملتحقين سابقاً بالتعليم فقد بلغت نسبة الذكور(52.1 %) مقابل (51.1 %) للإناث. أما بالنسبة للنازحين الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم فهم يشكلون نسبة (12.6%) وتبقى نسبة الإناث هي الأعلى (17.4%) وبأكثر من الضعف مقارنه بنسبة الذكور (7.7%).

لقد تعرضت الأوضاع التعليمية للأطفال والشباب النازحين إلى تراجع كبير بسبب تدهور الأوضاع الإنسانية وتقلص فرص التمكين وقد أظهر المسح الوطني للنازحين المعطيات الاتية[1]:

- بلغ معدل اجمالي الملتحقين في مرحلة الدراسة الابتدائية 77 % من اجمالي فئة سن التمدرس للمرحلة الابتدائية والذي جعل من نسبة التسـرب (23 %).
- بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة الدراسة المتوسطة (58.8 %) من اجمالي فئة سن التمدرس لهذه المرحلة وبنسبة تسـرب (41.2 %).
- بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة الدراسة الاعدادية (40.4 %) من اجمالي فئة سن التمدرس لهذه المرحلة وبنسبة تسـرب (59.6 %).
- بلغت نسبة التسـرب بين الذكور النازحين (48 %) وبين الاناث النازحات (52 %).
- بلغت نسبة الالتحاق في مرحلة التقني والجامعي (15.9 %) وسجل المسح اعلى نسب تسـرب بين طلاب المرحلة الجامعية (84.1 %).
- تنوعت اسباب التسـرب بين عدم وجود مدارس قريبة وبنسبة (12.9 %) من اجمالي التسـرب الكلي او عدم الرغبة في مواصلة التعليم بنسبة (7.56 %) في حين فسـرت الاوضاع المادية نسبة (27.5 %) من اجمالي التسـرب.

(1) المصدر نفسه.

مما شك لا ريب فيه ان الازمات العميقة والنزاعات العنيفة تعطل فرص التنميةَ وتُمثِّل خطراً جسيماً على المجتمعات وحياةِ الأفراد. وأكثرُ من أيِّ ظاهرةٍ أُخرى، يُجرِّد النزاع الناسَ والمجتمعاتِ والبلدانَ من الخِيارات التي يتطلبونها لتصبح منتِجة، وتحقق الأمن، وتخطّط لمستقبلٍ أفضل؛ إذ يَمحو مكاسبَ تحققت بجهود حثيثة في مجال التنمية، وتَجعل التقدّمَ في معالجة تحدِّياتٍ طويلةِ الأمد أكثرَ صعوبةً.

خامساً: الإطار المنهجي ويتضمن

أ. منهجية البحث

تتميز البحوث والدراسات العلمية بأن لكل منها إطار منهجي يتم من خلاله وضع الخطوط العريضة لسير تلك البحوث أو الدراسات. وبذلك فأن المنهج (Method) يهدي الباحث إلى الطريق المؤدي إلى الهدف المطلوب أو هو الخيط غير المرئي الذي يشد البحث من بدايته إلى نهايتـه من أجل الوصول إلى نتائج معينة[1]. ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث والتي يسعى الباحث إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحث ثلاثة مناهج علمية هي: 1. المنهج التاريخي، 2. المنهج المقارن، 3. منهج المسح الاجتماعي، للضـرورة التي حتمتها طبيعة البحث والتقصـي إذ يُعّرف المنهج التاريخي بأنه الطريقة التي تساعد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى خلفياتها التاريخية لتتبع نشأتها وتطورها التاريخي[2]. والظواهر الاجتماعية ترتبط ارتباطاً كبيراً بواقع المجتمع في الماضي، ولابد للباحث الاجتماعي من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة المدروسة منذ نشأتها، ومعرفة عوامل تبدلها وتغيرها من حالٍ إلى آخر[3].إذ جرى توظيف هذا المنهج في بحثنا الحالي في الجانب النظري، لإعطاء تصور تاريخي عن جذور أزمة النزوح في العراق ولمعرفة التغيرات التي طرأت على الظاهرة المدروسة وفق المراحل الزمنية المتعاقبة. والمنهج المقارن يعني طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو بين جماعات متباينة داخل المجتمع الواحد أو بين نظم اجتماعية متعددة للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية الحاصلة فيها وإبراز أسباب هذا الاختلاف[4] وتم توظيف هذا المنهج في تتبع

(1) بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 30.

(2) Mitchell.D.A Dictionary of Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1973. p.34.3-

(3) Schmidt, N. Ibn Khaldun, New York, Columbia University Press, 1959, p.20.

(4) حافظ، ناهدة عبد الكريم (د)، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد، 2007، ص112.

المسار التاريخي للظاهرة المدروسة عبر حقب زمنية مختلفة في العراق، ومن خلال المقارنة بين عيمتي البحث في بغداد واربيل من ناحية توجهاتهم. بغية الوقوف على الاسباب المؤدية اليها للتمكن من وضع مقترحات للحد من آثارها السلبية. ومنهج المسح الاجتماعي الذي تم استخدام هذا المنهج بطريقة العينة في الجانب الميداني لتحديد المشكلات التي يواجهها النازحون وما تتركه من آثار سلبية عليهم، وطبقاً للبيانات المتاحة سيتم وضع المقترحات والحلول العلمية والعملية المناسبة للحد من أزمة النزوح وانعكاساتها السلبية على الامن الانساني للنازحين على ضوء النتائج التي سيتوصل اليها البحث.

ب. فرضيات البحث

ويعرف الفرض بأنه: فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة بها، أو المسببة لها[1].

ولقد قام الباحث ببناء الدراسة الميدانية على ست فرضيات عامة تم صياغتها على النحو الآتي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وأمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح ومستوى التحصيل الدراسي (كمؤشـر رئيس من مؤشـرات التنمية البشـرية) لأرباب الأُسـر من النازحين.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح ونوع السكن (المأوى)، (كحق من حقوق الانسان باعتباره مقياس رئيس من مقاييس التنمية البشـرية) في منطقة النزوح تشعركم بعدم الطمأنينة والاستقرار.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والشعور بالقلق من عدم قدرة أفراد أسـركم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح.
- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح من وجهة نظر النازحين وانتماءاتهم

(1) حسن، عبد الباسط محمد (د)، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة التضامن، القاهرة، 1982، ص180.

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وتصنيف النازحين لهويتهم

ج. عينة البحث

تختلف أنواع العينات تبعاً لاختلاف خصائص المجتمع المراد بحثه. كما أن اختيار نوع العينة يتوقف على الوقت والجهد والمال المتوافر لدى الجهة القائمة بالبحث، فضلاً عن البيانات المتاحة عن المجتمع[1].

تكونت وحدة عينة البحث من أرباب الاسر النازحة من الذكور والاناث أو ممن يسكنون مع الاسرة ويديرون شؤونها ومن مختلف الفئات العمرية والقوميات والاديان والمذاهب في مجمعات مناطق النزوح في بغداد وأربيل. وبالنظر لعدم توفر أطار عن اعداد النازحين واحصائيات دقيقة ولكون هذه الاعداد في تغير مستمر، لذا تم اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع البحث، وتم توزيع (250) استمارة استبانة، تمت الاستجابة من قبل (211) استمارة وزعت على أسر النازحين علما ان معدل عدد افراد الاسرة الواحدة يبلغ خمسة افراد تجاوبوا معها بشكل كامل واعتمدت في تفريغ البيانات، إذ استغرق العمل الميداني للفترة الممتدة من تموز 2016 ـ بداية تشرين الاول 2016 في محافظات النزوح، وأدناه جدول يوضح اعداد النازحين في العينة.

جدول (1): أعداد أفراد العينة من النازحين

محافظات النزوح	اعداد العينة	النسبة المئوية
بغداد	70	33.2
اربيل	141	66.8
المجموع	211	100

يبين الجدول اعلاه حجم العينة وطريقة توزيعها على مناطق النزوح يتبين من الجدول اعلاه ان عدد المبحوثين الذكور من ارباب الاسر بلغ (161) وبنسبة (76%) من مجموع العينة البالغ (211)، في حين بلغت نسبة الاناث كأرباب أسر (50) وبنسبة (24%) نتيجة فقد الزوج كمعيل بسبب الاعمال الارهابية.

(1) حسن، عبد الباسط محمد (د)، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص228.

جدول (2): يوضح توزيع وحدات العينة من ارباب الاسـر حسب النوع

التكرار	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	161	76
انثى	50	24
المجموع	211	100

يبين الجدول اعلاه ان نسبة الذكور من ارباب الاسـر بلغ (161) رب اسـرة وبنسبة (76 %)، في بلغت نسبة الاناث من ارباب الاسـر (50) وبنسبة (24 %) علماً ان الاستمارة وزعت بطريقة عشوائية.

د.اختبار ثبات الاستبانة:

وقد جرى التحقق من ثبات الاستبانة عن طريق إخضاعها للاختبار، إذ وزعت الاستبانة على عينة قوامها (20) مبحوث من النازحين، (10) مبحوثين في مجمع النزوح في النهروان في بغداد، و(10) آخرين في مجمعات النزوح في اربيل. إذ أعطي لكل مبحوث من هذه العينة رمزا تسلسليا من (1 ـ 10) لكل منها، وبعد مضـي أكثر من أسبوعين أُعيد تطبيق الاستبانة على العينة نفسها في المنطقتين، إذ أعطي المبحوثين الرموز نفسها التي جرى منحهم إياها في التوزيع الأولي وبعد أن جرى تحليل نتائج الاختبارين باستخدام المقياس الإحصائي (معامل ارتباط بيرسون)، تبين أن قيمة معامل الارتباط (0.9)، مما يؤكد وجود ترابط ايجابي عالٍ بين المقابلتين وأن المقياس يتسم بصفة الثبات. وتم الأخذ بآراء (10) خبراء من الاساتذة في مجال الاختصاص من ثلاث جامعات عراقية حول أسئلة استمارة الاستبانة.

هـ. مجالات البحث

من اهداف نظرية المعاينة بصورة رئيسة تقديم تقديرات صحيحة بشأن قيم غير معروفة للمعالم بواسطة إحصائيات العينة. ولتقدير المعالم غير المعروفة بشكل صحيح عن إحصائيات معروفة، يُطلب من الباحثين التعامل مع ثلاث مشكلات رئيسة هي: (تعريف المجتمع الإحصائي، وتصميم العينة، وتحديد حجم العينة)، إذ يُعرف المجتمع الإحصائي بشكل نظامي على أنه «مجموع كل الحالات التي تتطابق في مجموعة من المحددات»[1]،

(1) فرانكفورت، شافا وناشمياز، دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: د. ليلى الطويل، بترا للنشـر والتوزيع، دمشق، 2004، ص186-187.

لذلك جرت العادة عند التعرض لتعريف المجتمع الإحصائي لأي بحث علمي، تحديد المحتوى والمدى والزمن. والتي تتمثل بالمجال البشـري والمكاني والزماني وهي كالآتي:

1 ـ المجال البشـري

يمثل أرباب أسـر العوائل النازحة (من الآباء أو الأمهات، أو من ينوب عنهم في حال وفاة كلا الأبوين، كالابن الأكبر أو البنت أو الجد أو العم أو الخال... وغيرهم) ممن يسكنون مع الأسـرة ويتحملون ادارة شؤونها.

2 ـ المجال المكاني

تم توزيع استمارة الاستبانة على مجتمع النازحين من محافظات: الانبار، صلاح الدين، ونينوى، إلى محافظات كردستان والساكنين في اربيل في مجمعات (هيران سيتي، سـري بلند، الزيتونة، التون سيتي) في اربيل والنازحين في بغداد والساكنين في (مجمع النبي يونس (ع) في النهروان). وبدأت موجات النزوح ما بين المدة (2013/2/1 ـ 2014/11/20)، أي في الفترة الاولى لمحافظات الانبار وصلاح الدين، والفترة الثانية بدأت بعد احتلال الموصل والمدن التابعة لها من قبل الجماعات المتطرفة في 2014/6/10.

3 ـ المجال الزماني

أستغرق المجال الزماني للبحث الميداني، (للفترة الممتدة من تموز 2016 ـ بداية تشـرين الاول 2016)، في محافظات النزوح.

سادساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

جدول (3): يوضح الفئات العمرية لأرباب الاسـر

الفئة العمرية لأرباب الاسـر	التكرار	النسبة المئوية
26-17	10	4.7
36-27	44	21
46-37	70	33.1
56-47	42	20
66-57	8	3.7
67 فما فوق	37	17.5
المجموع	211	100

للعمر أهمية كبيرة في طبيعة إجابة المبحوث، فمن الممكن أن تكون إجابات فئة الشباب تختلف عن إجابات فئة متوسطي العمر، وإجابات الفئة الأخيرة تختلف عن إجابات فئة كبار العمر. وهذا الفارق في العمر بين جميع الفئات يمكن أن يكون له تأثير واضح في عملية فهم طبيعة الأسئلة والإجابة عليها، من خلال فهم مضمون الحياة وكيفية التعامل معها. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (10) مبحوثاً من مجموع (211) مبحوث كانت أعمارهم تتراوح بين (17-26) سنة وبنسبة (4.7 %)، (44) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (27-36) سنة وبنسبة (21 %)، و(70) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (37-46) سنة وبنسبة (33.1 %)، و(42) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (47-56) سنة وبنسبة (20 %)، و(8) مبحوثين كانت أعمارهم تتراوح بين (57-66) سنة وبنسبة (3.7 %)، أما المبحوثين الذين كانت أعمارهم (67 سنة فأكثر)، فكان عددهم (37) مبحوثاً وبنسبة (17.5 %). وعند حساب الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين كان (35.17) سنة بينما كان الانحراف المعياري لأعمار المبحوثين (17.67) سنوات ويتبين من هذه النسب أن الفئات من (37-46) سنة هي الأكثر تجاوباً مع استمارة الاستبانة من الفئات الأخرى، كما ظهر في العينة، في حين أن النسب الأقل كانت من نصيب الفئات العمرية من (57-66) سنة، وقد يكون لكبر العمر، أو التخوف من تردي الأوضاع الأمنية أثر في ضعف تجاوب بعض الفئات العمرية مع اسئلة الاستبيان.

جدول (4): التحصيل الدراسي لأرباب الاسر النازحة

التحصيل الدراسي	التكرار	%
لا يقرأ ولا يكتب	19	9
يقرأ ويكتب	34	16
ابتدائية	40	19
متوسطة	40	19
اعدادية	35	16.6
معهد	26	12.3
جامعة	15	7.1
عليا	2	1
المجموع	211	100

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان مستوى التحصيل الدراسي لأرباب الاسـر النازحة في وحدات العينة (19) مبحوثاً من مجموع (211) مبحوثاً وبنسبة (9 %) لا يقرأون ولا يكتبون، و(34) مبحوثاً يقرأون ويكتبون وبنسبة (16 %)، أما الذين يحملون شهادة الابتدائية فكان عددهم (40) مبحوث وبنسبة (19 %)، الذين يحملون شهادة المتوسطة كان عددهم (40) مبحوث وبنسبة (19 %)، والذين حصلوا على شهادة الاعدادية (35) مبحوثاً وبنسبة (16.6 %)، في حين كان عدد المبحوثين الذين يحملون شهادة المعهد (26) من مجموع العينة (211) وبنسبة (12.3 %)، في حين كان خريجو الجامعة (15) مبحوثاً وبنسبة (7.1 %)، والعليا (2) وبنسبة (1 %). نستدل على ان النسبة الاكبر من حجم العينة من تعليمهم متدني وهذا ربما يكون أحد اسباب تفاقم حجم معانة ازمة النزوح وشحة الموارد الاقتصادية.

جدول (5): منطقة النزوح لعينة البحث

المنطقة الاصلية للأسـرة النازحة	التكرار	%
سهل نينوى	157	74.4
الانبار	37	17.5
صلاح الدين	17	8.1
المجموع	211	100

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (157) مبحوثا من النازحين وبنسبة (74.4 %) من حجم العينة نزحوا من منطقة سهل نينوى بعد احتلال مدينة الموصل في حزيران/2014 بطريقة جماعية على شكل امواج من الاسـر، و(37) مبحوثا من النازحين وبنسبة (17.5 %) من محافظة الانبار قبل احداث الموصل، و(17) مبحوثا من النازحين وبنسبة (8.1 %) من محافظة صلاح الدين، يتضح لنا ان النسبة الاكبر من النازحين حدثت بعد احتلال مدينة الموصل من الجماعات التكفيرية.

جدول (6): عمل رب الاسـرة

عمل رب الاسـرة	التكرار	%
قطاع عام /موظف مدني	57	27
عسكري (الاجهزة الامنية)	30	14.3
القطاع الخاص/موظف مدني	23	10.9
كاسب	60	28.5
اعمال حرة	16	7.5
عاطل عن العمل	5	2.4
متقاعد	20	9.4
المجموع	211	100

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (57) مبحوثا من النازحين وبنسبة (27 %) يعملون في القطاع الحكومي، و(30) مبحوثا وبنسبة (14.3 %) يعملون في الاجهزة الامنية، و(23) مبحوثا وبنسبة (10.9 %) يعملون في القطاع الخاص، و(60) مبحوثين بنسبة (28.5 %) كسبة، و(16) مبحوثاً وبنسبة (7.5 %) و(5) مبحوثين عاطلين عن العمل من مجموع وحدات العينة، في حين شغل المتقاعدون تكراراً (20) وبنسبة (9.4 %)، مما يتضح لنا ان النسبة الاكبر هم من الكسبة وهذا يضعف من قدرتهم على مواجهة معاناة النزوح.

جدول (7): مدى كفاية الدخل الشهري

الدخل الشهري للأسـرة	التكرار	%
يقل عن الحاجة	116	55
يسد الحاجة	88	41.7
يفيض عن الحاجة	7	3.3
المجموع	211	100

بينت نتائج الدراسة الميدانية ان (116) مبحوثا وبنسبة (55 %) من حجم العينة مواردهم الاقتصادية لا تكفي لتلبية متطلبات احتياجاتهم الاساسية، و)88) مبحوثا وبنسبة (41.7 %) اجابوا ان مواردهم تكفي لسد احتياجاتهم الاساسية، و(7) مبحوثين وبنسبة (3.3 %) دخلهم الشهري يفيض عن حاجتهم، يتبين لنا ان نسبة أكثر من النصف قليلاً من النازحين غير قادرين على تلبية متطلباتهم الاساسية لقلة مواردهم او مدخلاتهم اليومية او الاسبوعية او الشهرية.

جدول (8): ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي ودوره في مواجهة معاناة ازمة النزوح

ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي	التكرار	%
نعم	170	80.6
إلى حدٍ ما	30	14.2
لا	11	5.2
المجموع	211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (214.4) وبدرجة حرية (2) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.99) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث، إذ أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (170) مبحوثا وبنسبة (80.6 %) يؤيدون ان ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لأرباب الاسر من النازحين يقلل من حجم معاناة ومخاطر النزوح عليهم، أما الذين كانت اجابتهم متذبذبة بلغ عددهم(30) وبنسبة (14.2 %) والذين اجابوا ب لا وبنسبة (5.2 %) وكلا النسبتين لا تصمد امام رأي الاغلبية في ان لأصحاب مستوى التحصيل الدراسي الاعلى قدرة على مواجهة انعكاسات ازمة النزوح.

جدول (9): العلاقة بين ازمة النزوح وأسبابها

أسباب النزوح	التسلسل المرتبي	التكرار	%
غياب الامن وازدياد حدة العنف والعمليات الارهابية	1	71	33.7
الخوف من سطوة الجماعات	2	55	26
عدم توفر الخدمات وتدمير البنى التحتية والمواجهات العسكرية والحرب على الارهاب	3	45	21.4
التهديد من الجيران أو الخلايا النائمة	4	40	18.9
المجموع		211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (34.76) وبدرجة حرية (4) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.49) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية ان (71) مبحثا وبنسبة (33.7 %) أشاروا إلى ان (غياب الامن وازدياد حدة العنف والعمليات الارهابية احد أسباب نزوحهم مع عوائلهم، و(55) مبحوثا وبنسبة (26 %) حددوا ان الخوف من سطوة

الجماعات التكفيرية كان سبباً في نزوحهم، في حين أشار (45) مبحوثا وبنسبة (21.4 %) اكدوا على ان عدم توفر الخدمات وتدمير البنى التحتية كان سبب نزوحهم، وأشار (40) مبحوثا وبنسبة (18.9 %) ان تهديد الجيران والخلايا النائمة كان سبباً في نزوح عائلاتهم وذلك يفسـر لنا صدق الفرضية الاولى بوجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وغياب أمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه.

جدول (10): تحديد مناطق قدوم الجماعات التكفيرية

مناطق قدوم الجماعات المتطرفة	التكرار	%
من ابناء المنطقة	60	28.5
خلايا نائمة ترتبط بهم	20	9.5
إرهابيين اجانب ومن دول الجوار ولديهم حواضن تأويهم	131	62
المجموع	211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (196.74) وبدرجة حرية (2) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.99) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (60) مبحوثا وبنسبة (28.5 %) اجابوا بان الجماعات التكفيرية من ابناء مناطقهم و(20) مبحوثا وبنسبة (9.5 %) من الخلايا النائمة التي ترتبط بالجماعات التكفيرية، في حين اكد (131) مبحوثا وبنسبة (62 %) بانهم قادمون من دول الجوار ولديهم حواضن تأويهم وأدلاء في مناطق النزوح الاصلية. ويكمن أحد اسباب علاج ازمة النزوح بالقضاء على تلك الحواضن كونها سبباً رئيسياً تفاقم هذه الظاهرة.

جدول (11): طريقة النزوح اسـر عينة البحث

طريقة النزوح	التكرار	%
فردية	71	33.7
جماعية	140	66.3
المجموع	211	100

تشـر نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (71) مبحوثا وبنسبة (33.7 %) من حجم العينة كانت طريقتهم فردية في النزوح وهم ما قبل احتلال مدينة الموصل أي من نازحي الانبار

وصلاح الدين، في حين اجاب (140) مبحوثا وبنسبة (66.3 %) بان طريقة النزوح كانت جماعية وهم بعد احداث الموصل في حزيران /2014.

جدول (12): نوع المأوى لعينة البحث

نوع المأوى	التسلسل المرتبي	التكرار	%
ايجار	1	80	38
مخيمات	2	76	36
كرفان	3	32	15.2
في ضيافة الاقارب	4	9	4.2
في مستوطنات عشوائية/غير نظامية ومباني متروكة عائدة للدولة	5	6	2.8
دور العبادة	6	5	2.4
مباني المدارس	7	3	1.4
المجموع		211	100

تشير الدراسة الميدانية إلى ان (80) مبحوثا وبنسبة (38 %) من حجم العينة يسكنون بالإيجار في مجمعات اهلية تؤجر شهرياً على النازحين وحسب آراء المبحوثين من خلال اجراء المقابلة معهم فأن اغلبهم يقصر في تأمين بعض الاحتياجات الاساسية للأسرة في سبيل الحصول على سكن مستقل لأنه يشعرهم بالراحة والاستقلالية والطمأنينة، في جاءت المخيمات بالمرتبة الثانية بعدد تكرارات (76) وبنسبة (36 %)، واجاب (32) وبنسبة (15.2 %)، و(9) مبحوثين من حجم العينة وبنسبة (4.2 %) كانوا في ضيافة الاقارب، بينما (6) مبحوثين وبنسبة (2.8 %) سكنوا العشوائيات، و(5) مبحوثين وبنسبة (2.4 %)، وجاءت مباني المدارس بالمرتبة الاخيرة إذ بلغت (3) مبحوثين وبنسبة (1.4 %).

جدول (13): انعكاسات نوع السكن (المأوى) في منطقة النزوح على حالة الشعور بالاستقرار

نوع السكن	التكرار	%
نعم	178	84.3
إلى حدٍ ما	22	10.5
لا	11	5.2
المجموع	211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (196.74) وبدرجة حرية (2) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.99) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث. كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (178) مبحوثاً من مجموع عينة البحث وبنسبة (84.3 %) كانت اجوبتهم ايجابية حول اعتقادهم بأن نوع السكن (المأوى) في منطقة النزوح له انعكاسات سلبية تشعرهم بعدم الطمأنينة والاستقرار على الرغم من سكن اغلب المبحوثين في دور للإيجار وهذا يفسر بعدة عوامل منها اجتماعية ومنها نفسية سنخوضها في الجداول اللاحقة، في حين اجابة (22) وبنسبة (10.5 %) متأرجحة، ورفض هذا الاعتقاد (11) مبحوثاً وبنسبة (5.2 %).

جدول (14): طبيعة المشكلات والانعكاسات السلبية لنوع السكن (المأوى) التي يعانيها النازحين

طبيعة تلك الانعكاسات	التكرار	%
صحية	90	42.7
معاناة نفسية	60	28.4
تعليمية أو دراسية	35	16.6
اجتماعية قيمية	26	12.3
المجموع	211	100

وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان طبيعة الانعكاسات السلبية لنوع السكن (المأوى) لازمة النزوح متنوعة، إذ أشار (90) مبحوثاً وبنسبة (42.7 %) من وحدات العينة بأنهم يعانون من تدني الخدمات الصحية وتعرضهم للأمراض، وأجاب (60) مبحوثاً وبنسبة (28.4 %) يعانون من الضغوطات النفسية وبحاجة للدعم النفسي والاجتماعي بسبب النزوح، بينما أشار (35) مبحوثاً وبنسبة (16.6 %) ان ابنائهم يحتاجون للخدمات التعليمية والدراسية، في حين شكلت الانعكاسات الاجتماعية القيمية (26) مبحوثاً وبنسبة (12.3 %)، مما يستدعي هذا التشخيص للمشكلات المتنوعة التي يعاني منها النازحون ومنها نوعية السكن وانعكاساته السلبية على جوانب مختلفة من حياة النازحين إلى التوصل لوضع سبل علاج سريعة لتلافي تفاقمها هذه المشكلات والحد من مخاطرها عليهم.

جدول (15): اجابات أرباب الاسـر حول مواصلة الابناء لتعليمهم بعد النزوح

هل الابناء يواصلون تعليمهم	التكرار	%
نعم	126	59.7
لا	85	40.3
المجموع	211	100

أشارت الدراسة الميدانية إلى ان وحسب اجابات أرباب الاسـر النازحة من وحدات العينة ان مجموع الذين يواصلون تعليمهم من ابنائهم بلغ (126) مبحوثاً وبنسبة (59.7 %)، في حين بلغت اجابات الذين أشاروا إلى تسـرب ابنائهم من التعليم بلغ (85) مبحوثاً وبنسبة (40.4 %) لأسباب تفاوتت بين عدم توفر مدارس قريبة أو ضعف القدرة المادية او الخوف على الابناء من القتل او الاختطاف........الخ، وهذه النسبة تعد كبيرة بمقاييس التنمية البشـرية ويؤشـر على انه نكوصاً في مؤشـر التعليم كمؤشـر رئيس من مؤشـرات التنمية البشـرية المستدامة.

جدول (16): تفصيل لعدد الابناء المتسـربين من الدراسة للأسـر النازحة

عدد الابناء المتسـربين من التعليم	عدد الابناء المتسـربين	التسلسل المرتبي	التكرار	%
1	لا يوجد	1	126	59.7
2	1	2	33	15.6
3	2	3	26	12.3
4	3	4	19	9
5	4	5	2	1
6	5	5	2	1
7	6	5	2	1
لا يوجد	7	6	1	0.4
المجموع			211	100

اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان المرتبة الاولى اجاب عنها (126) مبحوثا من ارباب الاسـر من النازحين من حجم العينة وبنسبة (59.7 %) لا يوجد لديهم ابناء متسـربين وهذا يدل على حرص الاسـر النازحة على مواصلة ابنائهم الدراسة رغم معاناة ازمة النزوح، بينما اجاب (33) مبحوثاً وبنسبة (15.6 %) كان لديهم ابنا واحدا متسـربا من الدراسة، و(26) مبحوثا وبنسبة (12.3 %) كان لديهم اثنين من الابناء المتسـربين من الدراسة، و(19) مبحوثاً

وبنسبة (9 %) كان لديهم ثلاثة ابناء متسـربين، و(2) مبحوث وبنسبة (1 %) كان لديهم اربعة ابناء متسـربين وايضا بنفس الاجابة طان لديهم خمسة ابناء متسـربين و(2) مبحوث كذلك كان لديهم ستة ابناء متسـربين، واجاب (1) وبنسبة (0.4 %) كان لديه سبعة ابناء متسـربين، نستنتج ان ما مجموعه (85) وبنسبة (40.3 %) من حجم العينة البالغ (211) هم متسـربين ابنائهم من الدراسة وبأعداد متفاوتة فتظهر لنا هذه النسبة حذر واضح في تدني مستوى التعليم لدى ابناء الاسـر النازحة كماً ونوعاً بسبب المعاناة الاقتصادية اولا والمخاوف من الخطف وبعد او عدم توفر مدارس قريبة من سكنهم كلها عوامل كانت أزمة النزوح سبباً في وجودها وايجاد حلول عاجلة لها.

جدول (17): تعرض افراد الاسـر النازحة للوفاة او الاعمال الارهابية

تعرض أحد افراد الاسـرة للوفاة	التكرار	%
قتل مباشـر	8	3.8
قصف	11	5.2
نقص الادوية والمستلزمات الطبية	12	5.8
أخرى	180	85.2
المجموع	211	100

اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (8) مبحوثين وبنسبة (3.8 %) من النازحين ضمن حجم العينة المبحوثة تعرضوا للقتل المباشـر من الجماعات التكفيرية، و(11) مبحوثاً وبنسبة (5.2 %) قتلوا بسبب القصف من جراء استهدافهم من الارهابيين اثناء نزوحهم، و(12) أجاب بسب نقص الادوية والمستلزمات الطبية في حين ان النسبة الاكبر والبالغة (180) مبحوثاً وبنسبة (91 %) أمنت خروجهم القوات المسلحة العراقية.

جدول (18): مصادرة الممتلكات أو أتلاف الوثائق الشخصية الرسمية

مصادرة او اتلاف الوثائق الشخصية	التكرار	%
نعم	77	
لا	134	63.5
المجموع	211	100

اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (77) مبحوثاً وبنسبة (36.5 %) تمت مصادرة املاكهم أو اتلاف وثائقهم الشخصية، و(134) مبحوثاً وبنسبة (63.5 %) من حجم عينة البحث اجابوا بأنهم لم يتعرضوا لأية اضرار.

جدول (19): نوع المساعدة التي يرغب النازح الحصول عليها

نوع المساعدة التي ترغب في الحصول عليها	التكرار	%
مساعدة نقدية	189	89.5
كرفان	7	3.3
خدمات الماء والكهرباء	11	5.2
خدمات المراكز الصحية	4	2
المجموع	211	100

اشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (189) مبحوثاً وبنسبة (89.5 %) اجابوا برغبتهم لمساعدات نقدية، و(7) وبنسبة (3.3 %) بحاجة إلى كرفان، و(11) مبحوثاُ وبنسبة (5.2 %) بحاجة إلى خدمات الماء والكهرباء و(4) وبنسبة (2 %) بحاجة إلى خدمات المراكز الصحية. مما يدلل لنا على ان أزمة النزوح ألقت بظلالها وزادت من معاناة الاسـر النازحة في الحصول على الخدمات الاساسية التي يحتاجونها كحق مكتسب من مبادئ حقوق الانسان في العيش بكرامة وطمأنينة.

جدول (20): نسب تلقي الاسـر النازحة للمساعدة /الجهة المانحة

نسبة المساعدات المستلمة	التكرار	%
نعم	101	47.9
احيانا	92	42.6
لا	27	9.5
المجموع	211	100

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (101) مبحوثا وبنسبة (47.9 %) اجابوا ب (نعم) حول نسبة تلقي المساعدات توزعت اغلبها من الجهات الحكومية كوزارة الهجرة والمرجعيات الدينية، و(92) مبحوثاً وبنسبة (42.6 %) تمثلت بمحاولات متفرقة من قبل منظمات تطوعية عراقية ودولية ومنظمات مجتمع مدني، و(27) مبحوثاً وبنسبة (9.5 %) نفوا تلقيهم اية مساعدات من أية جهة رسمية أو غير رسمية.

جدول (21): قدرة التكيف والاندماج مع مجتمع النزوح

الشعور بالتكيف والاندماج مع مجتمع النزوح	التكرار	%
نعم	150	71
إلى حدٍ ما	45	21
لا	16	8
المجموع	211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (141.36) وبدرجة حرية (2) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (5.99) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث. كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (150) وبنسبة (71 %) وهي النسبة الغالبة من حجم عينة البحث الذين اجابوا بشعور بالقلق من عدم قدرتهم وقدرة أفراد أسـرهم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح أي المنطقة التي نزحوا اليها لاختلاف اللهجات المحلية والعادات والطباع والتقاليد، فضلاً عن عدم الاستعداد النفسـي للتكيف بانتظار العودة إلى مناطقهم الاصلية، واجاب (45) مبحوثاً وبنسبة (21 %) انهم يحاولون التكيف مع مجتمع النزوح رغم شعورهم في بعض الاحيان بالقلق، في حين أجاب (16) مبحوثاً وبنسبة (8 %) بقدرتهم على تطويع انفسهم على التكيف مع مجتمع النزوح كون أصبح أمرا واقعاً وبعضهم قرر البقاء في المجتمع النازح اليه.

جدول (22): اعتقاد النازح بالجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح

الجهة التي تبسط الامن منطقة النزوح	التكرارات						المجموع	%
	الدولة		حكومة الاقليم		شيوخ العشائر			
نازحوا اربيل	11	7.8	110	78.1	20	14.1	141	66.8
نازحوا بغداد	50	71.5	-------	-------	20	28.5	70	33.2
المجموع	61	79.3	110	78.1	40	42.6	211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (23.8) وبدرجة حرية (1) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (6.64) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث. كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان اعتقاد النازح بالجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح فنازحوا اربيل اجاب (110) مبحوثاً

وبنسبة (78.1 %) بأن حكومة اقليم كردستان هي التي تبسط الامن في منطقة النزوح ثم شيوخ العشائر ب (20) تكراراً وبنسبة (14.1 %)، و(11) مبحوثاً وبنسبة (78 %) يرون ان الحكومة المركزية هي من تبسط الامن بحسب قناعتهم، بينما أجاب نازحوا بغداد بـ (50) مبحوثاً وبنسبة (71.5 %) بأن الحكومة المركزية في بغداد هي من توفر لهم الامن، و(20) مبحوثاً وبنسبة (28.5 %) بأن شيوخ العشائر هم من يوفرون لهم الامن. نستنتج ان الدولة المركزية وحكومة الاقليم هما من يوفر الامن كونهما يمتلكان وسائل الضبط الرسمية وسلطة القانون في مناطق النزوح برغم كل التحديات.

جدول (23): تصنيف النازحين لهويتهم حسب درجة انتماءاتهم

تصنيف الهوية منطقة النزوح	التكرارات								المجموع	%
	مواطن عراقي		عشيرتي		طائفتي /دیانتي		قوميتي			
نازحو اربيل	70	49.7	20	14.2	11	7.8	40	28.3	141	66.8
نازحو بغداد	40	57.2	10	14.3	6	8.5	14	20	70	33.2
المجموع الكلي	110		30		17		54		211	100

بعد اجراء اختبار اهمية الفرق المعنوي (مربع كاي) وجد ان القيمة المحسوبة (23.8) وبدرجة حرية (1) وعلى مستوى ثقة (95 %) وهي أكبر من القيمة الجدولية (6.64) لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث. كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى ان نازحوا اربيل وعددهم (141) مبحوثاً من حجم العينة البالغ (211) مبحوثاً، فقد أجاب (70) مبحوثاً وبنسبة (49.7 %) بأن انتمائهم للوطن و(40) مبحوثاُ وبنسبة (28.3 %) انتمائهم لقوميتهم كونهم من الاقليات النازحة ويشعرون بالاضطهاد حسب رأيهم، و(20) من المبحوثين وبنسبة (14.2 %) كان انتمائهم لعشيرتهم، و(11) مبحوثاً وبنسبة (7.8 %) كان انتمائهم لطائفتهم/ديانتهم. في حين كانت إجابة نازحي بغداد والبالغ عددهم (70) مبحوثاً من حجم العينة الكلي، فقد أجاب (40) مبحوثاً وبنسبة 57.2 %) بأن انتمائهم للوطن، و(14) مبحوثاً وبنسبة (20 %) كان انتمائهم لقوميتهم كونهم من الاقليات، بينما أجاب (10) مبحوثين وبنسبة (14.3 %) بأن انتمائهم لعشيرتهم، في حين أجاب (6) مبحوثين وبنسبة (8.5 %) بأن انتمائهم لطائفتهم/ديانتهم. وهذا يفسـر لنا ان المجموعتين من النازحين في اربيل وبغداد النسبة الغالبة كان انتمائهم للوطن رغم شدة الازمات التي مر بها المجتمع العراقي عموماً والنازحين بشكل خاص.

سابعاً: خيارات التدخل كسبل للعلاج

ان البحث بواقعية وموضوعية يجعلنا نضع النقاط على الحروف وتقديم الحقائق بتجرد كامل، فعلى مستويات البحث العلمي الفردي أو الحكومي دلت المعطيات المتوافرة على الارض أن الجميع لا يملك حلولاً سحرية لحسم الانعكاسات الخطيرة للظاهرة المدروسة، ولعلنا لا نعدو الحقيقة والواقع معاً، إذا أكدنا على تعذر احتواء جميع التحديات لأزمة النزوح بسهولة أو لمدة طويلة دون اجراء تغيير جذري في السياسات. فالوقت ليس بالضرورة حليفاً دائماً في هذه المواجهة، ذلك ان الدينامية التي تتحرك فيها هذه المتغيرات تهدد الاستقرار المجتمعي بطرق متجددة باستمرار. وان السياسة المرتكزة على تفادي الأخطاء فوق كل اعتبار لا تكفي للتعامل مع هذه المشكلة ما لم تقترن بسياسات اجتماعية فاعلة ومبتكرة تتناسب مع حجم المهام والمسؤوليات المطلوبة. لذلك سنحدد عدد من الاجراءات كسبل للعلاج (المقترحات) من خلال ما توصل اليه البحث من نتائج بشقيه النظري والميداني واختبار مصداقية الفرضيات وهي كالآتي:

أ. نتائج البحث

1.أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (3) إن فئة الشباب ضمن عينة البحث يمثلون نحو ثلاثة أرباع العينة تقع أعمارهم بين (27 ـ 47) سنة، وما يقارب نصف العينة موزعين بين عاطل عن العمل واجور يومية ومتقاعدين أو ربات بيوت، مما يدل على ان تغيير محل الاقامة الاصلي نتيجة النزوح عرضهم للفقر والبطالة وخصوصاً الفئات الهشة منهم.

2.أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول(7) أن أكثر من نصف العينة الذين وصفوا دخلهم الشهري غالباً ما يكون غير كافٍ لسد حاجاتهم الأساسية.

3. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول(5) ان اغلب النازحين ضمن وحدات العينة نزحوا بعد احتلال الموصل في حزيران/2014 من قبل الجماعات الارهابية، والبقية كانوا نازحين منذ احداث الانبار وصلاح الدين أثر تمدد هذه الجماعات.

4. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (8) إلى ان (170) مبحوثا وبنسبة (80.6 %) يؤيدون ان ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لأرباب الاسـر من النازحين يقلل من حجم معاناة ومخاطر النزوح عليهم، كونهم يمتلكون موارد كافية وثابتة.

5. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات جدول التسلسل المرتبي (9) عزى أسباب النزوح بالدرجة الاولى إلى غياب الامن وازدياد حدة العنف والعمليات الارهابية احد أسباب وثانياً إلى الخوف من سطوة الجماعات التكفيرية، وثالثاً إلى عدم توفر الخدمات وتدمير البنى التحتية ورابعاً إلى تهديد الجيران والخلايا النائمة.

6. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (10) عزى ان مصدر قدوم الجماعات التكفيرية اولاً إلى ابناء مناطقهم، وثانياً إلى الخلايا النائمة التي ترتبط بالجماعات التكفيرية، وثالثاً بانهم قادمون من دول الجوار ولديهم حواضن تأويهم وأدلاء في مناطق النزوح الاصلية.

7. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات جدول التسلسل المرتبي (12)ان اغلب أسر عينة البحث (139)أسرة يسكنون في مجمعات أهلية خاصة بالنازحين بالإيجار، (37) أسرة يسكنون المخيمات، فيما توزعت بقية العينة بين من يسكنون في ضيافة الاقارب والعشوائيات والمدارس أو المباني الحكومية الاخرى.

8. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (13) ان نوع السكن (المأوى) في منطقة النزوح له انعكاسات سلبية تشعرهم بعدم الطمأنينة والاستقرار.

9. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (14) إلى ان طبيعة الانعكاسات السلبية لنوع السكن (المأوى) لازمة النزوح متنوعة فالأولوية كانت للخدمات الصحية ثم المعاناة النفسية وبعدها الخدمات التعليمية واخيراً العوامل الاجتماعية القيمية.

10. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (15) على ان نسبة (40.3 %) من ابناء الاسر النازحة متسربين من التعليم لأسباب مختلفة منها عدم توفر مدارس أو ضعف قدرتهم المالية أو الخوف على ابنائهم من الاختطاف او القتل، وهذه النسبة تعُد كبيرة بمقياس التنمية البشرية، وتؤشر لنا نكوصاً في مؤشر رئيسي من مؤشرات التنمية البشرية المستدامة هو مؤشر التعليم.

11. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (19) ان ما نسبته (89.5 %) من حجم العينة بحاجة إلى مساعدات نقدية لتغطية احتياجاتهم الاساسية واهمها العلاج الطبي والخدمات الاخرى.

13. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (20) على ان النسبة الغالبة من حجم العينة أكدت تلقي مساعدات كانت اغلبها من الجهات الحكومية كوزارة الهجرة والمرجعيات الدينية مما يدل على وجود جهد حكومي وتطوعي واضح في مساعدة النازحين، الا ان حجم الازمة اكبر.

14. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (21) وبنسبة (71 %) وهي النسبة الغالبة من وحدات عينة البحث الذين اجابوا بشعورهم بالقلق من عدم قدرتهم وقدرة أفراد أسـرهم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح، أي المنطقة التي نزحوا اليها لاختلاف اللهجات المحلية والعادات والطباع والتقاليد، فضلاً عن عدم الاستعداد النفسـي للتكيف بانتظار العودة إلى مناطقهم الاصلية.

15. أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (22) إلى ان الدولة المركزية وحكومة الاقليم هما من يوفران الامن في مناطق النزوح كونهما يمتلكان وسائل الضبط الرسمية وسلطة القانون رغم كل التحديات.

16. وفيما يخص تصنيف النازحين لهويتهم، فقد أكدت الدراسة الميدانية من خلال معطيات الجدول (23) إلى ان نازحو اربيل وعددهم (141) مبحوث من حجم العينة البالغ (211) مبحوث، فقد أجاب (70) مبحوث وبنسبة (49.7 %) بأن انتمائهم للوطن. في حين كانت إجابة نازحي بغداد والبالغ عددهم (70) مبحوثاً من حجم العينة الكلي، فقد أجاب (40) مبحوثاً وبنسبة (57.2) بأن انتمائهم للوطن. وهذا يفسـر لنا ان المجموعتين من النازحين في اربيل وبغداد ضمن وحدات العينة كان أغلب انتمائهم للوطن رغم شدة الازمات التي مر بها المجتمع العراقي عموماً والنازحين بشكل خاص.

17. من خلال البحث النظري تبين بأن أزمة النزوح ليست وليدة اليوم، وانما يوغل جذرها في عمق التاريخ الانساني والعراقي على وجه الخصوص.

18. وأشارت نتائج الدراسة الميدانية ان مخيمات النزوح تعد أرض خصبة لتنامي نسبة الحرمان والفقر والاتجار بالبشـر والانحرافات الاخلاقية بسبب مخاطر أزمة النزوح.

ب. مناقشة فرضيات البحث

الفرضية الاولى

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وغياب أمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (9) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث. إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا2) وكما مبين في الجدول (9) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عالية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون بوجود علاقة بين أزمة النزوح وغياب أمن واستقرار المجتمع والاسباب التي أدت اليه.

الفرضية الثانية

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي (كمؤشر رئيس من مؤشرات التنمية البشرية) لأرباب الأُسر من النازحين كوسيلة على مواجهة انعكاسات ازمة النزوح ومتطلباتها.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (8) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث. إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا2) وكما مبين في الجدول (8) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عالية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون أن هناك علاقة وثيقة بين أزمة النزوح وارتفاع مستوى التحصيل الدراسي (كمؤشر رئيس من مؤشرات التنمية البشرية) لأرباب الأُسر من النازحين كوسيلة لمواجهة انعكاسات ازمة النزوح ومتطلباتها.

الفرضية الثالثة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح ونوع السكن (المأوى)، (كحق من حقوق الانسان باعتباره مقياس رئيس من مقاييس مستوى التنمية البشرية) في منطقة النزوح تشعركم بعدم الطمأنينة والاستقرار.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (13) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث. إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا2) وكما مبين في الجدول (13) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين

الذين يعتقدون أن بوجود علاقة ذات دلالة احصائية عالية بين نوع المأوى وحالة الشعور لدى النازح بالطمأنينة والاستقرار كحق مكتسب من حقوق الانسان كما انه أداة رئيسة لقياس نوعية التنمية البشـرية بين المجتمعات.

الفرضية الرابعة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والشعور بالقلق من عدم قدرة أفراد أسـركم على التكيف والاندماج مع عادات وتقاليد مجتمع النزوح.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (21) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث. إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا2) وكما مبين في الجدول (21) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون أن بعدم مقدرتهم على التكيف والاندماج مع مجتمع النزوح.

الفرضية الخامسة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح من وجهة نظر النازحين وانتماءاتهم.

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (22) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث. إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا2) وكما مبين في الجدول (22) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح والجهة التي تبسط الامن في منطقة النزوح من وجهة نظر النازحين وانتماءاتهم.

الفرضية السادسة

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وتصنيف النازحين لهويتهم

كما تشير نتائج التحليل الإحصائي للجدول (23) إلى تحقق وصدق هذه الفرضية، وبذلك نستطيع أن نعمم هذه النتيجة بحدود مجتمع البحث. إذ أن نتائج تطبيق اختبار (كا2) وكما مبين في الجدول (23) تشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لصالح المبحوثين الذين يعتقدون بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمة النزوح وتصنيف النازحين لهويتهم حسب درجة انتمائهم وولائهم.

ج. المقترحات

1. اعتماد سياسة اجتماعية عليا تحقق المواءمة بين محدودية الموارد والحاجات المتزايدة للاستقرار واعادة الاعمار وفق سياسات إنمائية تستند على رؤية من ارض الواقع. فضلاً عن تعزيز فرص التفاعل المنظم ما بين الاطراف المسؤولة عن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المناطق المحررة وهم الدولة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية والقوى المجتمعية الفاعلة من العشائر ووجهاء المحافظة، يكون هذا المنهج متبنياً لأسلوب الشـراكات بين الاطراف الفاعلة عبر تبني برامج مشتركة فعالة تسعى إلى تقديم الخدمات المعززة لسبل العيش المستدام تبني برنامج منظم للأولويات ليكون دعامة الاستقرار وترسيخ مبادئ الامن الانساني وحقوق الانسان.

2.العمل الجاد على المستوى الحكومي بتطوير مقومات ومعايير الأمن الإنساني للوصول به إلى المستويات العالمية المرعية بهذا الخصوص مع مراعاة تركيبة اللوحة الاجتماعية في العراق وأحوالهم الإنسانية، أي الوصول إلى وضع معايير أمن إنساني عراقي قابلة للتنفيذ على أرض الواقع من خلال إنشاء مركز وطني عراقي للأمن الإنساني، يأخذ على عاتقه مراجعة تلك المعايير دورياً لتطويرها نحو الأفضل، ولعلاج أزمة الفقر، ودعم الفئات الهشة التي تكون غالباً الاكثر تعرضاً للانكسار في الازمات.

3.وضع استراتيجية وطنية ترعاها الدولة العراقية وبدعم دولي وتطوعي للعمل على بث ثقافة التسامح والتحفيز على التعايش السلمي بين مكونات النسيج الاجتماعي العراقي من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة المختلفة عن طريق تبادل الخبرات والكفاءات بين المحافظات العراقية المختلفة، مما يرفع من درجة وعي الفئات الاقل تعليماً وثقافةٍ، والعمل على وفق مسارات بعيدة الأمد لتغيير منظومات القيم والأعراف، التي كثيراً ما تغفل في جهود بناء المجتمعات وتحصينها.

4. ومن المهم والضروري اعتماد سياسات تؤمن الحلول العاجلة، وتضمن الحلول الدائمة التي تعالج العوامل الهيكلية التي تؤدي إلى استمرار عدم المساواة، وتعزيز فرص حصول الفئات الهشة على الخدمات الاجتماعية، وفرص العمل، وسبل الحماية الاجتماعية، وهذه السياسات يمكن ان تشمل روادع وحوافز نظامية مثل القوانين الوقائية.

5.تعزيز الحماية الاجتماعية، كمظلة للأمان الاجتماعي كونها لا تمثل مرحلة من مراحل

التنمية يمكن تطبيقها لفترات محدودة، بل هي سياسة اجتماعية تعزز مسارات الامن وتحمي حضيرة المجتمع وتحد من الفقر. وتخفف تلك السياسات من حدة التقلبات، إذ تعوض عن تقلب الإنتاج بدعم الدخل المتاح للتصـرف.

6. يتطلب تبني سياسات تخطيطية منضبطة دعماً نفسـياً معززاً لاستقرار البيئة وهذا يتم إما بأنشاء وحدات للدعم النفسـي في المناطق المحررة للحد من تداعيات اثر الضغط النفسـي الناجم عن الارهاب والعنف أو تبني اساليب قائمة على منظومات القيم والعادات الخاصة بمجتمع النزوح ليكون الدعم مبنياً على اسلوب يراعي الخصائص والسمات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المستهدف وبما يقوي مشاعر الثقة والرضا.

7. يقتضـي تمكينُ السكان في مجتمعات النازحين تعزيزَ قدراتهم، وهو ما يستوجب تحسينُ منظومات الخدمات الأساسية، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة. كما يتعيَّن توسيعُ نطاق الفرص المتاحة للشباب عبر اقتصاداتٍ تُولِّد عملاً لائقًا وتُشجع ريادةَ الأعمال، وبيئاتٍ سياسية تُشجِّع حرّيةَ التعبير والمشاركةَ الفاعلة، ونُظُمٍ اجتماعية تُعزِّز المساواةَ وتقلص كلّ أنواع التمييز.

8. يتطلب دعم تمكينُ النازحين، الانتقال من نظام المساعدات الانسانية إلى نظام المساعدات التنموية من قبل الاطراف الفاعلة، عبر إدخالَ تغييرات اساسية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب لتلك التغييرات أن تُوسِّع فرصَ مشاركة القوى الفاعلة والشباب وانخراطِهم في رسم وصناعة القرارات التي تهمهم؛ وأن تنشِّط اقتصادا كليًّا قادرا على إنتاج فرص العمل اللائق للشباب وتعزيزِ قدراتهم على ريادة الأعمال، وأن يُرسِّخ في المنظومة الاجتماعية أُسسَ العدالة والمساواة وتكافؤِ الفرص، ويتصدّى لكل الممارسات التمييزية على أساس الهوية أو العقيدة أو النوعِ الاجتماعي، فضلا عن دراسة ما خلفه من آثار اجتماعية ونفسـية على الاسـر النازحة في العراق.

9.تغليب ثقافة الانجاز والكفاءة على ثقافة الولاء الضيقة والمحسوبية لتعضيد ورفع درجة الانتماء الوطني.

10.يكمن أحد اسباب علاج ازمة النزوح بتجفيف حواضن وبؤر التطرف والارهاب كونهما سبباً رئيسياً لتفاقم هذه الظاهرة.

الفصل الثالث

أزمات الشباب في المجتمعات المتأثرة بالنزاع: حالة العراق

«دراسة اجتماعية ـ ميدانية»

تمهيد

يعد مصطلح الازمة أحد أكثر المصطلحات تداولا في مجال العلوم الاجتماعية والسياسة والاقتصاد، ولاسيما الوسائل الاعلامية، فهو يدل على كل شيء بكلمة واحدة. فأن جميع هذه الظواهر من حياة افراد المجتمع تتضمن بالضرورة أزمة ما، أو نوعاً من إشكالية، بحكم التغيرات والتعقيدات التي تحكم مسارات تطور هذه الظواهر، وبحكم الفاعلين الذين يقفون وراء كل منها، وايضاً بحكم ان كل ظاهرة تستثير نوعاً من ممانعة من قوى لا تجد لها مصلحة فيها، وتحرك نوعاً من النقد أو الرفض من قوى تجد ان لها مصلحة في تجاوز هذه الظاهرة. ان واقع الشباب العربي اليوم عموماً، والعراقي على وجه الخصوص حافل بمشكلات بل بأزمات كثيرة ومتنوعة ناجمة عن حجم التحديات التي نواجهها، والتي لم تحسن التكفل بالشباب وازماتهم، بيد ان الرأسمال البشـري هو أساس كل تنمية، لذا تشهد مختلف دول العالم تقدماً ملحوظاً نحو الاهتمام بالتنمية. ان الشباب اليوم هم صناع المستقبل والاهتمام بهذه الفئة والتكفل بمتطلباتها، أصبح مطلباً أساسياً لمشاركة فاعلة لهذه الطاقات المنتجة، لاسيما عندما يكون للشباب وزن في التركيبة السكانية. ان طبيعة العصـر الراهن الذي نعيشه يتسم بالتغير السـريع والتقدم المذهل في شتى المجالات التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمعلوماتية مع ظهور نمطاً من التحديات ينبغي مواجهته، ولذلك يتبنى العالم حالياً مفاهيم جديدة تتفق والتحديات والمستجدات مثل الثورة التكنولوجية والجودة الشاملة ومجتمع المعرفة وغيرها.

فكل تحدي من هذه التحديات التي تواجههم تشكل كل منها ازمة بحد ذاتها، فالعالم اليوم يواجه وعلى مختلف المجالات العديد من المستجدات والمتغيرات التي لم يسبق له ان شهدها من قبل بصورتها الحالية، ومن أبرز هذه المستجدات والتحديات، ظاهرة العولمة، وتكنولوجيا الاعلام وثورة الاتصالات وانتشار المعلومات وعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة ساهمت في تلاشي المسافات الجغرافية، فتداخلت الافكار والثقافات بين كثير من المجتمعات والدول. فالتطور المتسارع في مجال تقنية الاتصالات والتي احدثت تغيرات قيمية واسعة النطاق في مجتمعاتنا، فأضحت الحاجة ماسة لحاجات جديدة وتلاشي حاجات اخرى. فالعولمة تحمل في طياتها الكثير من التحديات، والتي تستهدف بشكل خاص فئة الشباب كونهم يمثلون مرحلة التوجه والتشكيل الثقافي الاجتماعي.

فالثقافة تعد نبع معرفي عقلي وروحي لكل مجالات الحياة البشرية، وهي تشمل جانبا مهما ضمن منظومتها وهو القيم وأنماط السلوك[1]، والقيم هي أساس بناء المجتمع وعنوان رقيه وهي الدعامة الأولى لحفظ الأمم والدول والمجتمعات وبفضلها ينهض العمل الصالح النافع من أجل خير الأمة والمجتمع، لذا فإن خطر الانحطاط على مستوى القيم والأخلاق هو أخطر بكثير من الانحطاط المادي، وذلك لما يترتب عليه من تآكل داخلي ونزوع عدواني يزعزع أركانه ويقوض معالم التنمية داخله[2].

إن الثقافة، وكما هو معروف تتشكل في إطار وعي الأمة لذاتها، إن فقدتها فقدت ذاتها، ولهذا يمكننا القول بأن الغزو الثقافي عن طريق العولمة هو أحد اشكال السيطرة الغربية والأمريكية المركزية على ما سمي بالبلدان الطرفية. إذ ان في يقين الغرب اليوم أن النقطة الوحيدة التي يمكن أن يأتي منها التحدي له هي المنطقة العربية بقوميتها وبديانتها الاسلامية اللتان تأبيان الخضوع للأجنبي، ومن هنا كان إطلاق العنان للغزو الثقافي الغربي والأمريكي للمنطقة العربية (وخصوصاً للمجتمعات التي كانت تعيش في ظل أنظمة دكتاتورية متسلطة تعاني شعوبها من الحرمان والعزلة عن الامم الاخرى) وللعالم ككل. ولهذا كان لابد من نسف جذور هذا التحدي للغرب من أساسه بالقضاء على تراث وثقافات الشعوب، وقد نلمس اليوم

(1) عرسان، علي عقلة (د)، الشخصية الثقافية العربية الهوية والغزو، مجلة الفكر السياسي، القاهرة، 2010، ص52.

(2) زيتون، عبد الوهاب (د)، الغزو الثقافي...عوامله وأشكاله، دار المنارة، بيروت، 1995، ص31-32.

مخاطر الغزو الثقافي على الهوية العربية وعلى الدولة القومية بأجل مظاهرها، حينما يطلق الغرب على الوطن العربي اسم العالم العربي والشـرق الاوسط الكبير المفروض بالقوة.

ومحاولة غزو العقول بثقافته المعولمة والإفتئات على الثقافة العربية وشعوب المنطقة بل العالم كله، وإذابة القيم الثقافية لصالح ثقافته الوحيدة (Acculturation) ونشـر مفاهيم الحرية الجنسـية، والتفكك الأسـري، والقضاء على التراث وقيم الاستهلاك، والترويج لمتع الحياة والفساد، والاستلاب وتغريب الشباب عن ثقافاتهم الأصيلة ومجتمعاتهم، عن طريق نشـر عادات (هيبية) غريبة، ونشـر مفهوم الثقافة الواحدة، أو توحيد العالم تحت هيمنة ثقافة المركز وهويته، أي إنهاء أسطورة التعددية لصالح عالم أحادي الثقافة، وعلى مبدأ اقتداء المغلوب بالغالب، تحت سلطة الانبهار بثقافة الأقوى. وهوما أثار ردة فعل عنيفة لدى الشعوب المهددة في عقر دارها بثقافتها وهويتها الوطنية، فالتجئ شبابها نحو الأصولية والتطرف الديني، والمبالغة في التمسك بالهوية والثوابت التراثية، ونبذ كل ما هو غربي، وبالتالي حدوث ما نشاهده على الساحة العربية خصوصاً من صـراعات بين مناصـرين للثقافة الغربية ذات القطب الواحد، وفئات الشباب وممن ينتمون إلى ثقافة شعوب الأطراف بكل بشدة وعنف[1].

وتتخذ ازمات الشباب في ظل بيئة غير مستقرة أشكالاً متعددة، تمخضت بسبب حالة الصـراع التي تمر بها مجتمعاتنا العربية، والعراق منها بشكل خاص كونه يواجه تحديات كبيرة جداً، وتزايد الاهتمام بدراسة أزمات الشباب ومشكلاتهم في الآونة الاخيرة من قبل المتخصصين في العلوم الانسانية والاجتماعية، إلى الحد الذي أدى إلى ظهور فرع جديد ومتنامي في علم الاجتماع سمي «بعلم اجتماع الشباب» يبحث في قضايا الشباب، وينطلق هذا الاهتمام بما للشباب من مكانة متميزة في بنية المجتمع، ولما يمثله من دعامة أساسية ترتكز عليها نهضة أي أمة من الامم، والشباب في المجتمع، يمثلون قطاعاً حيوياً باعتبارهم أكثر الفئات العمرية ديناميةً، وقدرة على العمل والنشاط وما يتسم به من حماس وطموح، واقبال على الحياة واستعداد للعطاء وأكثر مرونة في التعامل مع متغيرات الحياة السـريعة التي تمر بها مجتمعاتنا في العصـر الراهن[2].

(1) حوات، محمد علي (د)، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص174.

(2) United Nations Volunteers, History and Concept, Geneva, January, 1985.p.7.

فالشباب هم نبض الحاضر وحكمة المستقبل، ومما لاريب فيه أن فاعلية أي جماعة تتوقف إلى حد كبير على فاعلية أفرادها، ليس باعتبارهم افراد متفرقين، ولكن على أساس ما يفيض عنهم من حيوية تعتمد في جانب كبير منها على علاقة هؤلاء الافراد بعضهم مع بعض، وعلاقاتهم جميعا بالمجتمع الكبير الذي ينتمون اليه، فضلا عن ان الشباب أداة البناء لمجتمع أفضل إذا ما أحسن استثمارها، وهم صناع المستقبل. أن الدراسة والاهتمام بقضايا وازمات الشباب لا يعد ترفاً، أو مضيعة للوقت، أو تبذيراً للمال، وإنما هي ضرورة اجتماعية واقتصادية وسياسية، لان قوة تماسك المجتمع تتطلب شبابا مؤمنا ومسلحا بالعلم، وطموحاً ينتمي لامته ويحترم تراثها وتقاليدها ويسعى إلى تطويرها وتقدمها. وفي هذا الشأن لفتت الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر إلى أهمية برنامج متطوعي الامم المتحدة كعملية أساسية لزيادة مشاركة الشباب في نشاط التنمية.

وقسم البحث إلى عدة محاور وكالآتي: (الإطار المفاهيمي، الشباب العربي ازمات مركبة في بيئات قلقة معولمة، أزمة تمكين الشباب في العراق: أزمة دولة أم أزمة مجتمع ؟، الإطار المنهجي واجراءاته الميدانية، عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، مناقشة فرضيات البحث، النتائج، المقترحات).

الإطار المفاهيمي للبحث

أولاً: اشكالية البحث

ان اشكالية أي بحث أو دراسة علمية تتحدد بشكل عام، من خلال ما يثيره هذا البحث أو تلك الدراسة من عدة قضايا لم يتطرق اليها الباحثون من قبل في ظروف مماثلة سواء من حيث طبيعة موضوع الدراسة أو طبيعة هذه القضايا وتناولها منهجياً، ويضاف إلى ذلك مدى وعي الباحث بأهمية موضوع بحثه ومدى الحاجة اليه، وتحديده لمفاهيم بحثه والفروض التي ينطلق منها[1]. وفي ضوء ذلك، فان الاشكالية التي يسعى هذا البحث لتوضيحها تتمثل فيما اذا كانت الازمات الخارجية والداخلية التي يعاني منها العالم العربي عموما والعراق منها بشكل خاص على مختلف الاصعدة لها انعكاسات سلبية على تفاقم أزمات الشباب وتشكيل

---

(1) الخواجة، محمد ياسر(د)، المشكلات الاجتماعية: رؤية نظرية ونماذج تطبيقية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص105.

ثقافاتهم في عصـر العولمة، ويهدف البحث الحالي للوقوف على تحديات مرحلة التحول في المجتمعات التي تمر بحالة الانتقال من حالة النزاع (الصـراع) إلى حالة الاستقرار ودور هذه المرحلة في تغيير ثقافة الشباب، إذ تركز العينة على الشباب الجامعي بشكل خاص كونهم يمتلكون درجة من التعليم والوعي، وأيضاً تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع استخداما وتعرضاً وتأثراً لوسائل العولمة وأدواتها والتي تركز عليهم حصـرا.

وتكمن تساؤلات البحث بالآتي:

1. من المسؤول عن الازمات التي يعاني منها الشباب في العراق؟ السياسة أم الاقتصاد أم المجتمع؟

2. ماهي انعكاسات انعدام فرص العمل للشباب في ظل تنامي اوقات الفراغ لديهم؟ وما دورهم في المجتمع؟ وهل تتمكن ثقافتنا في التعبير عنهم بإيجابية؟

3. هل تؤدي الثورة التكنولوجية الحديثة إلى نمو ثقافة عولمية جديدة خاصة بالشباب تؤثر في انتماءاتهم وامنهم الفكري والاجتماعي؟

4. الكشف عن المخاطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعكسها ظاهرة العولمة على البناء الاجتماعي واهمها الاختراق الثقافي؟ ومن هم أكثر الفئات تأثراً بها؟

ثانياً: أهداف البحث

أن الازمات التي يعاني منها الشباب اليوم أضحت ظاهرة عالمية، طالما ان الواقع الاجتماعي كل لا يتجزأ، بل أن جوانبه تتداخل، وتتبادل التأثر والتأثير بشكل وافي، فضلا عن خطورة هذه المرحلة في عمر الانسان، ولإدراك الباحث بأهمية قطاع الشباب ودوره الاجتماعي والسياسي، لذا فقد ركز البحث الحالي اهدافه بالآتي:

- التعرف على اهم الازمات التي يعاني منها الشباب لتحديد طبيعتها واسبابها وطرق علاجها من اجل ان تنمو شخصياتهم بشكل سليم.
- تحديد العلاقة بين أزمات المجتمع ومعاناة الشباب وامنهم الفكري والاجتماعي.
- توضيح الانعكاسات السلبية للبطالة المستدامة للشباب وكثرة أوقات الفراغ على سلوكهم وانتماءاتهم وأسـرهم.
- تسليط الضوء على تأثير وسائل الاتصال العولمية على ثقافة الشباب واهمها الاختراق العولمي الثقافي بغية التوصل لوضع مقترحات للتصدي لمخاطره.

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

1. مفهوم الأزمة (Crisis)

قد يتبادر إلى الذهن أن تعريف مفهوم الأزمة وتحديد معناها مسألة سهلة ولا تحتاج إلى جهد، غير أن الواقع يشير إلى صعوبة ذلك، فبالرغم من شيوع كلمة أزمة وتناولها المستمر في خطابنا اليومي إلا أنها من المفاهيم صعبة التحديد ربما لأنها مفهوم نسبي وله مؤشـرات عديدة ومتباينة ويختلف من موقف لآخر.

فالأزمات أضحت جزءاً من نسيج الحياة وزادت حدتها في العصـر الحالي الذى تميز بأزمات ذات احداث داخلية من صنع البيئة الداخلية واحداث خارجية بفعل البيئة الخارجية والطبيعة البشـرية مثل العادات والتقاليد وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية ونقص الموارد بأشكالها المختلفة التي تندرج تحتها الأخطاء البشـرية وثورة المعلومات مما دفع البعض إلى وصف هذا العصـر بأنه عصـر الأزمات.

والأزمة في اللغة تعني «حالة خطيرة وحاسمة وهي نقطة تحول تستوجب مواجهة سـريعة وإلا حدث موقف جديد قد يتضمن نتائج وآثار سيئة[1].

ويشير أحمد بدوي (1982) إلى أن الأزمة من الناحية الاجتماعية يقصد بها توقف الأحداث المتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السـريع لإعادة التوازن وتكوين العادات الجديدة الأكثر ملائمة[2].

ويعرف محمد شقرون (1986) الأزمة بأنها حالة من الخلل والعجز الاجتماعي عن تسيير الوقائع الاجتماعية وملاحقة التغيرات التي تؤدى إلى حالة التفكك في البنى والمعايير والقيم الاجتماعية. فالحديث عن الأزمة الاجتماعية يعنى الأزمة التي تمر عبر الحقل الاجتماعي والتي ترتبط بعدم إمكانية التصـرف الموضوعي للقيام بتجاوز التناقض الذي أحدثه تفكك البنيان والمعايير والقيم الاجتماعية [3].

---

(1) Noah, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D.P. 432.

(2) بدوي، احمد زكي (د)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1982، ص7.

(3) شقرون، محمد (د)، أزمة علم الاجتماع أم أزمة مجتمع بحث منشور في مجلد نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص70.

ويرى تورنجتون Torrington1989 أن الأزمة حدث مفاجئ غير متوقع تتشابك فيه الأسباب بالنتائج وتتلاحق الأحداث بسـرعة كبيرة لتزيد من درجة المجهول عما يحدث من تطورات وتجعل متخذ القرار في حيرة بالغة تجاه أي قرار يتخذه وقد تفقده قدرته على السيطرة والتصـرف[1].

ويرى روسين (Roosen 1997) أن الأزمة هي نقطة تحول حرجة أو نقطة اتخاذ قرار في موقف معين فهي موقف غير مألوف يحدث عادة عندما تكون هناك مشاكل كثيرة مثارة تحتاج إلى حلول حيث أنها تبدأ بحدث صغير خارج عن التحكم[2].

وهناك من يعرفها بأنها نمط من فترة تتميز بالاضطراب الحاد وعدم التنظيم الشديد في السلوك أو في الوجدان بفعل بعض خبرات الحياة الضاغطة وغير المتوقعة[3].

وتعرف الأزمة أيضاً هي حالة انفعالية تعوق استجابة الفرد لصوت العقل أو المنطق ولكى يقوم الفرد بدوره الاجتماعي يجب عليه إزالة الضغوط الناجمة عن هذه الأزمة[4].

وهناك من يرى أن الأزمة هي نوع من التحدي نظراً لما تفرضه من ضغوط حياتية اجتماعية ونفسـية على الفرد وهي في أبسط معانيها تشير إلى حدوث نوع من الخلل وعدم التوازن بين عناصـر النظام الاجتماعي وما يحتويه من علاقات إنسانية وتوجهات عامة وقيم ومعايير أخلاقية راسخة ومتأصلة[5].

والأزمة بهذا المعنى تمثل مشكلاً يتشكل عبر الزمن من مصادر كامنة في البناء الاجتماعي ومتأثرة بمجموعة من العوامل والأبعاد المتداخلة تعوق التواصل بين الأجيال وتلغى العلاقات الطبيعية بين البشـر (العلاقات الرأسية والأفقية)، وتهدم أسس الاستقرار الاجتماعي وتعبر عن

(1) Torrington Derek, Effective Management, People organization, New York, Prentice Hall book, 1989, p. 90.

(2) Roosen, Johut, Factors affecting crisis Management, International oil spill conference, 1997, p. 45.

(3) عبد الخالق، شادية أحمد(د)، مستويات أزمة اكتشاف إعاقة الأبناء وعلاقتها بالضغوط الوالدية، المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1999، ص15.

(4) عبد الخالق، جلال الدين(د)، الملامح المعاصـرة للموقف النظري في طريقة العمل مع الحالات الفردية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص17.

(5) حجازي، احمد مجدي (د)، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد (9)، 2003، ص ص54-55.

تقلبات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك في آن واحد، وتظهر عادة خلال نقلات حضارية وحراك اجتماعي صعوداً أو هبوطاً تؤثر بدورها في هذه الكيانات أو النظم مما يجعلها تشكل حالات من التوتر والقلق والشعور بالعجز وعدم التواصل والفشل في تحقيق التوازن بين الغايات والوسائل[1].

والتعريف الاجرائي للأزمة ينص على أنها: «موقف يتحدى قوى الفرد نتيجة ضغوط الحياة المجتمعية وتؤدي إلى نوع من الخلل وعدم التوازن في البناء الاجتماعي، وما تتضمنه من قيم ومعايير أخلاقية راسخة في الفرد ونظراً لكثرة أبعاد مفهوم الأزمة السلبية بين الشباب في مجتمعات الصـراع وما بعد الصـراع، فأنها تتجسد في تأثيرات العولمة، والفساد بأشكاله المختلفة وثقافة الولاء والمحسوبية والارهاب والعنف وفقدان الثقة وعدم الالتزام بالقانون وتشتت الانتماء».

2. مفهوم الشبـاب (youth)

على الرغم مما حظيت به دراسة الشباب من اهتمام محلياً وعالمياً، الا ان الاختلاف بين العلماء في صياغة تعريف لهذه الفئة يعد هو الحقيقة الوحيدة في هذا المجال فمنهم من أستند إلى البعد الزمني كعلماء الديموجرافيا وآخرين قد أخذوا بمعيار النضج والتكامل الاجتماعي كعلماء الاجتماع والنفس.

تعددت الآراء في تعريف مفهوم الشباب فلا يوجد تعريف واحد للشباب وهناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لهذا المفهوم لاختلاف الكتاب والباحثين حول حدود مرحلة الشباب، فنجد أن هناك من يحدد هذه المرحلة من سن الخامسة عشـر وحتى سن الخامسة والعشـرين، وهناك البعض الآخر الذي يحدد هذه المرحلة من سن الثالثة عشـر ويصل بها حتى سن الثلاثين. وهذا الاختلاف في تحديد مفهوم الشباب أدى إلى وجود اتجاهات متعددة لتعريف الشباب هي على النحو التالي:

الاتجاه البيولوجي: يؤكد هذا الاتجاه على أن مرحلة الشباب في المرحلة العمرية التي يكتمل فيها النضح العضوي والعقلي للفرد.

الاتجاه النفسـي: يهتم هذا الاتجاه بالنمو النفسـي ويرى أن مرحلة الشباب عبارة عن مرحلة نمو وانتقال بين الطفولة والرشد ولها خصائص متميزة عما قبلها وبعدها.

(1) المصدر نفسه، ص55.

الاتجاه الاجتماعي: ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره ظاهرة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط فمرحلة الشباب لا ترتبط بسن معين وهناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة معينة كانت هذه الفئة شباباً بغض النظر على المرحلة العمرية[1].

وتعرف « بنلبي هول»، الشباب: بأنهم فئة اجتماعية نشيطة وفاعلة تتراوح اعمارها بين (15-35) سنة من الذكور والاناث وتستمر بخدمة المجتمع لفترة اطول وذلك لقدرتها على النشاط والحركة والعمل والبناء وتحقيق طموحات المجتمع الآنية والمستقبلية[2].

وهناك من يرى أن مرحلة الشباب هي مرحلة تغير كمي ونوعي في ملامح الشخصية تتميز بدرجة عالية من التعقيد إذ تختلط فيها الرغبة في تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي والتمرد على ما سبق إنجازه، إلى جانب الإحساس بالمسئولية والرغبة في مجتمع أكثر مثالية مع السعي المستمر إلى التغيير، وبذلك فإن توفر هذه العناصر يعكس ما يمكننا أن يسميه البعض بالشخصية الشابة[3].

ويرى البعض أن الشباب هي مرحلة المعاناة لأنها مرحلة الاكتمال فإذا اصطلحنا على تقسيم دورة حياة الإنسان بين الطفولة والشباب والرجولة والشيخوخة، فإن المرحلة الأولى في غالبها ذات طابع بيولوجي، بينما الثانية اكتمال بيولوجي نفسي اجتماعي، وتعتبر الثالثة هي امتداد لهذا الاكتمال إلى أقصى مستويات النضج، وهو المستوى الذى يبدأ في التحلل خلال المرحلة الرابعة[4].

والتعريف الاجرائي لمفهوم الشباب ينص على انه: «بأنه كل من يتراوح عمره من 18 ـ 35 سنة وينتمي إلى مستويات اجتماعية اقتصادية مختلفة ويتسم بالنضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي والقدرة على الانتاج والابداع ثم تحمل المسؤولية والاقبال على ميادين العمل».

---

(1) سعيد، محمد، وشفيق، وجدي، الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، طنطا، دار المصطفى للنشر والتوزيع، كلية الآداب، 2003، ص ص23-24.

(2) Holl, Penelope: Social Services of Modern England, Routledge and Kegan Paull, London, 1976, P. 126.

(3) شنك، سعد عبد الحليم، الاتصالات للشباب ومحاورتهم، 2004، ص2. متاح على الموقع الالكتروني الاتي: http://www.Laune.Edu/youth leadership

(4) ليله، علي (د)، الشباب في مجتمع متغير (تأملات في ظواهر الأحياء والعنف)، سلسلة علم الاجتماع المعاصر رقم (84)، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، 1990، ص35.

وقد يتداخل مع مفهومي الازمة والشباب عدد من المفاهيم الأخرى ذات الصلة بالظاهرة المدروسة، إن هذا الخلط لم يقف عند حَدْ التداول بين الناس العاديين في المجتمع، بل أخذ ينتشـر بين أوساط الباحثين والدارسين المهتمين بتقصي الظاهرة موضوع البحث، لذا سيتم التعرض هنا لبعض المفاهيم المرتبطة بهذا المفهوم ومناقشتها لأهميتها، ومن أهمها:

3. مفهوم القيم (Values)

كلمة) Value) مشتقة من الفعل اللاتيني (Valea) والقيم لغوياً: كلمة القيمة معناها في الأصل أنا قوي وأنا بصحة جيدة أي أنه يشمل معنى المقاومة والصلابة. وكلمة القيمة في القواميس والمعاجم تأتى بالمعاني الآتية:

في المعجم المحيط: قيمة الشـيء: ثمنه الذي يعادله، الإنسان: قدره ـ هو ذو قيمة كبيرة/ هو إنسان لا قيمة له.

وفي المعجم الوجيز: القيم تعنى قيمة الشـيء وقدره وقيمة المتاع أي ثمنه، وقوم الشـيء أي أصلحه، وقيم الشـيء بمعنى أظهر ما فيه من إيجابيات وسلبيات وفي مختار الصحاح القيمة: واحد القيم، وقوم الشـيء تقويماً فهو قويم ومستقيم وفي قاموس المورد: قيمة قدر، أهمية، ثمن، مقدار.

وفي قاموس انجلش وانجلش: القيم كل ما يشير إلى ما هو مرغوب فيه من الجماعة والقيم نتاج اجتماعي حيث يحدد كل مجتمع، الأنماط القيمية المختلفة في الحياة وتكون ملزمة للفرد والجماعة، بل وللمؤسسات الاجتماعية أيضاً[1].

والقيم في قاموس علم الاجتماع تعني أي موضوع أو حاجة أو اتجاه أو رغبة، ويستخدم المصطلح في معظم الحالات حينما تظهر علاقة تفاعلية بين الحاجات والاتجاهات والرغبات من جهة والموضوعات من جهة أخرى[2].

والقيم في معجم المصطلحات الاجتماعية هي كل ما يقوم به أو يعطى قيمة لسواه أحياناً تقال القيمة على الشـيء الثمين المرغوب المنشود ولأسباب ذاتية أو لاعتبارات نفسـية ـ اجتماعية أو اقتصادية[3].

---

(1) بسيوني، صلاح الدين (د)، القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، القاهرة، دار الثقافة للنشـر، 1990، ص ص8-9.

(2) غيث، عاطف (د)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص505.

(3) خليل، خليل أحمد(د)، معجم المصطلحات الاجتماعية، بيروت دار الفكر اللبناني، 1994، ص334.

وعلى هذا يمكن القول بأن القيم في الموسوعات والقواميس تعكس ما يأتي:

بان القيم مفهوم مجرد، وتشير إلى ما هو مرغوب فيه أو الحسن أو ما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني.

ترتبط القيم بالبناء الداخلي للكائن البشـري وهي عملية تقديرية يقوم بها الإنسان لإشباع حاجاته ورغباته ترتبط القيم بالفعل، ومن ثم تكون القيم معياراً لسلوك الأفراد.

والمنظور السوسيولوجي يرى «القيم»: بأنها اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس فهو يحبهم ويميل إلى مساعدتهم ويجد في ذلك إشباعاً له وتتمثل هذه القيم في الخيرية وحب عمل الخير فالفرد الذي يسلك وفق هذا النمط من القيم إنما يقدر زملاءه كهدف أي أنه ينظر إلى غيره على أنهم غايات في حد غايات وليسوا وسائل لغايات أخرى. ولذلك فإن الأفراد الذين يتميزون بهذه القيمة يتسمون بالعطف والحنان والإيثار والمشاركة الاجتماعية وإنكار الذات وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[1].

وتعرف القيم بأنها عبارة عن تصورات ومفاهيم دينامية صـريحة وضمنية تميز الفرد والجماعة وتحدد ما هو مرغوب منه اجتماعياً وتؤثر في اختيار الطرق والأهداف والأساليب والوسائل الخاصة بالعقل وتتجسد مظاهرها في اتجاهات الأفراد والجماعات وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرها ورموزهم الاجتماعية وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي وتؤثر فيها وتتأثر بها[2].

وهناك من شبه القيم بأنها أضواء المرور تعطى المواطن أنواع السلوك المفضل أو الممنوع في مجالات مختلفة، لكن هذه الأضواء يصيبها ضباب يمنع وضوح أضوائها نتيجة الاضطراب الثقافي في مجتمعنا بين الأصالة والمعاصـرة، وبين المحافظ والتجديد، وبين الماضي والحاضر والمستقبل، وما تحتضنه الفئات الاجتماعية من مضامين تلك التيارات وآثارها على مجالات الإنتاج والإبداع والتقدم بصورة عامة[3].

---

(1) فرح، محمد سعيد(د)، البناء الاجتماعي والشخصية، الإسكندرية، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، 1980، ص396.

(2) التابعي، محمد كمال(د)، الاتجاهات المعاصـرة في دراسة القيم والتنمية، سلسلة علم الاجتماع المعاصـر، القاهرة، الكتاب (74)، دار المعارف، 1985، ص17.

(3) بشور، منير(د)، التنمية البشـرية والقيم الاجتماعية والثقافية كراسة نحو اقتصادية عربية تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1995، ص61.

ويقول حسن الساعاتي عن القيم: القيم من منظور تحليلي تفسيري مفاهيم عاطفية قائمة على أسس نفسية اجتماعية مكتسبة من التراث الاجتماعي المختزن من خبرات الماضي في زمان ومكان معينين ومن الثقافة السائدة في الحاضر عن طريق التنشئة الاجتماعية في مجموعات الأسرة وشلة الأقران وزمرة الرفاق في العمل، وفي الجماعات الريفية والحضرية كالحي في المدينة وفي المدرسة والنادي وفي المؤسسات الإنتاجية والهيئات الرسمية الخاصة، وهكذا تصبح القيم أفكاراً اعتقادية قوية متعلقة بفائدة أشياء معينة في الحياة الاجتماعية[1].

ويعرف حليم بركات القيم بأنها: المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم وتنظيم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم[2].

وتعرف ايضاً القيمة بأنها مصطلح يطلق على كل شيء سواء كان مادياً أو معنوياً، فكرة أو نظاماً، شيءً موجوداً بالفعل أو شيءً وهمياً، تقف منه الجماعات والأفراد إزائه موقفاً تقويمياً، وتعلق عليه أهمية كبرى في حياتها، وتنزع نحو تملكه كشيء لا غنى عنه لحياتها[3]. مرشح للحذف

ويعرفها د. محمد بيومي في كتابه «علم اجتماع القيم» بأنها: المعايير والمبادئ التي يتمسك بها المجتمع أو أغلب أعضاءه سواء صراحة أو ضمنياً هذا وكل نظام يتضمن قيماً أقرها المجتمع، وعليه فإننا نستطيع أن نتحدث عن قيم اقتصادية وقيم سياسية وقيم تعليمية وقيم أسرية.. وهكذا[4].

ثم يعرف غريب محمد سيد «القيم»: بأنها إنسانية شخصية تتوقف على الاعتقاد وهي نسبية بمعنى أنها تختلف عند الشخص بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه وهي تختلف من شخص لآخر ومن زمن إلى زمن ومن مكان إلى مكان ومن ثقافة إلى ثقافة[5].

وعلى هذا يمكن القول بأن القيم من المنظور السوسيولوجي تعكس ما يأتي:

---

(1) الساعاتي، حسن (د)، نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن، أبحاث الندوة الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988، ص100.

(2) بركات، حليم (د)، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص324.

(3) حسنين، جمال مجدي(د)، أسس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص53.

(4) بيومي، محمد أحمد (د)، علم اجتماع القيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981، ص158.

(5) سيد، غريب محمد(د)، الإطار القيمي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص24.

- اتجاهات الأفراد نحو الأفكار التي يعتنقوها.
- سلوكيات الأفراد في المواقف المختلفة.
- بدائل الاختيار للأفراد سواء في المواقف الفعلية أو على مستوى الأفكار.

4.الاتجاه (Attitude)

يعد تعريف الاتجاه من المسائل المعقدة لدى علماء النفس ويعرف بأنه «الميل أو الشعور أو السلوك أو التفكير بطريقة محددة إزاء أناس أو منظمات أو موضوعات أو رموز» وبذلك فهو يعد استعداد نفسي عصبي للتصرف بطريقة معينة ازاء موضوع معين[1].

وقد عرف البورت (Allport) الاتجاه بأنه: حالة من الاستعداد العقلي والعصبي، تنتظم من خلال الخبر، وتمارس تأثيراً توجيهياً او ديناميكياً على استجابة الشخص لكل المواضيع والمواقف التي ترتبط بها[2].

ويعرفه بوجاردس(Bogardus) بأنه: ميل يتجه بالسلوك قريباً من بعض عوامل البيئة او بعيداً عنها، فيضفي عليها معايير موجبة او سالبة تبعاً لانجذابه نحوها او النفور منها[3].

اما كود (Good) فيعرفه بأنه: استعداد أو ميل للاستجابة نحو موضوع معين او قيمة معينة، ويكون مصحوب عادة بالمشاعر والأحاسيس[4].

ويعرف الاتجاه على نحو أكثر تفصيلا على انه: نزعة فعالة ذات صبغة انفعالية وذات درجة ثبات يكتسبها الفرد نتيجة لخبراته في الحياة أثناء تفاعله مع بيئته تجعله يواجه ظواهر الحياة ومواقفها المختلفة، بما فيها من علاقات ومؤسسات ونظم ومشكلات فيتصرف فيها تصرفاً يتميز بالتحرر من قيود السلطة المعطلة للتفكير وبالانطلاق الفكري الذي توجهه الملابسات والشواهد والادلة الواقعية أي التجريب[5].

---

(1) الشيخ، عبد السلام (د)، السلوك البشري والمنبهات الاجتماعية، مطبعة جامعة طنطا، 2001، ص ص166-167.

(2) Brown, J. A. C., The Social Psychology of Industry, Britain, 1971, P. 161.

(3) عوض، عباس محمود (د)، في علم النفس الاجتماعي ـ دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص27

(4) Good, Carter ـ Dictionary of Education 3 ـrd ed., New York, MCG raw ـ Hill, 1973, P.32.

(5) عوف، محمود محمود (د)، دراسة تجريبية لإنشاء مقياس للاتجاه العلمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1959، ص55.

وعرفه كرتشفيلد بأنه «عبارة عن مجموعة من العمليات الدافعة والانفعالية والادراكية والمعرفية التي انتظمت في صورة دائمة وأصبحت تحدد استجابة الفرد لجانب من جوانب بيئته»[1].

ويعرف الاتجاه ايضاً بأنه «سلوك الفرد ايجاباً أو سلباً نحو الاشخاص أو الموضوعات التي تدخل ضمن مكونات الاتجاه الاساسية المعرفية، الوجدانية والسلوكية»[2].

ويبدو واضحاً لنا أنه لا يوجد اتفاق بين العلماء حول تعريف الاتجاه فالعديد من الخلافات تحيط بطبيعة المفهوم، وليس أدل على ذلك من القائمة التي نشرها نيلسون عام 1939، والتي أحصى فيها ما يزيد عن عشرين وجهة نظر مختلفة في تحديد طبيعة الاتجاه، ويرجع ذلك الخلط لكونه يرتبط بالعديد من المفاهيم الاخرى مثل القيم والمعتقدات والدوافع والمعايير[3].

ويعرف الاتجاه على أنه «ما يعبر عنه الفرد باستجابات متسقة فيما بينها والتي تتسم بالثبات النسبي نحو مجموعة من الموضوعات أو المواقف»[4].

وعلى ضوء ما تقدم يستطيع الباحث تحديد مفهوم الاتجاه اجرائياً بأنه: يمثل توجه نحو مواقف معينة وهو عملية ذات استمرارية نسبية وصبغة انفعالية واضحة يظهر عند تقويم موضوع معين بطريقة متميزة تتعلق بالفرد أو الجماعة صاحبة الاتجاه، والتقويم قد يكون سلبا أو ايجابا تبعا لطبيعة ونوع قيم الفرد وثقافته، مما ينتج عنه التمثل أو الاستنكار له تبعاً لتنشئة المجتمع الثقافية.

5. المجتمعات المتأثرة بالنزاع (Conflict Affected Societies)

النزاع بصورة عامة هو ظاهرة اجتماعية تعكس حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم التوافق بين رغبتين أو أكثر أو ارادتين أو أكثر، وظاهرة النزاع (الصراع) على

(1) سلامة، احمد عبد العزيز(د)، وعبدالغفار، عبدالسلام، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، 1976، ص111.

(2) Krech D. & Crutchfield R.S., Theory and Problems of Social Psychology, Mc Graw _ Hill. INC. New York, 1984. P.152.

(3) سويف، مصطفى(د)، مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص340.

(4) Campbell D.T., Social Attitudes and Other Behavioral Dispositions, Mc Graw _ Hill, New York. 1963. P.150.

المستوى الدولي فتعكس حالة من تعارض المصالح أو اختلاف القيم بين جماعة اجتماعية واخرى، وذلك يعبر عن وجود تمايز عرقي او ثقافي او ديني او حتى اقتصادي او سياسي، تتعارض مصالحها او قيمها مع جماعة اخرى او أكثر، بسبب اتباعها ما لا يتلائم مع سلوكها او اهدافها، مما يسعى كل طرف إلى اضعاف قدرات الاخر للوصول للهدف.

ويعرف النزاع لغوياً أنه إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شيء ما، أو أنه «المناقشة، أو المجادلة، أو السجال حول شيء ما أو خصومه. كذلك يدور النزاع حول أو على، أو مع شيء ما. خاصة عندما يكون النزاع غاضباً، وممتداً لفترات طويلة. كما يعرف النزاع أيضاً بأنه جدال أو شجار يكون بصفة خاصة ذا طبيعة رسمية، بين جماعة أو منظمة وبين جماعة أو منظمة أخرى. أما في الادبيات المتخصصة فان النزاع يتم تعريفه بأنه تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية.

أن مفهوم المجتمعات المتأثرة بالنزاعات أو المجتمعات المتحولة (الانتقالية) من منظور علم الاجتماع تشير إلى: تحول المؤسسات الاجتماعية من التقليد إلى سلطة المكاتب (البيروقراطية) وخاصة المؤسسات التربوية والسياسية والاقتصادية وحصول تطور في القوى العاملة، وتغير وتحول في البناء السكاني واتجاهاته[1].

ويطلق المفكر المغربي عبد الله العروي على هذا المفهوم: الحداثة والقدامة أو ثنائية التحديث والتقلدة [2].

وهنا نتساءل كيف عالجت السوسيولوجيا في تراثها المتراكم قضية التحول (الانتقال)؟ أو العلاقة بين تركيبة المجتمع المعقدة وعملية التحول؟

نرى ان أحد مخرجات التحول (الانتقال) من عصر العولمة ودخول مفهوم التنمية والذي هو أبعد من الاقتصاد، بكل ما ينطوي عليه من مضامين ذات بعد أيديولوجي (حقوق الأنسان، الديمقراطية، الحرية....الخ)، هو: الالتزام والادارة الناجحة للدولة بحيث يكون للمكونات الثقافية دورها في الحفاظ على خصوصياتها وفي المشاركة في مسيرة الدولة البناء معاً.

(1) عليوة، السيد (د)، «أدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988، ص 256.

(2) الهاشمي، حميد (د)، المجتمع الانتقالي: نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، الحوارالمتمدن، العدد:1614 في17-7-2006 على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org.

ويدل مفهوم الانتقالية في معناه السوسيولوجي على المرحلة التي تسبق مرحلة التحول في المجتمع ومعروف عنها كمرحلة في تاريخ المجتمعات لا تطول زمنيا مقارنة مع مرحلة التحول أو التغير. لكن ما يميزها في الشكل أنها مرحلة وسيطة يستمر فيها الشكل التقليدي بالرغم من دخول مرحلة الحداثة.

وعند التمعن بالإرث السوسيولوجي الكلاسيكي، نجد أن الانتقالية قد تم التطرق اليها بشكل ضمني وغير صريح عند الرواد الاوائل في السوسيولوجيا أمثال كارل ماركس وماكس فيبر، لكن بزوايا نظر مختلفة في التحليل، إذ نجدها عند ماركس تبدأ مع المرحلة الثالثة في تاريخ المجتمعات وهي المرحلة الاقطاعية كمرحلة وسيطة بين التقليد والحداثة وأن كان هذا الانتقال يتخذ صفة القوة والعنف لأن الصراع الطبقي هو المحرك إلى الانتقال. وعند دوركايم نجد تخريجا آخر يختلف عن ماركس إذ يعد الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع رأسمالي صناعي جلب معه تحولا في تقسيم العمل الاجتماعي، وأيضا أدخل آليات جديدة في التضامن الاجتماعي والمرحلة الانتقالية الفاصلة بين هذين النوعين من المجتمع تكمن في المرحلة التي يتشكل فيها الرأسمال الصناعي في المدن الاوروبية العريقة كباريس ولندن بالتحديد واتسمت هذه الفترة بالهجرة من الريف إلى المدن وما تلا ذلك من ارتفاع في الديمغرافية أسهم حسب دوركايم في التغير الذي أصاب تقسيم العمل الاجتماعي وبه نحدد ملامح الحداثة والتطور في المجتمع الرأسمالي والانتقال عند دوركايم جاء بشكل هادئ بخلاف الانتقال العنيف عند ماركس. وعند ماكس فيبر نجد دفاعا صريحا عن منجزات العقل الاوروبي خلال القرن 19 باعتبارها أقصى ما وصلت اليها الحضارة الانسانية محددا عامل الاخلاق البروتستانتية كعامل رئيسي في هذا التحول مع التركيز على مرحلة النهضة والاصلاح الديني وعصر التنوير كمرحلة انتقالية في تاريخ أوروبا. وعند المفكر الاقتصادي ـ روستو ـ أن التحول يتمثل بمرحلة التهيؤ للإقلاع نظرا لوجودها وسيطية تفصل المجتمع الانساني عن مرحلة التقليد وتدخله إلى مرحلة الانطلاق حيث تتحدد معالم الحداثة وتنقطع الصلة بالتقليد في تاريخ المجتمع[1].

عموما إن مناقشة مفهوم الانتقالية داخل حقل السوسيولوجيا العامة أو في سوسيولوجيا

---

(1) ادريس، لمعيطي، مفهوم الانتقالية في التراث السوسيولوجي، متاح على الرابط الالكتروني التالي: http:// www.swmsa.net

التنمية طويل وعريض، لكن يحسن أن نعطي ما هو مهم في هذا المفهوم كونه يمثل مرحلة تأتي بين مرحلتين وعامة تختلف تجارب المجتمعات في اجتياز الانتقالية لما تحمله من تغيرات اجتماعية تمس جميع الميادين، فهناك بلدان تتخطى الانتقالية بوتيرة سـريعة، وعلى المقابل منها هناك دول أخرى تطول في هذه المرحلة وتستأنس بوجودها رافضة التحديث والقطع مع التقلدة.

والتعريف الاجرائي لمفهوم المجتمعات المتأثرة بالنزاع: «هي تلك المجتمعات الخارجة من حالة النزاع ولازالت تحمل بذوره، وعادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسـي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبات أو حاجات أفراد المجتمع بتنوع تركيبته الاجتماعية».

6. الثقافة (Culture)

من المنظور التقليدي للثقافة يتفق كل علماء الانثروبولوجيا الثقافية على أن الثقافة هي موضوع علمهم، ولكنهم يختلفون في تعريفها[1]. فهي كما يفهمها علماء الانثروبولوجيا وكما تستعملها الأوساط العلمية تحمل بين طياتها فكرة التدخل الإنساني، أي إضافة شيء إلى حالة من الحالات الطبيعية أو إدخال تعديل عليها[2].

فالثقافة هي مجموعة النشاط الفني والفكري في معناها الواسع، وما يتصل بها من مهارات، فهي متصلة بمجمل أوجه الأنشطة الاجتماعية الأخرى، مؤثرة فيها متأثرة بها، متمثلاً ذلك في تقدم المجتمع في جوانبه الحضارية[3].

وتعرّف الثقافة بأنها الثراء الفكري والاكتساب المعرفي، ومعنى ذلك إن الإنسان المثقف هو الإنسان الواسع الاطلاع والمعارف، والقادر على استخدام العقل والإبداع ومهيّأً على الفهم والإدراك[4].

ولأهمية الثقافة فقد عرفتها المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» بأنها: جميع السمات المادية والمعنوية والعاطفية التي تميّز مجتمعاً ما، أو فئة اجتماعية بعينها،

(1) المصدر نفسه.

(2) وصفي، عاطف (د)، الانثروبولوجيا الثقافية، دار المعارف بمصـر، 1975، ص63.

(3) غيث، محمد عاطف (د)، قاموس علم الاجتماع، ط2، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، 1979، ص 110.

(4) صابر، محي الدين (د)، قضايا الثقافة العربية المعاصـرة، (لا توجد دار نشـر)، تونس، 1983، ص 9.

فهي طرائق الحياة والفنون والآداب، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، وهي التي تجعل الإنسان كائناً يتميز بالإنسانية المتمثلة بالعقلانية والقدرة على النقد والالتزام الخلقي وهي وسيلة الإنسان في التعبير عن نفسه[1].

وتعرّف الثقافة بأنها ذلك المستودع المتراكم من المعرفة والمعتقدات والقيم والفنون والأخلاق والقانون والعرف والعادات وسائر أساليب حفظ البقاء التي أكتشفها أو استعارها بنو الإنسان وأوجدها لنفسه بوصفه عضواً يعيش بين جماعة تؤمن وتؤيد وتحافظ على ذلك التراث[2].

فهي أسلوب الحياة في المجتمع وهي التي جعلت المجتمع البشـري يتميز عن غيره من المجتمعات، وهي سلوك مكتسب تتضمن كل الأساليب أو الطرز المألوفة من الأفكار والقيم التي يمارسها الأفراد ويؤثرونها على غيرها بوصفهم أعضاء في مجتمع.

وقد عرفها «تايلور» بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعرف والعادات وسائر الممكنات التي يكتسبها الفرد بوصفه عضواً في مجتمع ما[3].

والمنظور الجديد للثقافة ينطلق من تحديد مفهوم جديد لها، إذ يرجع تعدد واختلاف وجهات النظر لدى علماء الانثروبولوجيا والاجتماع حول تعريف الثقافة إلى أمرين: الأول أن الثقافة ذات طبيعة يصعب تعريفها على وفق مقاييس العلوم الاجتماعية الوصفية. وثانياً، أن الثقافة ظاهرة معقدة في حد ذاتها[4].

ومما تقدم يمكن أن تعرف الثقافة بأنها: مجمل رؤى الحياة وتصوراتها وأساليب التعامل اليومي والأخلاق والمعتقدات والمهارات والإبداعات والمعارف والمفاهيم، ومكوّنات الدين والقيم والرموز والعادات والتقاليد والوسائل، والنتاج الإبداعي المعبّر عن مكونات النفس والنتاج الفكري من المعرفة.

---

(1) عثمان، بن حاتم (د)، العولمة والثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشـر، بيروت، 1999، ص 84.

(2) صابر، محي الدين (د)، مصدر سابق، ص19.

(3) اسماعيل، قباري محمد (د)، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، الناشـر للمعارف في الإسكندرية، 1982، ص18.

(4) المصدر السابق، ص20.

7. التغير الثقافي (cultural change)

يميل علماء الاجتماع إلى التمييز بين التغير الاجتماعي، والتغير الثقافي. فالتغير الاجتماعي هو الذي يطرأ على العلاقات الاجتماعية بينما التغير الثقافي هو الذي يصيب القيم والمعتقدات والمثل والرموز الشائعة في المجتمع. غير ان الواقع الفعلي يشير إلى صعوبة الفصل بين هذين النمطين من التغير، فالتغير الثقافي يتم بواسطة أفراد هم جزء من البناء الاجتماعي، كما ان التغير الاجتماعي له مكونات ثقافية بالغة الاهمية في تحديده، ومع ذلك فأن بالإمكان عزل بعض التغيرات الثقافية كتلك التي تحدث في مجالات اللغة والفن والفلسفة عن السلوك الاجتماعي[1].

من خلال ما تم عرضه في تعريف الثقافة فان الباحث يستند في تعريفه للتغير الثقافي اجرائياً بأنه «تغير يطرأ على جانب معين من جوانب الثقافة المادية أو اللامادية سواء عن طريق الحذف أو الاضافة أو تعديل السمات أو المركبات الثقافية نتيجة لعوامل متعددة[2].

إذ ان التعريف على هذا النحو من شأنه ان يقدم المساعدة للباحث في رصد جميع التغيرات التي تطرأ على الشباب سواء أكانت مادية من خلال المظهر العام أو معنوية عن طريق الفكر والثقافة.

8. العولمة (Globalization)

يختلف الباحثون حول تعريف مفهوم العولمة، ولعل اختلافهم يعود إلى أن مفهوم العولمة بالرغم من شيوعه، فهو لا يزال في مهد النشوء والتطور. ومما يزيد في تعقيد مشكلة التعريف هذه عدم وجود مفكرين رواد يتمتعون باحتكارهم لنظرية العولمة قياساً بالنظريات الأخرى[3]. فهي بلا شك ظاهرة عالمية جديدة لا ترتبط بالسياسة والاقتصاد فقط وإنما تشمل الميادين الثقافية[4].

---

(1) الذوادي، محمود (د)، الثقافة بين تأصيل الرؤيا الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، دار أويا، للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، 2005، ص71.

(2) الخواجة، محمد ياسر(د)، والدريني، حسين(د)، المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011، ص189.

(3) غيث، محمد عاطف (د)، قاموس علم الاجتماع، مصدر سابق، ص40.

(4) التوم، عبد الله عثمان(د) وأخرون، العولمة دراسة تحليلية نقدية، دار الورّاق، لندن، 1999، ص18.

ويذهب المهتمون بالشأن الثقافي أن العولمة هي ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها البعض، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية[1]. فهي امتداد خارجي للثقافة المحلية، إذ يعرفها الأستاذ «أنتوني جيدينز»[2] وهو ابرز أعلام السوسيولوجيا في الوقت الراهن أنها: تكثيف العلاقات الاجتماعية الممتدة على نطاق العالم أجمع والتي تربط محليات متباعدة، بحيث أن الأحداث المحلية تكيفها أحداث عالمية تصدر على بعد أميال عديدة.

ويشير «مارشال ماك لوهان» في صياغته لمفهوم الكونية، أن العولمة تعني التقدم التقني والتكنولوجي الواسع لوسائل الاتصال وأثرها في جعل العالم قرية صغيرة[3]. ويرى بعض الباحثين أن مفهوم العولمة يأتي على وزن «فوعلة» فهي أشبه بالنمذجة أي فرض انموذج معين من ثقافة أو قيم أو فكر أو اقتصاد على الآخر عن طريق التقدم العلمي والإبداع في مجالاته بتطبيقاتها التي تحكم بنتائجها رأس المال والقوة والسيطرة[4].

هي الترجمة العربية المقابلة لكلمة «Globalization» المشتقة من كلمة «Globe» العولمة ومعناها نموذج للكرة الأرضية، وعلى هذا الأساس أطلق عليها البعض مصطلح «كوكبة» وقد أطلق بعض علماء الاجتماع في مجال التحديث على الثقافة الكونية (Global Culture) وهي إشارة إلى انكماش العالم وزيادة الوعي فيه[5].

والعولمة مصطلح انتشر ابان حقبة التسعينيات بلا منازع، وقد تواتر استخدام مصطلحها حتى شبهت تلك الظاهرة الكونية بالغانية التي تطوف بجميع الموائد[6]. فهناك من يرى في

(1) أبو مصلح، عدنان (د)، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص375.

(2) رضا عبد الواجد أمين(د)، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص46. 56.التوم، عبد الله عثمان(د) وأخرون، مصدر سابق، ص20.

(3) كينج، انطوني، «تحرير»، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة: هالة فؤاد وآخرين، سلسلة الفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص11.

(4) كينج، انطوني، «تحرير»، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة: هالة فؤاد وآخرين، سلسلة الفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ص11.

(5) الجميل، سيار (د)، في تعقيبه على السيد ياسين في مفهوم العولمة، ندوة «العرب والعولمة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص39.

(6) مراد، بركات محمد (د)، ظاهرة العولمة: رؤية نقدية من كتاب الأمة، العدد(86)، السنة(21)، قطر، ك2، 2001، ص91.

العولمة ظاهرة إنسانية جديدة تماماً لم تعهد البشـرية مثلها من قبل وعلى النقيض من ذلك، هناك من يرى في العولمة ظاهرة قديمة قدم الإمبراطوريات، من إمبراطورية أغريق الاسكندر المقدوني إلى إمبراطورية الرومان مروراً بالإمبراطورية الإسلامية والعثمانية وصولاً إلى إمبراطورية التاج البريطاني[1].

وهناك من ينظر إلى العولمة على أنها عملية «تغريب» مهداة إلى العالم ومساهمة من الحضارة الغربية ومرتبطة بالهيمنة الغربية[2].

إن ظاهرة العولمة بمعناها الظاهر تعني التأثر والتأثير بكل الأحداث والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، التي تحدث في أي جزء من أجزاء العالم، والسبيل إلى ذلك ثورة المعلومات المتمثلة في التكنولوجيا المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة والتدفق المعلوماتي والمعرفي الهائل المتمثل بِزَخ ملايين الصور عن طريق تلك الوسائل، وتدفق كميات هائلة من السلع والبضائع إلى المجتمعات المحلية ومن بينها مجتمع الدراسة، مما جعل الفرد في منطقة الدراسة يحطم حدود الزمان والمكان، وهذا ما يوحي به المفهوم الشائع والحديث لظاهرة العولمة الذي بدأ مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي.

الشباب العربي ازمات مركبة في بيئات قلقة معولمة

في ظل التصارع المحتدم والمتواصل الذي تشهده البيئة العربية بشكل عام، والعراقية كجزء منها على وجه الخصوص تنوعت الازمات التي تعاني منها شـريحة الشباب، وهذا التنوع ناشئ عن تفاقم حجمها والتحديات المتداخلة التي يمر بها المجتمع العربي، وتعقد ظروف الحياة في المجتمع، وما يترتب عليها من مظاهر تجعل فئة الشباب لا يستطيعون التكيف او التوافق بسهولة مع الظروف السائدة فيه، فكل ما هو نفسـي له جذور اجتماعية وكل ما هو اجتماعي له اصداء وانعكاسات نفسـية ولكون الشباب يمثلون اهم القطاعات الحيوية المساهمة في عملية التنمية، فسوف نسلط الضوء في هذا البحث على اهم الصعوبات التي تكشف لنا معاناة الشباب، على اختلاف صورها وتنوع تلك الازمات والتي تتوزع بين

(1) صن، أمارتيا، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد/352، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008، ص129.

(2) علي، نبيل (د)، الثقافة العربية وعصـر المعلومات: ورؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد(265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص36.

ضغوطات ثقافة العولمة واختراقاتها، وازمة الهوية والضياع والاغتراب والهجرة والبطالة، والتي تشكل مصدر قلق للأفراد والاسـرة والمجتمع على حد سواء. وتعد القضايا الثقافية التي تعد من الامور الحتمية في ظل التقدم المضطرد للثورة المعلوماتية، والتي هيمنت على مجمل الحياة الاجتماعية في العالم بدون استئذان، ناهيك عمن يقودها ويسعى جاهدا لتحقيق الهيمنة الثقافية والفكرية والاقتصادية، وبالذات على الدول النامية، فهذه الهيمنة هي احدى صور الاستعمار (الاحتلال) الجديد بدلا عن الهيمنة العسكرية.

ونحن في عصـر القرية الكونية نعيش عصـرا تتضارب فيه القيم، ويصعب فيه الاجماع على معايير سلوكية موحدة، فهو يزعم التوحد كونياً، لكنه يتشظى داخلياً بفعل تعددية النظم القيمية وتصادم الكثير منها، ولا شك ان هذا التنوع في أساليب الحياة يجعل من الصعب الكلام عن وحدة الهوية وتماسكها، وهذا بدوره يولد حالات من الصـراع داخل شـريحة الشباب بفعل الانظمة الادراكية وصعوبة التكيف معها. وتحت طائلة هذه الضغوطات تتنامى موجات الاغتراب والهجرة والتطرف، وتنمو حالات من فقدان الاحساس بالانتماء للذات يتولد عنها احساس بالضياع والتفكك في مستوى العلاقة مع الذات تعمق أزمة الهوية لدى الاجيال الشابة في مجتمعاتنا، ولعل المتمعن في تمظهرات أزمة الهوية لدى الشباب تتجسد له جملة من الاعراض، تدل على حالات من الباثولوجيا الاجتماعية.

فالثقافة بمجملها تمثل الظاهرة الروحية التي تشير إلى العالم الرمزي من المعنى والمركب الشامل من التفاعل الاجتماعي. وبذلك فهي في أعمق دلالاتها وأبسطها ابداعا يقوم في الاساس على الحرية ودعامته التسامح. الاختلاف والتنوع تحت مظلة الانسانية بعدما تنصهر ثقافاتها لتكون العالمية على اساس عدم اقصاء أو تهميش الآخر أو هيمنة ثقافة على الاخرى. وعلى ضوء ذلك يعد التنوع امرا طبيعيا إذ لا معنى له في إطار الهيمنة والاحادية القطبية، لان ثراء الثقافات في تعددها وسـر بقائها في احتكاكها وتفاعلها. والاقصاء ضد ثقافة ما يضطرها إلى الدفاع عن نفسها عن طريق الانطواء أو التطرف والاحتماء تحت مظلة الدين والقومية واللغة والعـنصـرية...الخ، باعتبارها أدوات التصدي لمخاطر التشويه والغاء الخصوصية الثقافية.

إذ شهدت المجتمعات الانسانية منذ فجر التاريخ عدة تطورات وتحولات اجتماعية، كان أبرزها على الإطلاق، التطور والتحول الحاصل في المجتمعات المعاصـرة بفعل تكنولوجيات الاتصال الحديثة، والتي غيرت تقريبا كل نواحي الحياة، وأثرت في معظم أنشطتها، حيث

اقتحمت وسائل الاتصال هذه كل مجالات الحياة، وأجبرتها على التعامل معها كواقع لابد منه، وعلى التفكير في كيفية إدماجها في أنشطتها وأعمالها. «ونجد أن تكنولوجيا الاتصال قد نمت وتطورت وتمكنت من المساهمة في تطوير الحضارة الإنسانية ورقي الجنس البشـري، وبوجه خاص ومنذ منتصف الثمانينات، حيث نجد أن العالم يمر بمرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تكاد التطورات التي تحدث فيها أن تعادل كل ما سبق من تطورات في المراحل السابقة، حيث يكاد يتغير شكل وأسلوب عمل وسائل الاتصال، إضافة إلى ظهور وسائل جديدة كان لها آثارها الاتصالية»[1].

إن عـصـر الإعلام الكوني ألغى حواجز العزلة بين الحضارات، كما أن السـرعة المتزايدة والفائقة والمستمرة التي تدور بها اليوم عجلة تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دفعت العالم إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات لتعصف ثورة المعلومات والتكنولوجيا متعددة الوسائط جوانب الحياة كافة، في التجارة والسياسة والتربية والتعليم إلى التسلية والألعاب[2].

ومن الوسائل الاتصالية التي ميزت هذا العصـر وأحدثت القدر الأكبر من التأثير والتغيير، شبكة الانترنت العالمية، التي تختلف كثيرا عن وسائل الاتصال التي سبقتها، سواء من حيث استعمالاتها، خدماتها، عدد مستعمليها، أو انعكاساتها وتأثيراتها على مختلف المجالات، وقد قامت باختزال كل الوسائل الإعلامية والاتصالية الأخرى واحتوائها، فيمكن اليوم من خلالها الاطلاع على كل صحف وجرائد العالم، ومشاهدة كل القنوات التلفزيونية الدولية، والاستماع لكل القنوات الإذاعية، ويمكن كذلك الاتصال مع الآخرين مهما كان مكانهم في كل أنحاء الكرة الأرضية التي يتوفر فيها الربط بالشبكة العنكبوتية، إلى غير ذلك من المجالات الأخرى التي لحقها تأثير الانترنت ووسائل الاتصال المختلفة، والتي جعلت عالم اليوم يعيش «ثورة جديدة من نوع خاص، فاقت في إمكاناتها وآثارها كل ما حققه الإنسان من تقدم حضاري خلال وجوده على الأرض»[3].

---

(1) ليكلرك، جيرار، العولمة الثقافية: الحضارات على المحك، ترجمة د. جورج كتورة، دار الكتاب الجديد، المتحدة، بيروت، 2004، ص16.

(2) علم الدين، محمود(د)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، دار السحاب، القاهرة، 2005، ص138.

(3) الهاشمي، مجد هاشم(د)، الإعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل، دار المستقبل، عمان 2001، ص9.

فالتقدم الحاصل في النصف الثاني من القرن العشـرين، قد يعادل كل الفترة السابقة التي عاش فيها الإنسان، وتعوض كل ما توصل إليه ؛ وإذا كانت وسائل الإعلام الأخرى مجتمعة قد أحدثت جزءا كبيرا من هذا التغيير والتأثير على حياة الأفراد، فان شبكة الانترنت عندما ظهرت قد تجاوزت كل هذه الوسائل، وأصبح تأثيرها يعادل بل يتجاوز تأثير كل الوسائل الأخرى، نظرا لتميزها بخصائص كثيرة وإتاحتها لخدمات واستعمالات متعددة، لم تكن موجودة من قبل، فشبكة «الانترنت ليست كغيرها من وسائل الإعلام، فهي كونية وعالمية، ومتاحة لكل الأفراد دون استثناء، صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم؛ والشـيء المهم الذي جعلها تتميز عن وسائل الإعلام الأخرى، هو طابعها التفاعلي، فالمستعمل يمكنه أن يشارك في مضمونها، ويضيف أو يغير أي شيء، ويمكنه أن يختار الخدمة التي يشاء[1].

وتعد هذه السهولة في الاستعمال وإتاحة الوصول لخدماتها المتعددة، من أهم العوامل التي جعلت شبكة الانترنت تستقطب نسبة هامة من المستعملين، بكل الفئات والمستويات الثقافية والعلمية، وفي الحقيقة فإن استعمال هذه الوسيلة الاتصالية الحديثة يختلف عن استخدام وسائل الإعلام الأخرى، فالفرد بإمكانه أن يقـضي أوقاتا طويلة دون أن يشعر أمام الحاسوب، لأن الانترنت تقدم عدة خدمات تجلب الاهتمام، كمحركات البحث، منتديات المحادثة الالكترونية، المدونات، مواقع الشبكة الاجتماعية (social media)، البريد الالكتروني، إلى غير ذلك من التطبيقات، بالإضافة إلى توفيرها كل وسائل الإعلام التقليدية، كالصحف والمجلات الالكترونية، والبث الإذاعي والتلفزيوني على الشبكة والمكتبات الافتراضية.

وما يحدث الآن أن الثقافة الغربية تريد من العالم أجمع أن يعتمد المعايير المادية النفعية الغربية أساساً لتطوره وقيمةً اجتماعية وأخلاقية، وبهذا يجب أن تسقط الخصوصية والتاريخ والهوية والمنظومة القيمية والتنوع البشـري، وتعتمد في ذلك على عرض الفرق بين واقع باقي الثقافات ومنها الثقافة العربية وواقع الثقافة الغربية، من جميع النواحي فيصورون على سبيل المثال الثقافة الغربية على أنها ثقافة الرفاهية وحرية الرأي والعمل، في حين أن الثقافة العربية تكبت أبناءها وتضطهدهم.

ويمثل الغزو الثقافي أحد أخطر الازمات التي تواجه شـريحة الشباب في المجتمع بشكل خاص، ويشكل انتهاكاً القيم التي تقع ضمن حيز الخصوصية الثقافية لمجتمع ما، بوسائل

(1) العسافين، عيسى عيسى، المعلومات وصناعة النشـر، دار الفكر، دمشق، 2001، ص 42.

وأساليب عديدة فيطبقها على أبناء المجتمعات فيشوّه بذلك فكرَهم، ويمسخ عقولَهم، ويخرج بهم إلى الحياة فاقدين للقيم الأصيلة التي ترتكز فيها جذورهم فتكثر السلبيات وتنتشـر المفاسد والجريمة ويقل الأمن، وهو يحتل مكانة بارزة بين المهتمين والمسؤولين والمواطنين في المجتمع المعاصـر، لاتصاله بالحياة اليومية بما يوفره من طمأنينة النفوس وسلامة التصـرف والتعامل، فالأمن عموماً، والاجتماعي منه خصوصاً، هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة، وهو مطلب أساسي ملح يتطلع إليه الفرد منذ بدء الخليقة، وفي أية مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، الكثير من الجهود المميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسـرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشـرية[1].

ويتخذ الغزو الثقافي وسائل لتنفيذ مآربه، وخاصة وسائل الإعلام، حيث يولي علم الاجتماع اهتمامه إلى الإعلام وخاصة القنوات التليفزيونية، مع ظهور تلك القنوات وتخصصها حسب الفئات المستهدفة أو الموضوعات، مثل قنوات الأطفال، وقنوات الرياضة والقنوات الدينية، ومما زاد من خطورة تلك القنوات تزايد أعداد المشاهدين خاصة في أوساط الأطفال والمراهقين، مما يجعل تلك القنوات أداة متميزة في غزو عقول النشء وتدمير قيم مجتمعهم[2].

ولقد أكَّدت العديد من الدراسات أهمية القيم بوصفها مقوماً أساسياً يعمل على ترابط المجتمعات حيث إن القيم بصفة عامة تعمل على إثراء الفرد وتكيفه مع مجتمعه وتهتم بنشـر الأمن الاجتماعي ونظرا لأهمية دور القيم في الحفاظ على الأمن الاجتماعية؛ فقد رأت الباحثة إجراء دراسة حول مدى تأثير الغزو الثقافي في اختلال منظومة القيم وكيف يؤثر ذلك في منظومة الأمن الاجتماعي.

ويرى «محمد عمارة» المفكر الاسلامي المعاصـر أن العالم يعيش حالة من القلق والاضطراب، والسبب في ذلك هو فقدان أهم المقومات الحياتية وهو الأمن الاجتماعي، وبسبب ذلك يشعر الجميع بعدم الرضا يستوي في ذلك المجتمعات المتقدمة والنامية وكل ذلك سببه غياب الأمن الاجتماعي[3]، ويرى «ميرتون» أن السلوك الجانح لا ينشأ في الغالب

(1) J-J bertolus، renaud de la baume: la révolution sans visage، paris: Belfond1997, p.08.

(2) زيتون، عبد الوهاب (د)، الغزو الثقافي..عوامله وأشكاله، دار المنارة، بيروت، 1995، ص31 ـ 32.

(3) فرنسوا، جان، معجم العلوم الانسانية، ترجمة: د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر والتوزيع، بيروت، 2009، ص997.

نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي ولكن على العكس هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع، ويعرف (راد كليف براون) اختلال الأمن الاجتماعي(الجريمة عموما) بأنه انتهاك العرف السائد، ويرى أنه لا يمكن دخول السلوك الإنساني منطقة اختلال الأمن إلا إذا توافرت فيه ثلاثة أركان:

- أولها: قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة كلها أو فئة من تلك الجماعة.
- والثاني: صراع ثقافي بين أفراد فئة من تلك الجماعة لدرجة أنهم لا يقدرون هذه القيمة ولا يحترمونها.
- والثالث: موقف عدواني نحو الضغط اتخذه هؤلاء الذين لا يقدرون تلك القيمة ولا يحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتجاوزونها ولا يقدرونها[1].

ويرى د. مجدي حجازي[2] أن المشكلة التي نعاني منها في العالم العربي هي الأزمة الأخلاقية التي تطورت بسبب التخلي عن التراث والانبهار بالغرب والهرولة نحو الآخر فالتغريب الثقافي هو الإطار الحاكم لتصرفات الناس ويرى أن الاعلام هو المسؤول بوسائله المختلفة التي تخلق فرص التسيب والانحرافات حينما تغترب هي الأخرى عن واقع الحياة وعن تراث الأمة.

ولابد لنا من تسليط الضوء على بعض المؤشرات التنموية للشباب العربي، إذ يشير تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016، إلى ان التوزيع العمري متغير ديمغرافي واحد فقط في تعقيدات الحياة الاجتماعية والسياسية، يكون الوجود الكبير للشباب في بلدان عربية واقعاً حاسماً يكيف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. وخلال السنوات الماضية تصدت فئة الشباب لحالات الاقصاء لهم في شتى المجالات عن طريق دورهم في الانتفاضات الاخيرة التي حدثت. وبرز دور الشباب كقوة محفزة على التغيير في المجتمعات ومارست تحركاتهم واحتجاجاتهم في العديد من البلدان ضغطا على هياكل السلطة التقليدية.

---

(1) الشريفين، عماد عبد الله (د)، العولمة الثقافية من منظور تربوي إسلامي، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجّلد 37، العدد2، 2010، ص34.

(2) رفيق، ابو بكر(د)، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد الرابع، ديسمبر 2007، ص94.

وأكدت الاحتجاجات التي حدثت في بلدان عدة وانتشـرت في عام 2011 أهمية العامل الديمغرافي الشبابي للعالم العربي. ولم يحدث قط ان كانت للمنطقة مثل هذه الحصة الكبيرة من الشباب، حيث يشكل الشباب العربي من أعمار (15-29) سنة (30 %) من مجموع اجمالي السكان، أو نحو (105) مليون شخص. وقد خلق النمو السكاني السـريع ضغوطاً هائلة على المجتمعات وعلى كاهل البنية التحتية للدول العربية[1].

ويبقى مؤشـر التنمية البشـرية على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف، أكثر الادوات بروزاً في نهج التنمية البشـرية لقياس رفاهية الانسان. ويتتبع هذا المؤشـر تحسينات في جوانب اساسية من حياة الناس، ملماً بالتقدم في ثلاث قدرات اساسية للإنسان. ان يعيش حياة طويلة وصحية، ويكون متعلماً وذا معرفة، ويتمتع بمستوى معيشي لائق.

يبدو ان تحليلا منصفا للتنمية البشـرية يشير إلى ان عدم المساواة في البلدان العربية أخذ في الارتفاع ففي المتوسط تعاني المنطقة خسارة قدرها (24.9 %) عندما يُعدل مؤشـر التنمية لأوجه عدم المساواة، وهو أعلى من متوسط الخسارة العالمية البالغ (22.9 %). وعدم المساواة هو الاوسع في مكون التعليم لمؤشـر التنمية المعدل لعدم المساواة نحو (38 %)[2].

وقد يمثل هذا الامر أوجه عدم المساواة في نظم التعليم التي لا تزود على نحوٍ مناسب الا أقلية صغيرة من الشباب بالمهارات اللازمة لتلبية الطلب على أسواق العمل، إذ يواجه معظم الداخلين الجُدد افتقارا إلى الفرص المتاحة.

لربما يبدو عدم المساواة في مكون الدخل اقل من حدة (17 %)، خصوصاً اذا ما قورن بمكون متشابه في مناطق اخرى من العالم مثل جنوب آسيا (18 %)، وشـرق آسيا والمحيط الهادئ (27 %)، وافريقيا جنوب الصحراء (28 %) وامريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (36 %)[3].

ومن التحديات الاكثر الحاحاً التي تواجه الشباب في المنطقة العربية من حيث عملية التنمية هو عامل تمكين الشباب الذي يعني التوسع في قدرة الناس على اتخاذ خيارات حياتية استراتيجية في سياق كانت هذه القدرة سابقاً محرمة عليهم والمفتاح لمفهوم التمكين هذا،

(1) حجازي، احمد مجدي (د)، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب ـ دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصـرية السعودية للطباعة والنشـر والتوزيع، 2005، ص162.

(2) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2016، ص18.

(3) المصدر نفسه، ص19.

هو شعورُ بالفاعلية، إذ ينبغي للشباب العرب أنفسهم ان يكونوا جهات فاعلة كبيرة في عملية التغيير. ويؤكد تمكين الشباب على اهمية المشاركة والاندماج الاجتماعي. وقد ترجمت هذه الفاعلية للشباب العربي المعطل الذي أصبح وقود للتغيير، إذ تكتل الشباب العاطل عن العمل وخصوصاً الخريجين منهم في جمعيات أو منظمات أطرت حركة الاحتجاجات التي ساهمت في أسقاط الانظمة المنغلقة التي لم تتح هوامش أكبر للتطور واستيعاب طموحاته وآماله، إذ تبنى مواقف شجاعة أحرج بها تلك الانظمة وأزال بعضها، وكان لوسائل التواصل الاجتماعي عاملاً مساعداً في أنجاح هذا الدور للشباب العربي.

تشغل شـريحة الشباب مساحة واسعة من السكان ويمتازون بقدرتهم العالية مع التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية أكثر من كبار السن. والشباب العرب يبدو أكثر احباطاً في حياتهم اليومية، واتضح في الانتفاضات التي حدثت كونهم يشعرون بعدم الرضا ويشعرون بقلق كبير اتجاه الاوضاع العامة، فضلاً عن شعورهم بالتحرر من سلطة المجتمع والدولة [1]، ويركز تحليل قيم الشباب المبني على استطلاعات الرأي العاملة على الفرد، والعائلة، والكيان السياسي، والمجتمع، فعلى المستوى الذي يركز على تغيرات في القيم الجوهرية مثل التعبير عن الذات، واحترام السلطة، والتدين.

وتتجه المنطقة في السنوات الاخيرة إلى تبني بعض القيم الأكثر انفتاحاً وخاصة الدعم للمساواة بين الجنسـين ازداد ومستوى المشاركة المدنية.

ورغم هذا التغير، ويبقى الشباب في المنطقة العربية محافظين في ابعاد عديدة بالمقارنة مع الشباب في بلدانٍ على المستوى نفسه من التنمية خصوصاً في المساواة بين الجنسـين والتسامح الاجتماعي والديني والطاعة وطبيعة نظام الحكم. وتبدو تأثيرات التعليم التمكينية لأقل قوة مما هي عليه في بقاع اخرى، عاكسة طابعها المحافظ.

وثمة سمات اقليمية وعالمية مشتركة رغم التعاون الواسع عبر بلدان المنطقة، منها توسع نطاق وسائل الاعلام، وتعزيز مجال ثقافي في جميع ارجاء المنطقة، وبروز ظواهر اجتماعية واقتصادية وثقافية منه عدة في كل مكان، مثل انخفاض معدل الحضرية، وتزايد البطالة بين الشباب، وتصاعد نسبة المحسوبية والفساد وارتفاع مستوى الالتزام الديني والقيم الأبوية، لكن بموازاة ذلك حدث تقارب بين قضاء المنطقة الثقافي والثقافة العالمية.

(1) البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2014، ص38.

وهناك تأثر الآراء بالسيرورة السياسية. المساواة بين الجنسـين وبانحسار طاعة السلطة واتجاه واحد محافظ للتعامل مع الخوف من الفوضى ومن التغير المتسارع.

أزمة تمكين الشباب في العراق: أزمة دولة أم أزمة مجتمع؟

في بلدان الازمة المزمنة، وما بعد الازمة، كالعراق، فالعديد من الشباب مهمشون بسبب فقرهم وجهلهم ومعزولون عن التيار الرئيـسي للفعاليات الحيوية للمجتمع، وأيـضاً بسبب أيديولوجية السلطة في كل الازمنة. وبذلك يصبح الشباب «فئة معرضة للخطر» وتتعمق الصلة بين الخطر والاقصاء الاجتماعي. ولان حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، فأن الاقصاء الاجتماعي عملية تتميز بطابعها التراكمي، وسيشخص الباحث في هذا المحور بعض التحديات التي تدلل على تفاقم أزمة الشباب في العراق. بدءاً بالأمن على المستوى الاجتماعي الذي لازال قلقاً، إذ بقيت قضايا المصالحة الوطنية وتحقيق العدالة الانتقالية، مجرد مفاهيم نظرية لا تجد لها مكاناً في واقع تكالبت عليه قوى الارهاب والصـراعات السياسية، فعمليات الهجرة للشباب والتهجير والنزوح للسكان متواصلة مع كل موجة عنف جديدة، وتلك المفاهيم لا نلمس صداها، الا في المؤتمرات والحوارات الضيقة.

ويؤدي الاقصاء عن التعليم إلى الاقصاء عن سوق العمل، والى الفقر، والعجز عن تكوين اسـرة، وربما عزلة عن المجتمع[1]. إذ جاء الهدف الخاص بالتعليم في الترتيب الثاني بعد هدف القضاء على الفقر في تسلسل الاهداف الانمائية للألفية نظراً لما يعنيه التعليم من منظور التنمية المستدامة، وخلق رأس المال الثقافي والاجتماعي الذي يعد أهم أنواع الاستثمار في حياة المجتمعات الانسانية. وبلغ معدل الحرمان من التعليم في العراق (27.9 %) على مستوى الريف والحضر[2].

والتعليم يفقد وظيفته كآلية تمكين فعالة، بسبب النواقص التي يعاني منها وربما باتت هذه النواقص، عاملاً غير مباشـراً من عوامل الاقصاء الاجتماعي للشباب. اما الاقتصاد فلم تفض مجموعة من المتغيرات المهمة بعد انهيار النظام الشمولي عام 2003 إلى تشكيل نقطة البداية في بناء الاقتصاد الجديد، لقد عملت التغييرات على اضعاف الاطر المؤسسية

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

الموروثة[1]، وما أنجز من تحسن في مستويات المعيشة يقتصر على انفاق استهلاكي يرافق نمو العوائد النفطية، وخلق فرصاً جديدة أمام الشباب والشابات، الذين سرعان ما اصطدموا بحقيقة مؤداها أنهم عالقون في مرحلة انتقالية طويلة ومعقدة لم تحسم وجهتها بعد.

والقراءة السريعة لحال الشباب في العراق تكشف لنا، التقدم الحذر في مؤشرات تنمية الشباب، ويفضي إلى تبديد مكاسب التنمية البشرية أو إلى تعثر استدامتها، بيد ان مسؤولية الدولة امر اساسي، فأنها ان لم تتمكن من ادماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن طريق سياسات وبرامج التمكين التي تخلصهم من حالة الضياع والبطالة والتهميش، وترتقي بهم إلى المزيد من الامل في تحقيق ذواتهم، فأن طاقاتهم تهدر ويخسرها المجتمع في عملية البناء والاعمار باعتبارهم عنصرها الفاعل والدعامة الرئيسة لها.

يمثل الشباب في العراق للفئة العمرية (15-29سنة) نسبة (28 %) تقريبا من اجمالي السكان، نصفهم من الاناث وهذا يعني ان هناك (ثمانية ملايين شاب)[2].

ويمكن توقع زيادة عدد الشباب في العراق خلال العقدين القادمين في ظل ارتفاع معدل الخصوبة، مما يدلل على زيادة الدور الايجابي والحيوي للشباب في العراق في المستقبل المنظور في كافة مفاصل الحياة، الا ان التجربة في العراق اثبتت تعامل سلبياً مع هذه الهبة واختار هدرها امام ضياع التنمية.

وفيما يخص الامن لم يستتب السلم الاهلي، ويشخص لنا الواقع العراقي قضايا التحول على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والامنية والهجرة والنزوح وظلت قضايا المرأة وحقوقها متأرجحة بين الموروثات الثقافية والفكر المتشدد والحداثة، بأنها لاتزال تواجه معوقات كبيرة، مما يؤشر لنا ان المرحلة الانتقالية لم تنجز مهامها بعد.

وتسببت النزاعات المسلحة منذ أكثر من عقد ونيف في حركة نزوح داخلية غير مسبوقة سواء بين المحافظات او داخل المحافظة نفسها. لاحظت المسوحات ان (40 %) من السكان غيروا محل اقامتهم، خلال تلك السنوات، وكانت نسبة الترحيل والتهجير القسري هي الاعلى (21.3 %)[3].

(1) ملخص التقرير الوطني للتنمية البشرية، وزارة التخطيط، العراق، 2014، ص1.

(2) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة، وزارة التخطيط، العراق، 2011، ص154.

(3) التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان، تحليل الوضع السكاني في العراق، وزارة التخطيط، 2012، ص75.

وعلى الرغم من عدم توافر ارقام رسمية، الا ان ما يلاحظ في التقارير والدراسات الدولية يدعونا إلى الاستنتاج ان هناك نسبة لا يستهان بها من شـريحة الشباب الذكور خصوصاً وعلى مختلف مستوياتهم التعليمية قد هاجر إلى خارج العراق[1].

إذ ان عقودا من عدم الاستقرار في العراق، أسست لهذا التوجه وهذه الرغبة لدى الشباب بالهجرة نحو الخارج. ان الدافع إلى الهجرة مركب، ولا ينحصـر في العامل الامني والمعيشـي، بل هناك عدة عوامل تتعلق بالطموح الفردي والحصول على دخل اعلى أو فرص عمل افضل، وبالرغم من عدم وجود أرقام رسمية دقيقة تفصح عما وصلت اليه البيانات عن اللاجئين العراقيين، الا ان ما يلاحظ في التقارير والدراسات الدولية يدعونا إلى الاستنتاج ان هناك نسبة لا يستهان بها من شـريحة الشباب الذكور خصوصاً وعلى مختلف مستوياتهم التعليمية قد هاجر إلى الخارج، لاسيما ارتفاع هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج وبالأخص هجرة الكفاءات العاملة في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبحث العلمي، مما كان له تداعيات سلبية عدة على أداء هذه القطاعات[2].

ومن الواضح ان النزوح والهجرة والتهجير التي حصلت بمعدلات عالية أدت إلى اختلالات مهمة في التوزيع الجغرافي للسكان. ناهيك عن تفاقم أحد مسبباتها الا وهو مؤشـر الحرمان إذ تشير خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق إلى ان نسبة الحرمان لمستوى المعيشة لعدة ميادين على مستوى العراق (29.7 %) وهي نسبة مرتفعة جدا، في المقابل نجد دليل الفقر البشـري يركز على الحرمان أكثر من تركيزه على المنجزات المتحققة في إطار المكونات الثلاثة لدليل التنمية البشـرية وهي الحرمان من التمتع بالعمر الطويل والحرمان من فرص التعليم، والحرمان من مستوى العيش اللائق في توفير مياه الشـرب وفي ضمان تغذية صحية للطفل وإن القاسم المشترك لهذه المتغيرات الفرعية، هو إنها تقيس الحالة السلبية في المجتمع، وهذا يعني أنه كلما زادت قيمة دليل الفقر البشـري، كلما زادت دلالة المؤشـر سوءاً. وقدرت قيمة الفقر البشـري في العراق بـ(18.8 %) في ضوء مكوناته الفرعية[3]. في حين بلغت نسبة الفقر حوالي (23 %) للسكان الذين هم تحت خط الفقر الرسمي، وبلغت

(1) ملخص التقرير الوطني للتنمية البشـرية، مصدر سابق، ص5.

(2) المصدر نفسه.

(3) التقرير الوطني للتنمية البشـرية، وزارة التخطيط، العراق، 2014، ص44.

فجوة الفقر والتي تشير إلى متوسط مربع الفجوة بين مستوى معيشة الفقراء وبين خط الفقر (4.5)[1]، وشكلت ظاهرة البطالة في العراق (والتي بلغت نسبتها 15.34 %)[2].

والفقر مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية ونفسـية، تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية، وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني، وإحباط نفسـي على مستوى الافراد، حيث تعد البطالة مشكلة اجتماعية تعطل القدرات البشـرية وفرص النمو والرفاه الاقتصادي، والمنظور السوسيولوجي للبطالة يعدّها ظاهره سلبية يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمحصلة لوجودها، ومن هذه الآثار الجرائم وغيرها من آثار الانحراف التي يقترن ظهورها وانتشارها بالبطالة.

ولا بد من الإشارة إلى أحد اسباب تفاقم نسب البطالة، هو وجود «الدولة الرخوة»[3] «the soft state»، والذي يشكل عائق حقيقي ضد جهود التقدم والتنمية. ولذلك يتعين اتخاذ خطوات إصلاحية شجاعة لتغييرها عن طريق تقليص حجمها وتخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية، وتركيزها على رسالتها الحقيقية، ورفع كفاءة القائمين عليها وحسن اختيارهم وإنفاذ القوانين بكل صـرامة وعدالة ومحاربة الفساد صغيراً أو كبيراً، وكذلك النفوذ والمحسوبية.

ويشير أحد المسوحات الوطنية إلى ان العلاقات الاسـرية والبنية الاجتماعية ويكشف تأثيرها على الشباب، وعن التمييز ضد الشابات يسود الاعتقاد بأن الاسـرة لم تعد المرجعية المطلقة في تكوين الشباب حين اتسعت وسائل التنشئة الاجتماعية اللاحقة لها في تأثيرها على الشباب، ويتراجع دورها بشدة في هذا العصـر الذي يتصاعد فيه المجال الافتراضي الذي تصنعه وسائل الاعلام والاتصال والتواصل[4]. الا ان الاسـرة الممتدة والعشيرة ومنظومة القيم

---

(1) الخفاجي، وليد عبد جبر (د)، مؤشـرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق، دار الفراهيدي للطباعة والنشـر والتوزيع، بغداد، 2013، ص295.

(2) المصدر نفسه، ص303.

(3) أن أول من استخدم هذا المصطلح (الدولة الرخوة) هو الاقتصادي السويدي «جونار ويعبر هذا المصطلح عن حالة الدولة التي تعاني من ترهل في جهازها الاداري الذي يستأثر باختصاصات عديدة ويضيق خناق المبادرات الفردية في حين يبدو عاجزاً عن القيام بهذه الاختصاصات والمهام لوقوعه فريسة عدم الكفاءة وسيادة الفساد كقانون داخلي ومصدر الثروة ذات طابع ريعي أو طفيلي أو غير إنتاجي وعدم احترام القانون وهذه تشكل مواصفات الدولة الرخوة. ينظر: د. فلاح خلف الربيعي، هل يمكن الخروج من حالة الدولة الرخوة في العراق، الحوار المتمدن، العدد /2921 في 2010/2/18.

(4) الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل البطالة لعام 2008، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، العراق، 2009، البيانات مستمدة من جدول (3 ـ 1)، نسخة الكترونية.

المرتبطة بها ما تزال تحظى بالأهمية في اولويات الشباب في العراق وهي اهم العوامل المؤسسية التي تمكن أو تعيق اندماجهم. إذ تعرضت الاسـرة العراقية لتغيرات بنيوية ووظيفية عميقة، الا ان منظومات القيم التقليدية التي ترسم خدود توزيع السلطة بين اعضاءها وتحدد مضمون التنشئة الاجتماعية فيها، لا تزال راسخة، فهي وحدة اجتماعية أبوية (ذكورية) من حيث تمركز السلطة وهرميتها لا يزال التمييز فيها قائماً على أساس الجنس والعمر وتحكمها التنشئة السلطوية. كما انها ممتدة، مع نزوع واضح نحو النووية والقبلية في الوقت ذاته.

وتلعب الاسـرة العربية عموما والعراقية منها بشكل خاص دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بأبنائها، وما يتاح للشاب لا يتاح للشابة، وأن ضغوط الاسـرة في الريف أشد منها في الحضـر. ومع حقيقة النزوع الفطري للشباب إلى الاستقلال فأنهم غير قادرين فهم بحاجة إلى الاسـرة والعشيرة أيضاً، مازالت من ضرورات الحماية والوساطة في حل المشكلات، وخصوصاً حين يتعرض المجتمع لأزمات متلاحقة ويصبح تأثير وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية المتمثلة بالقانون ضعيفة. ان فقدان الامن بشتى صوره يجبر الشباب عند مواجهة تحديات الاختيار بين طرفي الصـراع، فأن الاختيار سيحسم لصالح العائلة والعشيرة. إذ توفر هذه المؤسسات التقليدية كافة الضمانات الاجتماعية والنفسـية والاقتصادية والتي لا زالت الدولة ومؤسساتها المتطورة عاجزة عن تقديمها، فضلا عن انها توفر امكانية الحماية عند حدوث نزاع مع القانون أو مع السلطة. فالتناقض يمثل السمة البارزة بين طموحات الشباب ومقدرتهم على الاختيار لقيم وسلوكيات اجتماعية جديدة، فحين ان القيم الدينية تمثل جزءا أصيلاً من الفلسفة الاجتماعية.

ومن الاثار السلبية لظروف الازمات والحروب والتي أدت إلى هدم بعض القواعد الاجتماعية، ورفع المحرمات، إذ اسهمت هذه الظروف في زيادة كبيرة في العشوائيات بشكل غير معقول. ومع صعوبات الحياة وتفكك النسيج الاجتماعي، فأن كثيراً من سكانها يمارسون المتاجرة بالنساء والاعضاء البشـرية، ولأن الكثير من السكان المهجرين والنازحين من المحافظات الساخنة إلى محافظات اخرى بسبب الاوضاع الامنية، لا يملكون الوثائق الثبوتية والقانونية التي تمكنهم من الحصول على عمل، وقد أدى ذلك إلى انخفاض مستوى معيشتهم وتفاقم المشاكل الأسـرية والاجتماعية، مما أفضـى إلى انتشار الممارسات والظاهرات غير المألوفة[1].

(1) ملخص التقرير الوطني للتنمية البشـرية، مصدر سابق، ص8.

إن الوجود الفعال للدولة يتمثل في انتماء المواطنين اليها وليس لمجرد حمل جنسيتها. لكن هذه العملية في العراق كانت مبتورة بسبب التاريخ الطويل من النزاعات والحروب اللذين دمرا الفرد والنسيج الاجتماعي والمواطنة لصالح الارتداد إلى الهويات الفرعية التقليدية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

الإطار المنهجي واجراءاته الميدانية

يشكل الإطار المنهجي خطوة مهمة في عملية اجراء البحوث والدراسات العلمية ويتضمن هذا المحور عدة فقرات تبدأ بتوضيح المناهج التي اعتمدها البحث وايضاً الفرضيات المستخدمة فيها، وتحديد مجالات البحث، وتحديد العينة التي من خلالها يتم استقراء الجانب النظري للبحث وانعكاساته الميدانية سلباً أو إيجاباً، ثم وسائل جمع البيانات، يضاف إلى ذلك. عرض تبويب وتحليل البيانات الاحصائية والوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث.

ويُعّرف الإطار المنهجي للدراسة بأنه طريقة من طرائق البحث تتألف من مراحل عدة، يسير البحث العلمي المنتظم بحسبها عند دراسة مشكلة أو مسألة أو فرضية ما[1].

أولاً: مناهج البحث

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث[2]. أو هو الطريق التي يتوصل بها الإنسان بكيفية علمية منطقية منسقة مع الواقع إلى إدراك حقيقة من الحقائق التي كان يجهلها وهو السبيل إلى اكتساب المعرفة اليقينية أو حل مشكلة معينة[3].

لذلك فقد اعتمد البحث على عدد من المناهج العلمية التي بإمكانها الاحاطة بجوانب الظاهرة المدروسة للوصول لوضع سبل ناجعة لعلاجها، وهذه المناهج هي:

(1) المصدر نفسه، ص10.

(2) حمودي، سعدي شاكر(د)، علم الإحصاء وتطبيقاته في المجالين التربوي والاجتماعي، مكتبة وزارة الثقافة، عمان، 2000، ص10.

(3) حسن، عبد الباسط محمد(د)، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1971، ص200.

1. المنهج التاريخي

ويقوم هذا المنهج على مبدأ انه يصعب فهم حاضر الشـيء دون ماضيه، وذلك لأن الحاضر هو نتاج الماضي[1]. وعلى الباحث النظر إلى الماضي لتعقب حدوث الظاهرة منذ بدايتها والوقوف على عوامل تبدلها وانتقالها من وضع إلى آخر. فالظاهرة الاجتماعية لا يمكن ان تحدث في فراغ لأنها نتاج الماضي وثمرة عوامل عديدة تفاعلت بمرور الأيام وأعطتها وضعها الذي توجد عليه في الوقت الحاضر[2]. ولقد وظف هذا المنهج بين طيات الدراسة في الجانب النظري في أكثر من محور.

2.المنهج المقارن

المقارنة لغةً: هي المقايسة بين شـيئيين من خلال معرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهما، أما اصطلاحاً فتعرف المقارنة بأنها عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين (ظاهرتين) أو أكثر تمكن من تحقيق الدقة في المعلومات المستحصلة عن العلاقة بينهما أو أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهما، على أن تكون الحوادث أو الظواهر المقارن بينها محددة زمانياً ومكانياً. ويمكن أن تحتوي على معلومات كيفية أو كمية قابلة للتحليل والمقارنة. ولعل من أبرز شـروط إتباع المنهج المقارن أن تتوافر في كلا الحادثتين أوجه قابلة للمقارنة (شبهاً أو اختلافاً). وقد استخدم المنهج المقارن في دراسات ذات مواضيع عامة (كمقارنة بلد ما ببلدان أخرى) كما استخدم في مواضيع جزئية[3]. ان المنهج المقارن يستعمل في جميع مراحل البحث كما انه يشكل جزءا من الملاحظة ويستطيع في الوقت نفسه ان يوحي بفرضيات وأحيانا بالتحقق منها كما انه ينطوي على الوصف والتصنيف والتفسير[4].

وقد وظف الباحث هذا المنهج في مقارنة إجابات المبحوثين الذكور بالإناث وايضا بين افراد العينة بشكل عام كونهم ينتمون لبيئات اجتماعية مختلفة وفي مقارنة أزمات الشباب في البيئة العربية مع العراق.

(1) وجيه، محجوب (د)، البحث العلمي ومفاهيمه، 2002، ص 35.

(2) ابراهيم، العسل (د)، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر، بيروت، 1997، ص117.

(3) الحسن، احسان محمد (د)، والحسني، عبدالمنعم (د)، طرق البحث الاجتماعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشـر، جامعة الموصل، 1982، ص122.

(4) بحث في المنهج المقارن منشور على الرابط الالكتروني الاتي http://belimour.ahlamontada.com/t56_topic

3. منهج المسح الاجتماعي:

يُعدُّ المسح الاجتماعي الوصفي منهجاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات أو استبانات مقننة، وذلك بغرض الحصول على معلومات عن أعداد كبيرة من المبحوثين يمثلون مجتمعاً معيناً، وهو بذلك يسعى إلى الكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية وعادة ما يستخدم أسئلة تستفسر عن معلومات عن بعض الخصائص التي يكتسبها الفرد من خلال عضويته في جماعة اجتماعية (مثل السن، النوع، المهنة، التحصيل الدراسي....) وان يحدد كيف ترتبط هذه الخصائص بأنماط سلوكية معينة أو باتجاهات معينة يرغب الباحث في دراستها ثم يقوم بتفسير العلاقات التي ظهرت له من خلال الدراسة المسحية الوصفية، وغالباً ما يكون لدى الباحث بعض التصورات عن سبب أو أسباب سلوك معين أو معتقد معين على هيأة فروض ومن ثم فانه يستخدم البيانات التي جمعها من الدراسة المسحية ليختبر تلك الفروض[1].

إن الدراسات المسحية تختلف في مجالها فقد تكون واسعة تشمل بلدان عدة أو ضيقة تقتصر على ظاهرة ما من مجتمع معين، وقد تجمع البيانات من كل عضو في مجتمع الدراسة (المسح الشامل) أو من عينة منتقاة بدقة (المسح بالعينة) وقد تجمع البيانات التي تتعلق بعدد كبير من العوامل المناسبة، أو يقتصر على عوامل قليلة ومنتقاة ويتوقف مجال الدراسة وعمقها بصفة أساسية على طبيعة المشكلة[2].

وقد اعتمد هذا المنهج في الجانب الميداني من الدراس مستخدماً المسح بطريقة العينة في ثلاث جامعات في «محافظات مختلفة».

4. المنهج الإحصائي (الكمي)

هو منهج يقدم للباحث المادة الخام التي تساعده على التفسير والتنبؤ من خلال معالجته النواحي الخاضعة للتحليل الكمي القياسي، لذا فإمكانية تطبيق هذا المنهج مرهونة بإمكانية التعبير عن الظواهر تعبيراً رقمياً، فذلك التعبير يهيئ للباحث امتلاك أسلوب موضوعي يبعده عن التحيز، ولا تقف قدرات هذا المنهج عند ذلك فحسب،

(1) حافظ، ناهدة عبد الكريم (د)، من الميثولوجيا الى العلم دراسة في مناهج علم الاجتماع، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان، 2012، ص189.

(2) الجوهري، محمد محمود(د)، أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، 2009، ص217-218.

بل تتخطاه إلى إيصال الباحثين إلى نتائج قابلة للتعميم فيصبحون قادرين على إقامة النظريات وتحديد سير الأحداث[1].

وقد وظف هذا المنهج في الدراسة الحالية في تحليل البيانات المتجمعة وتفسيرها من المسح الاجتماعي بواسطة الاستبانة.

ثانياً: فرضيات البحث

على الرغم من الاعتقاد السائد لدى بعض الباحثين والذي يقـضي بعدم استخدام الفرضيات في البحوث ذات الطابع النظري، وإن الفرضيات غالباً ما تكون موضوع اهتمام البحوث التجريبية التي تسعى إلى إثبات صحتها أو نفيها. إلا أن أغلب البحوث النظرية والميدانية وعلى حد سواء لم تتمكن من الاستغناء عن هذه التقنية المنهجية، إذ أن اعتماد فرضية أو عدد من الفرضيات تعمل على توجيه الباحث إلى المعلومات المباشـرة المتعلقة بموضوع الدراسة وتساعده على السير في المآرب التي تعينه على إيجاد حل لإشكاليات البحث أصبحت من ضرورات المنهج العلمي[2].

وعندما تحتوي الفرضية على متغيرين فأكثر فإن الطرائق أو الأساليب الوصفية تعطي مرونة للباحث في اختبار تلك الفرضية[3].

ولقد قام الباحث ببناء الدراسة الميدانية على سبع فرضيات عامة تم صياغتها على النحو الآتي:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أزمات الشباب وانحرافهم عن معايير المجتمع وشعورهم بالاغتراب.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نجاح ثقافة المجتمع في التعبير عن طموحات الشباب.

(1) فان دالين، ديو بولد ب، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: د. نبيل محمد نوفل وآخرون، مكتبة الانجلو المصـرية، القاهرة، 1993، ص318.

(2) حمودي، سعدي شاكر(د)، مبادئ علم الإحصاء وتطبيقاته في المجالين التربوي والاجتماعي، مصدر سابق، ص11.

(3) سليمان، محمود محمد(د)، الماوردي وعلم الاجتماع السياسي، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص15.

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التطور العولمي والتكنولوجي ومساهمته في نمو وتشكيل ثقافة جديدة خاصة بالشباب ساهمت في ازدواجية السلوك لديهم والانحلال القيمي.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الازمات التي يمر بها المجتمع واضعاف درجة الانتماء الوطني لدى بعض الشباب.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تأثير الغزو الثقافي والاعلام المعولم وتهميش الشباب وابتعادهم عن تحديد اهدافهم.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وسائل الاتصال الحديثة ودورها في انتشار حركات التطرف ونشر الافكار التكفيرية بين الشباب.
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين النظام التعليمي وقدرته على تنمية الشعور بالانتماء الوطني.

ثالثاً: مجالات البحث:

تضمنت مجالات البحث ثلاثة هي:

أولاً: المجال البشري: شمل هذا المجال طلبة اقسام علم الاجتماع في كليات الآداب في ثلاث جامعات هي (بغداد، بابل، واسط) من خلال اختيار عينة عشوائية بحجم (300) طالب وطالبة جامعيين ولمختلف المراحل الدراسية.

ثانياً: المجال المكاني: يقصد به التحديد الجغرافي للمنطقة التي أجريت فيها الدراسة وشملت أقسام علم الاجتماع في كليات الآداب في ثلاث جامعات هي بغداد، وبابل، واسط.

ثالثاً: المجال الزماني: ونعني به تحديد مرحلة الدراسة بوقت معين تمت فيه الدراسة فقد أمتد الجانب الميداني للفترة من 10 /2016/12 ـ 12 /3 /2017.

رابعا: اختيار نوعية العينة وتحديد مجتمع الدراسة

أ. اختيار نوعية العينة

لما كان من العسير في كثير من البحوث الاجتماعية القيام بدراسة شاملة لجميع المفردات التي تدخل في البحث، فإن الباحث لا يجد وسيلة اخرى يستطيع الاعتماد عليها سوى الاكتفاء

بعدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والامكانيات المتوفرة لديه، ثم يقوم بدراسة هذه الحالات الجزئية، ويحاول تعميم صفاتها على المجتمع الكبير[1]. وتعرف طريقة جمع البيانات من جميع المفردات التي تدخل في البحث بطريقة الحصر الشامل، بينما تعرف الثانية بطريقة العينة[2].

ولقد قام الباحث باختيار طريقة العينة لما توفره من جهد ووقت وامكانيات وتعرف العينة بأنها ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية بحيث تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً[3]. كما تعني أيضا انعكاساً شاملًا لصفات مجتمع الأصل إنما بشكل مصغر[4].

لذا يجب مراعاة الدقة والصدق في اختيار العينة بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة لأن النتائج والخصائص التي سيتم التوصل اليها سوف تعمم على مجتمع الدراسة بأكمله. ولقد اعتمد الباحث في تصميم عينة الدراسة على اختيار نوعيتها وتحديد حجمها.

والعينة التي تم اختيارها هي عينة عشوائية بسيطة من طلبة اقسام علم الاجتماع في كليات الآداب لثلاث جامعات كما أسلفنا. إذ يقوم الباحث في هذا النوع بتصنيف مجتمع البحث أو تقسيمه إلى مجموعات على وفق الفئات التي ينطوي عليها متغير معين أو عدة متغيرات ثم يختار عيناته اختياراً عشوائياً من كل مجموعة أو طبقة من الطبقات أو التخصص العلمي التي قام بتصنيفها[5].

ب. تحديد مجتمع الدراسة

إن تحديد المجتمع الذي ستجرى عليه الدراسة الميدانية هو أحد الشـروط الأساسية لنجاح أية دراسة، وهو إجراء ضروري يسبق عملية جمع البيانات فهو الذي يحدد طبيعة

(1) Mark L. Mitchell and Jahina M. Jolley, Research Design, (Canada, Copy Right, Wads Worth, A division, of Thomspn Learning INC,1998, P.143.

(2) حسن، عبد الباسط محمد (د)، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص 251.

(3) السماك، محمد أزهر سعيد(د)، وآخرون، أصول البحث العلمي، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986، ص51.

(4) عمر، معن خليل (د)، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص 118.

(5) جلبي، علي عبد الرازق(د) وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص361.

البيانات المطلوبة ويعين مصادرها وأساليب جمعها ويساعد على الوصول إلى نتائج دقيقة[1]. فلا بد أن يكون تحديد ذلك المجتمع هو الخطوة الأولى في الجانب الميداني من الدراسة.

وبالاعتماد على قائمة بأسماء وأماكن انتساب افراد العينة في (الإطار الإحصائي للدراسة) الذي تم الحصول عليه من قسم الاحصاء في هذه الجامعات، إذ بلغ مجموع طلبة اقسام علم الاجتماع في كليات الآداب لثلاث جامعات (1407)، وتم سحب نسبة (21 %) من حجم المجتمع الاصلي وبلغ عددها (296) وتم تقريبه للسهولة إلى (300) طالب وطالبة من اختصاصات علم الاجتماع المختلفة في هذه الجامعات لتوفير الوقت والجهد والمال عقبها توزيع استمارة الاستبانة على الطلبة من كلا الجنسين ولكافة المراحل الدراسية وتعد هذه النسبة عالية جدا وكافية لتمثيل مجتمع الدراسة الاصلي تمثيلا كبيرا كونه يعد مجتمعا متجانسا في اغلب خصائصه. والجدول أدناه يبين ذلك:

جدول (1): حجم العينة المأخوذة من مجتمع البحث الاصلي الذي أجريت فيه الدراسة

المرحلة القسم الكلية الجامعة	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة	المجموع	نسبة العينة من المجتمع الاصلي	حجم العينة الفعلي
اجتماع-آداب ـ بغداد	158	165	180	153	656	21 %	138
اجتماع ـ آداب ـ بابل	83	82	90	115	370	21 %	78
اجتماع ـ آداب ـ واسط	93	62	78	148	381	21 %	80
المجموع	334	309	348	416	1407	21 %	296

خامسا: الدراسة الاستطلاعية وصدق وثبات الاستبانة

تمتاز الدراسة الاستطلاعية بأن لها أهمية كبيرة فمن اجل معرفة الوقوف والتشخيص الصحيح على أزمات الشباب، كان لابد من القيام بالدراسة الاستطلاعية التي تضمنت سؤال مفتوح موجه إلى (10) طالب وطالبة.

(1) العتابي، جبر مجيد (د)، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص81.

س/هل تعتقد ان الازمات الخارجية والداخلية التي تعاني منها المجتمعات الخارجة من الصـراع في العالم العربي عموما والعراق منها بشكل خاص على مختلف الاصعدة لها انعكاسات سلبية على تفاقم أزمات الشباب وتشكيل ثقافاتهم في عصـر العولمة؟

وقد فرغت الإجابات وجرى تحويلها إلى أسئلة، وبذلك اكتمل الشكل الأولي للاستبانة ثم اتبعت إجراءات الصدق والثبات بغية الخروج باستبانة دقيقة وقادرة على القياس وفيما يلي تبيان لهذه الإجراءات:

صدق الاستبانة (Validity)

إن مفهوم الصدق يشير إلى درجة مقدرة أدوات القياس على قياس ما يراد لها قياسه بالفعل[1]، وهذا يعني انه كلما كانت أداة جمع المعلومات قادرة على قياس ما صممت من اجله فإنها ستكون أكثر صدقاً.

ولمعرفة درجة صدق الاستبانة فان الباحث يعرضها أثناء مرحلة إعدادها على مجموعة من الخبراء في المادة العلمية لموضوع بحثه، ويعتبر دور الخبير العلمي في غاية الأهمية لضمان نجاح وسيلة جمع البيانات إذ انه سيدرس جانبين هامين هما الشكل العام لتكوين الاستبانة وترتيب الأسئلة وصياغتها كما يتأكد من عدم غموضها. لذا فان الباحث قام بعرض الاستبانة على (10) خبراء في مجال الاختصاص في علم الاجتماع، وبعد جمع استمارات البحث، أخضعت إجابات الخبراء للمعالجة الإحصائية باستخدام قانون النسبة المئوية، ثم استخرجت درجة صدق الاستمارة بواسطة استخدام قانون التناسب التي بلغت (90)، مما يدل على إن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ثبات الاستبانة (Reliability)

يشير مفهوم الثبات إلى ان اتساق أداة القياس وإمكانية حصولها على نفس الإجابات (إجابات ثابتة) في حال استخدامها لأكثر من مرة في العينة ذاتها خلال مدة زمنية معينة، وعليه فان عملية اختبار الاستبانة بواسطة إعادة تطبيقها على مجموعة من أعضاء مجتمع البحث تكشف عن قدرتها على القياس وتعرف الباحث بأخطاء الصياغة أو التصميم كما

(1) شحادة، نعمان (د)، التحليل الإحصائي في الجغرافية والعلوم الاجتماعية، دار صفا للنشـر والتوزيع، عمان، 2011، ص64.

تعطيه فرصة التعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات بشكل تقريبي وماهية التعديلات اللازمة[1].

إن القيام بهذه الخطوة قبل تطبيق الاستبانة على نطاق واسع هو أمر في غاية الأهمية، إذ انه يجنب الباحث الحصول على إجابات مختلفة لا يتمكن من اعتمادها في قياس صحة فروضه أو بطلانها لعدم ثبات أداة جمع البيانات التي استخدمها[2].

لذا قام الباحث بعرض الاستبانة على عينة مكونة من (20) طالب وطالبة وأعادت العملية مرة أخرى بعد مضـي خمسة عشـر يوماً، وحددت درجة الاختبار الأول والاختبار الثاني بحيث يحصل كل مبحوث على استمارتين تحملان الرقم نفسه، وتم استخدام معامل الارتباط حسب معادلة بيرسون التي دلت على أنّ قيمة معامل الثبات هو (+0.9) وهذا يوضح أنّ الاستبانة تحظى بدرجة عالية من الثبات مما ساعد الباحث على اعتماد الاستمارة بصيغتها النهائية لجمع المعلومات والبيانات من مجتمع الدراسة.

سادساً: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

جدول (2): توزيع النوع لوحدات عينة البحث

النوع	التكرار	%
ذكر	150	50
أنثى	150	50
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه ان نسبة الذكور من حدات العينة بلغ (150) مبحوثاً وبنسبة (50 %)، في بلغت نسبة الاناث من وحدات العينة (150) مبحوثة وبنسبة (50 %) علماً ان استمارة الاستبانة وزعت بطريقة عشوائية على وحدات عينة البحث

(1) الجوهري، محمد محمود (د)، أسس البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص185.

(2) زكي، جمال (د)، وياسين، السيد، أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1963، ص243.

جدول (3) توزيع الفئات العمرية لأفراد عينة البحث

الفئات العمرية	التكرار	%
19-18	80	26.7
21-20	75	25
23-22	70	23.3
25-24	60	20
26 فأكثر	15	5
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه ان توزيع الفئات العمرية لأفراد عينة البحث انحـصـرت ضمن الطلبة من كلا الجنسـين لثلاث جامعات وللاختصاصات العلمية والانسانية ولجميع المراحل الدراسية، إذ بلغت الفئة العمرية (18-19) سنة (80) مبحوثا ومبحوثة وبنسبة (26.7 %) والفئة العمرية (20-21) سنة (75) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (25 %)، أما الفئة العمرية (22-23) سنة بلغت (70) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (23.3 %)، والفئة العمرية (24-25) سنة بلغت (60) مبحوثا ومبحوثة وبنسبة (20)، في حين بلغت فئة (26 سنة فأكثر) (15) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (5 %). باعتبار ان هذه الفئة تتسم بنوع من الوعي وهي مستهدفة أكثر من غيرها للتعرض لمخاطر الازمات وتيارات العولمة وانعكاساتها السلبية في التأثير على نمو وتشكيل شخصياتهم.

جدول (4): توزيع وحدات العينة على الجامعة/الكلية/القسم

الجامعة /الكلية/ القسم العلمي	التكرار	%
اجتماع/آداب/بغداد	100	33.3
اجتماع/آداب/بابل	100	33.3
اجتماع /آداب /واسط	100	33.3
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه انه تم البحث الميداني في ثلاث جامعات هي جامعة بغداد في كليات التربية واللغات بواقع (100) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (33.3 %)، والجامعة التكنولوجية في أقسام هندسة الكهرباء والهندسة المدنية وبواقع (100) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (33.3 %)، وجامعة واسط في كليات الآداب وكلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وايضاً بواقع (100) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (33.3 %).

جدول (5): الانحدار الاجتماعي لوحدات العينة

الانحدار الاجتماعي	التكرار	%
ريف	70	23.3
حضر	230	76.7
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه ان نسبة المبحوثين الذين ينحدرون من الريف بلغت (70) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (23.3 %)، أما نسبة الذين ينحدرون من الحضر فكانت (230) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (76.7 %) من وحدات عينة البحث، مما يدل على ان اغلب وحدات العينة ذو انحدار حضري.

جدول (6): اجابات وحدات العينة بأن الازمات تؤدي إلى الانحراف عن معايير المجتمع

أزمات الشباب-الانحراف ـ المعايير	التكرار	%
نعم	256	85.3
لا	44	14.7
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه ان الذين اجابوا ب (نعم) كانوا (256) مبحوثا ومبحوثة وبنسبة (85.3 %)، اما الذين اجابوا ب(لا) فكان (44) وبنسبة (14.7 %)، يتضح ان اغلبية وحدات عينة البحث أكدت على أن الازمات تؤدي إلى الانحراف عن معايير المجتمع.

جدول (7): اجابات وحدات العينة حول العلاقة بين أزمات المجتمع وشعور الشباب بالاغتراب وعدم تمثلهم لأهداف المجتمع.

شعور الشباب بالاغتراب وعدم تمثلهم لأهداف المجتمع	التكرار	%
نعم	246	82
لا	54	18
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه ان اجابات المبحوثين أشارت إلى ان الذين أجابوا ب(نعم) كانوا (246) مبحوثا ومبحوثة من مجموع العينة البالغ (300) وبنسبة (82 %) بأن شعور الشباب بالاغتراب يؤدي إلى عدم تمثلهم لأهداف مجتمعهم أو صمودهم فكرياً حاضراً ومستقبلاً أما الذين رفضوا ذلك فكان عددهم (54) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (18 %)، مما يدل على ان الشعور

بالاغتراب عامل مساعد لانحراف الشباب عن اهداف المجتمع بسبب عدم تلبية طموحاتهم ورعايتهم.

جدول (8): اجابات وحدات العينة حول احتمالية نجاح ثقافة المجتمع في التعبير عن طموحات الشباب

نجاح ثقافة المجتمع في التعبير عن طموحات الشباب	التكرار	%
نعم	106	35.3
لا	194	64.7
المجموع	300	100

يبين الجدول اعلاه ان عدد المبحوثين الذين يؤيدون نجاح ثقافة المجتمع في التعبير عن ثقافة الشباب كانوا (106) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (35.3 %)، فيما كان عدد الذين أكدوا بأن ثقافة المجتمع فشلت في التعبير عن الشباب (194) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (64.7 %) وهم الاغلبية مما يفسر لنا من خلال آراء المبحوثين وهم شباب أن ثقافة المجتمع لا تلبي طموحاتهم ولا تعبر عن آمالهم.

جدول (9): اجابات وحدات العينة حول مساهمة العولمة في نمو وتشكيل ثقافة جديدة خاصة بالشباب ساهمت في ازدواجية السلوك لديهم

مساهمة العولمة في نمو ازدواجية السلوك لدى الشباب	التكرار	%
نعم	204	68
لا	96	32
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه ان (204) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (68 %) أيدوا مساهمة العولمة في نمو وتشكيل ثقافة جديدة خاصة بالشباب ساهمت في ازدواجية السلوك لديهم، و(96) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (32 %) رفضوا ذلك، نستنتج بأن للعولمة وآلياتها انعكاسات خطيرة في تشكيل ثقافة خاصة بالشباب تخللها ازدواجية في سلوك الذي لا يتناغم مع ثقافة مجتمعهم.

جدول (10): اجابات وحدات العينة حول الجهل بأصالة ثقافتنا خلق بلبلة ثقافية متأرجحة

الجهل بأصالة ثقافتنا خلق بلبلة ثقافية متأرجحة	التكرار	%
نعم	224	74.7
لا	76	25.3
المجموع	300	100

يتبين لنا من الجدول اعلاه بأن (224) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (74.7 %) أكدوا أن الجهل بأصالة ثقافاتنا خلق داخلنا بلبلة ثقافية متأرجحة بين الثقافة التقليدية والثقافة الوافدة، و(76) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (25.3 %) نفوا ذلك، يتضح لنا من تحليل اجابات المبحوثين بأن الاغلبية يعتقدون ان الانقياد للثقافة الوافدة والجهل بأصالة ثقافاتنا خلق حالة من التأرجح وعدم الثبات لدى فئة الشباب نتيجة ذلك الانقياد للغرب.

جدول (11): اجابات وحدات العينة حول مساهمة التطور العولمي في انحلال القيم

مساهمة التكرار التطور العولمي في انحلال القيم	التكرار	%
نعم	188	62.7
لا	112	37.3
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه بأن (188) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (62.7 %) بأن التقدم العولمي ساهم في انحلال القيم وغياب المضمون الثقافي في مجتمعاتنا، و(112) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (37.3 %) رفضوا ذلك، مما يفسر لنا ان النسبة الاكبر من وحدات العينة يؤيدون بأن ان التقدم المضطرد في وسائل الاتصال المعولمة وما يدور ضمن فلك العولمة ساهمت بشكل كبير في انحلال القيم وغياب المضمون الثقافي الذي يتصدى لتيار العولمة الممتد دون استئذان.

جدول (12): اجابات وحدات العينة تجاه هجرة الشباب

هجرة الشباب حل للازمات	التكرار	%
نعم	97	32.3
لا	203	67.7
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه ان (97) مبحوثاً ومبحوثة من مجموع وحدات العينة وبنسبة (32.3 %) أكدوا بأن هجرة الشباب هي أحد الحلول لأزماتهم، في حين كانت عدد الذين رفضوا ذلك (203) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (67.7 %) مما يفسر لنا بان هجرة الشباب ليست حلاً لأزماتهم بل هي هروباً منها.

جدول (13): اجابات وحدات العينة حول الازمات واضعاف الانتماء الوطني

الازمات واضعاف الانتماء الوطني	التكرار	%
نعم	190	63.3
لا	110	36.7
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه ان (190) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (63.3 %) يؤيدون ان الازمات التي يمر بها العراق ساهمت في اضعاف الانتماء الوطني لدى بعض الشباب في حين أجاب (110) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (36.7 %) بالرفض، واعتماداً على رأي الاغلبية في الميدان يفسر لنا الانعكاسات السلبية على درجة الانتماء الوطني لدى فئة الشباب كونهم يشعرون بالتهميش والضياع والفقر.

جدول (14): اجابات وحدات العينة حول الغزو الثقافي وتهميش الشباب

الغزو الثقافي وتهميش الشباب	التكرار	%
نعم	216	72
لا	84	28
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه ان (216) وبنسبة (72 %) من حجم وحدات عينة البحث أجابوا ب(نعم) و(84) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (28 %) أجابوا بالرفض، مما يفسر لنا رأي أغلبية المبحوثين بأن الغزو الثقافي والاعلام المعولم ساهم في تهميش الشباب وابتعادهم عن تحديد اهدافهم.

جدول (15): اجابات وحدات العينة حول مساهمة وسائل الاتصال في انتشار حركات التطرف بين الشباب

مساهمة وسائل الاتصال في انتشار حركات التطرف بين الشباب	التكرار	%
نعم	252	84
لا	48	16
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه بأن (252) من حجم وحدات عينة البحث وبنسبة (84 %) أجابوا ب(نعم) و(48) وبنسبة (16 %) أجابوا بالنفي، مما يفسر لنا ان وسائل الاتصال الحديثة ساعدت في انتشار حركات التطرف ونشر الافكار التكفيرية بين الشباب.

جدول (16): اجابات وحدات العينة حول قدرة النظام التعليمي على تنمية الشعور بالانتماء

قدرة النظام التعليمي على تنمية الشعور بالانتماء	التكرار	%
نعم	205	68.3
لا	95	31.7
المجموع	300	100

يبين لنا الجدول في اعلاه بأن (205) من حجم وحدات عينة البحث وبنسبة (68.3 %) أجابوا ب(نعم) و(95) مبحوثاً ومبحوثة أجابوا بالنفي، مما يفسر لنا من خلال الميدان واعتماداً على رأي الاغلبية أن النظام التعليمي قادر على تنمية شعور الافراد بالانتماء لارتفاع درجة الوعي لديهم.

جدول (17): اجابات وحدات العينة حول النتائج المحتملة لحقوق الشباب على المجتمع

النتائج المحتملة لحقوق الشباب على المجتمع	التسلسل المرتبي	التكرار	%
توفير فرص العمل	1	93	31
توفير الامن الاجتماعي	2	69	23
استثمار اوقات الفراغ في تنمية قدراتهم	3	34	11.3
الارتقاء بهم فكراً وعلماً	4	29	9.7
توفير المثل والقدوة	5	28	9.3
التنشئة الاسرية والاجتماعية الصحيحة	6	26	8.7
إعطاء الفرصة للتعبير	7	21	7
المجموع	----	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه ان التسلسل المرتبي للنتائج المحتملة لحقوق الشباب على المجتمع فتوفير فرص العمل جاء بالمرتبة الاولى إذ أجاب (93) من حجم وحدات العينة وبنسب (31 %)، وتوفير الامن الاجتماعي جاء ثانياً أجاب (69) مبحوثاً ومبحوث وبنسب (23 %)، واستثمار أوقات الفراغ في تنمي قدراتهم جاء ثالثاً إذ أجاب (34) مبحوثاً ومبحوث وبنسبة (11.3 %)، والارتقاء بالشباب فكراً وعلماً جاء رابعاً إذ أجاب (29) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (9.7 %)، وتوفير المثل والقدوة جاء خامساً إذ أجاب (28) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (9.3 %)، والتنشئة الاسرية والاجتماعية الصحيحة جاءت بالمرتبة السادسة إذ أجاب (26) مبحوثاُ ومبحوثة وبنسبة (8.7 %)، واعطاء الفرصة للتعبير جاءت بالمرتبة السابعة والاخيرة إذ أجاب (21) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (7 %) من مجموع حجم العينة.

جدول (18): اجابات وحدات العينة حول النتائج المحتملة للتوظيف السليم للإعلام الناجح

النتائج المحتملة للتوظيف السليم للإعلام الناجح	التسلسل المرتبي	التكرار	%
تنمية الثقة في نفوس الشباب وتحمل المسؤولية	1	133	44.3
غرس روح الانتماء وحب الوطن	2	81	27
دعم القيم الاسرية لدى الشباب	3	50	16.7
دعم القيم الدينية والثقافية	4	36	12
المجموع	---	300	100

يبين لنا الجدول اعلاه ان التسلسل المرتبي للنتائج المحتملة للتوظيف السليم للإعلام الناجح، إذ جاءت تنمية الثقة في نفوس الشباب وتحمل المسؤولية بالمرتبة الاولى إذ أجاب (133) من مجموع وحدات العينة وبنسبة (44.3 %)، وجاء بالمرتبة الثانية غرس روح الانتماء وحب الوطن إذ أجاب (81) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (27 %)، ودعم القيم الاسرية لدى الشباب جاء ثالثاً إذ أجاب (50) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (16.7 %)، ودعم القيم الدينية والثقافية بالمرتبة الرابعة إذ أجاب (36) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (12 %) من حجم وحدات عينة البحث.

جدول (19): إجابات وحدات العينة حول النتائج المحتملة لحقوق المجتمع على الشباب

النتائج المحتملة لحقوق المجتمع على الشباب	التسلسل المرتبي	التكرار	%
الدفاع عن الوطن	1	140	46.7
العمل من اجل التنمية	2	79	26.3
بناء أنفسهم من اجل مجتمعهم	3	45	15
التمسك بثقافته والتعبير عنها	4	36	12
المجموع	---	300	100

يبين الجدول اعلاه ان التسلسل المرتبي للنتائج المحتملة لحقوق المجتمع على الشباب إذ جاء احتمال الدفاع عن الوطن بالتسلسل المرتبي الاول إذ أجاب (140) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (46.7 %)، والعمل من اجل التنمية جاء ثانياً إذ أجاب (79) من مجموع وحدات عينة البحث وبنسبة (26.3 %)، وبناء أنفسهم من اجل مجتمعهم إذ أجاب (45) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (15 %)، والتمسك بثقافته والتعبير عنها إذ أجاب (36) مبحوث ومبحوثة وبنسبة (12 %).

جدول (20): اجابات وحدات العينة حول النتائج المحتملة لتحول ثقافة الشباب بسبب التبادل الثقافي

النتائج المحتملة لتحول ثقافة الشباب بسبب التبادل الثقافي	التسلسل المرتبي	التكرار	%
اتساع الفجوة بينهم وبين المجتمع	1	75	25
تفاقم نسب البطالة والفقر	2	60	20
عدم وضوح المعايير	3	48	16
تشظي الهوية وتعدد الانتماءات مع تنامي الازمات والارهاب	4	37	12.4
تفشي ظاهرة المخدرات والادمان عليها	5	36	12
الادمان على وسائل التواصل الاجتماعي	6	25	8.3
عند رفضها أو اهمالها من قبل جيل الآباء أو الاجداد	7	19	6.3
المجموع	---	300	100

يبين الجدول اعلاه ان التسلسل المرتبي للنتائج المحتملة لتحول ثقافة الشباب بسبب التبادل الثقافي إذ جاء بالتسلسل المرتبي الاول احتمال أتساع الفجوة بينهم وبين المجتمع إذ أجاب (75) مبحوثاً ومبحوثة من حجم وحدات عينة البحث وبنسبة (25 %)، وتفاقم نسب البطالة والفقر جاء ثانياً إذ أجاب (60) من حجم وحدات العينة وبنسبة (20 %)، وجاء ثالثاً

عدم وضوح المعايير إذ أجاب (48) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (16 %)، وتشظي الهوية وتعدد الانتماءات مع تنامي الازمات والارهاب جاء رابعاً إذ أجاب (37 %) وبنسبة (12.4 %)، وجاء خامساً احتمال تفشـي ظاهرة المخدرات والادمان عليها إذ أجاب (36) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (12 %)، وسادساً الادمان على وسائل التواصل الاجتماعي إذ أجاب (25) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (8.3 %)، واخيرا بالمرتبة السابعة جاء ثقافة الشباب عند رفضها من قبل جيل الآباء او الاجداد إذ أجاب (19) وبنسبة (6.3 %) من حجم وحدات عينة البحث.

جدول (21): اجابات وحدات العينة حول النتائج المحتملة لسلبيات العولمة

النتائج المحتملة لسلبيات العولمة	التسلسل المرتبي	التكرار	%
تهميش الشباب وتشتت هويتهم الوطنية	1	100	33.3
بث ثقافة التطرف والتعصب	2	80	26.7
نشـر ثقافة الاستهلاك والسيطرة على الاسواق المحلية	3	36	12
التدمير المقصود للشعوب	4	31	10.3
سحق الثقافات المحلية وزيادة الاغتراب	5	29	9.7
تهديد الامن الفكري والاجتماعي لفئة الشباب	6	24	8
المجموع	---	300	100

يبين الجدول اعلاه ان التسلسل المرتبي للنتائج المحتملة إذ جاء بالتسلسل المرتبي الاول تهميش الشباب وتشتت هويتهم الوطنية، إذ أجاب (100) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (33.3 %)، وأشـر بالمرتبة الثانية بث ثقافة التطرف والتعصب إذ أجاب (80) وبنسبة (26.7 %)، وبالمرتبة الثالثة نشـر ثقافة الاستهلاك والسيطرة على الاسواق المحلية إذ أجاب (36) وبنسبة (12 %)، وجاء رابعاً التدمير المقصود للشعوب إذ أجاب (31) وبنسبة (10.3 %)، وجاء خامسا احتمال سحق الثقافات المحلية وزيادة الاغتراب، إذ أجاب (29) وبنسبة (9.7 %)، وأشـر بالتسلسل المرتبي السادس احتمالية تهديد الامن الفكري والاجتماعي لفئة الشباب إذ أجاب (24) مبحوثاً ومبحوثة وبنسبة (8 %) من حجم وحدات عينة البحث.

سابعاً: مناقشة فرضيات البحث

الفرضية الأولى: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (149.9) وهي أعلى من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %). أذن هناك

فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نقبل فرضية البحث التي تؤيد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أزمات الشباب وانحرافهم عن معايير المجتمع وشعورهم بالاغتراب.

الفرضية الثانية: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (1.9) وهي أقل من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %). إذن ليس هناك فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نرفض فرضية البحث التي تقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح ثقافة المجتمع في التعبير عن طموحات الشباب).

الفرضية الثالثة: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (38.88) وهي أعلى من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %) إذن هناك فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نقبل فرضية البحث التي تقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطور العولمي والتكنولوجي ومساهمته في تطوير وتشكيل ثقافة جديدة خاصة بالشباب ساهمت في ازدواجية السلوك والانحراف القيمي).

الفرضية الرابعة: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (21.34) وهي أعلى من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %). إذن هناك فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نقبل فرضية البحث التي تقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات التي يمر بها المجتمع وأضعاف درجة الانتماء الوطني لدى الشباب).

الفرضية الخامسة: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (58.08) وهي أعلى من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %) إذن هناك فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نقبل فرضية البحث التي تقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تأثير الغزو الثقافي والأعلام المعلوم وتهميش الشباب وابتعادهم عن تحديد أهدافهم).

الفرضية السادسة: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (138.72) وهي أعلى من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %) إذن هناك فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نقبل فرضية البحث التي تقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسائل الاتصال الحديثة ودورها في انتشار حركات التطرف ونشـر الأفكار التكفيرية بين الشباب).

الفرضية السابعة: بعد اختبار الفرضية تبين بأن القيمة المحتسبة لكاي سكوير هي (40.34) وهي أعلى من القيمة الجدولية (3.84) بدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95 %). أذا هناك فرق معنوي بين البيانات الحقيقية والمتوقعة، لذا نقبل فرضية البحث التي تقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام التعليمي وقدرته على تنمية الشعور بالانتماء الوطني).

أما بالنسبة لجدول توزيع فئات أعمار المبحوثين: فقد تبين بأن متوسط أعمار عينة البحث بلغ (21.8) سنة، وبانحراف معياري قدره (2.4) سنة.

ثامناً: الاستنتاجات

1. أشارت نتائج البحث الميداني إلى ان يتضح ان اغلبية وحدات عينة البحث أكدت على أن الازمات تؤدي إلى انحراف الشباب عن معايير المجتمع.

2. وأكدت نتائج البحث الميداني بأن شعور الشباب بالاغتراب يؤدي إلى عدم تمثلهم لأهداف مجتمعهم أو صمودهم فكرياً حاضراً ومستقبلاً، مما يدل على ان الشعور بالاغتراب عامل مساعد لانحراف الشباب عن اهداف المجتمع بسبب عدم تلبية طموحاتهم ورعايتهم.

3. أشارت نتائج البحث الميداني ان اغلب افراد عينة البحث (وهم شباب) أيدوا بأن ثقافة المجتمع فشلت في التعبير طموحاتهم ولا تعبر عن آمالهم.

4. فيما أشارت نتائج البحث الميداني ان اغلب افراد عينة البحث أيدوا مساهمة العولمة في نمو وتشكيل ثقافة جديدة خاصة بالشباب ساهمت في ازدواجية السلوك لديهم، نستنتج بأن للعولمة وآلياتها انعكاسات خطيرة في تشكيل ثقافة خاصة بالشباب تخللها ازدواجية في سلوك الذي لا يتناغم مع ثقافة مجتمعهم.

5. في حين أشارت نتائج البحث الميداني ان اغلب افراد عينة البحث أكدوا أن الجهل بأصالة ثقافاتنا خلق داخلنا بلبلة ثقافية متأرجحة بين الثقافة التقليدية والثقافة الوافدة يتضح لنا من تحليل اجابات المبحوثين بأن الاغلبية يعتقدون ان الانقياد للثقافة الوافدة والجهل بأصالة ثقافاتنا خلق حالة من التأرجح وعدم الثبات لدى فئة الشباب نتيجة ذلك الانقياد للغرب.

6. وأشارت نتائج البحث الميداني أن التقدم العولمي ساهم في انحلال القيم وغياب المضمون الثقافي في مجتمعاتنا، مما يفسر لنا ان النسبة الاكبر من وحدات العينة يؤيدون

بأن ان التقدم المضطرد في وسائل الاتصال المعولمة وما يدور ضمن فلك العولمة ساهمت بشكل كبير في انحلال القيم وغياب المضمون الثقافي الذي يتصدى لتيار العولمة الممتد دون استئذان.

7. كما أشارت نتائج البحث الميداني، ان اغلب افراد عينة البحث أكدوا أن هجرة الشباب ليست حلاً لأزماتهم بل هي هروباً منها.

8. وأشارت نتائج البحث الميداني ن اغلب افراد عينة البحث يؤيدون ان الازمات التي يمر بها العراق ساهمت في اضعاف الانتماء الوطني لدى بعض الشباب، واعتماداً على رأي الاغلبية فأن ذلك يفسر لنا الانعكاسات السلبية على درجة الانتماء الوطني لدى فئة الشباب كونهم يشعرون بالتهميش والضياع والفقر.

9. في حين أشارت نتائج البحث الميداني ن اغلب افراد عينة البحث يؤيدون بأن الغزو الثقافي والاعلام المعولم ساهم في تهميش الشباب وابتعادهم عن تحديد اهدافهم.

10. كما أشارت نتائج البحث الميداني، ان اغلب افراد العينة أكدوا ان وسائل الاتصال الحديثة ساعدت في انتشار وتمدد حركات التطرف ونشر الافكار التكفيرية بين الشباب.

11. كما أشارت نتائج البحث الميداني، ان اغلب افراد العينة أكدوا على أن لارتفاع المستوى التعليمي قدرة على تنمية شعور الافراد بالانتماء لارتفاع درجة الوعي لديهم.

12. وأشارت نتائج البحث الميداني لأغلب افراد عينة البحث إلى ان جدول التسلسل المرتبي للنتائج المحتملة لحقوق الشباب على المجتمع جاءت توفير فرص العمل بالمرتبة الاولى، وتوفير الامن الاجتماعي جاء ثانياً، واستثمار أوقات الفراغ في تنمية قدراتهم جاء ثالثاً، والارتقاء بالشباب فكراً وعلماً جاء رابعاً، وتوفير المثل والقدوة جاء خامساً، والتنشئة الاسرية والاجتماعية الصحيحة جاءت بالمرتبة السادسة، واعطاء الفرصة للتعبير عن الرأي جاءت بالمرتبة السابعة والاخيرة. نستدل من ذلك ان توفير فرص العمل والامن شرطان اساسيان لتنمية المجتمع وخصوصاً فئة الشباب كونهما يساعدان على ايجاد البيئة المستقرة لتنشيط عملية التنمية.

13. وأشارت نتائج البحث الميداني لأغلب افراد عينة البحث إلى ان التوظيف السليم والناجح للأعلام يساهم في تنمية الثقة في نفوس الشباب وتحمل المسؤولية جاءت بالمرتبة

الاولى، وجاء بالمرتبة الثانية غرس روح الانتماء وحب الوطن، ودعم القيم الاسرية لدى الشباب جاء ثالثاً، ودعم القيم الدينية والثقافية بالمرتبة الرابعة.

14. وأشارت نتائج البحث الميداني لأغلب افراد عينة البحث حول النتائج المحتملة لحقوق المجتمع على إذ جاء احتمال الدفاع عن الوطن بالتسلسل المرتبي الاول، والعمل من اجل التنمية جاء ثانياً، وبناء أنفسهم من اجل مجتمعهم، والتمسك بثقافته والتعبير عنها.

15. وأشارت نتائج البحث الميداني لأغلب افراد عينة البحث حول النتائج المحتملة لتحول ثقافة الشباب بسبب التبادل الثقافي إذ جاء بالتسلسل المرتبي الاول احتمال أتساع الفجوة بينهم وبين المجتمع، وتفاقم نسب البطالة والفقر جاء، وجاء ثالثاً عدم وضوح المعايير، وتشظي الهوية وتعدد الانتماءات مع تنامي الازمات والارهاب جاء رابعاً، وجاء خامساً احتمال تفشي ظاهرة المخدرات والادمان عليها، وسادساً الادمان على وسائل التواصل الاجتماعي، واخيرا بالمرتبة السابعة جاء ثقافة الشباب عند رفضها من قبل جيل الآباء او الاجداد.

16. وأشارت نتائج البحث الميداني لأغلب افراد عينة حول النتائج المحتملة لسلبيات العولمة إذ جاء بالتسلسل المرتبي الاول تهميش الشباب وتشتت هويتهم الوطنية، وأشر بالمرتبة الثانية بث ثقافة التطرف والتعصب، وبالمرتبة الثالثة نشر ثقافة الاستهلاك والسيطرة على الاسواق المحلية، وجاء رابعاً التدمير المقصود للشعوب، وجاء خامسا احتمال سحق الثقافات المحلية وزيادة الاغتراب، وأشر بالتسلسل المرتبي السادس احتمالية تهديد الامن الفكري والاجتماعي لفئة الشباب.

تاسعاً: المقترحات

1. ضرورة اجراء المزيد من الأبحاث والدراسات من قبل الجامعات والمراكز البحثية وتركيزها على الازمات التي يمر بها الشباب وخصوصا في المجتمعات المأزومة والمجتمعات الانتقالية.

2. تكثيف الجهد المجتمعي والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني في وضع برامج تتضمن ندوات وورش عمل جماهيرية توعوية لأفراد مجتمعاتهم وخصوصا أرباب الاسر والشباب وتثقيفهم بالآثار السلبية الهدامة للبث الوافد كونه يعد أحد مقوضات الامن الاجتماعي.

3. العمل على توعية الشباب لإبعادهم عن ثقافة الاستهلاك والأخذ بقشور الحضارة الغربية من ملبس ومأكل ومشـرب وسلوكيات منحرفة، وحثهم على التشبه بهم في مظاهر العمل الجاد، والتوظيف الايجابي للتطور التكنولوجي بما يخدم الفرد والمجتمع.

4. لابد من العمل على تأكيد دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي وحماية المجتمع من التطرف والإرهاب، واستثمار اوقات الفراغ للشباب.

5. يجب أن يكون للأسـرة دور هام وفاعل في حماية أبنائها إذ أن الأسـرة أولى الجماعات المرجعية للفرد والتي يتخذ معاييرها نموذجاً لتقويم سلوكه واتجاهاته في المستقبل فببناء الأسـرة لأبنائها بشكل سليم يستقيم حال المجتمع حيث أنه عندما تقوم الأسـرة بنشـر مفاهيم الرقابة الذاتية لدى الأبناء يحميهم ذلك من الوقوع فريسة للثقافة الهجينة.

6. وينبغي أن يكون هناك دور للمدرسة والمؤسسات التعليمية في غرس القيم الدينية المعتدلة في نفوس الطلبة كنشـر ثقافة الاعتدال في الرأي، والحوار، والعمل، وتقبل الأخر وغيرها من القيم الاسلامية الرائعة وان تكون مادة التربية الاسلامية مادة أساسية وليست مجرد مادة هامشية لا تضاف حتى إلى مجموع الدرجات وكأن الدين أصبح بلا قيمة الأمر الذي يقدم فرصة من ذهب للمتطرفين وأصحاب المذاهب المتشددة في السيطرة على عقول الشباب وتطويعها وفقاً لأفكارهم الفاسدة المنحرفة.

7. العمل على تنمية الوعي الأمني لدى الشباب وتوضيح مخاطر التكفير والإرهاب على الأمن الاجتماعي والتنمية، وذلك يتطلب جهد حكومي لاستثمار طاقات الشباب ايجابيا وشغل اوقات فراغهم.

8. تسخير المؤسسات الاعلامية لتوعية افراد المجتمع بالاستهداف الموجه نحوهم وخصوصاً فئة الشباب وتحصينهم من أثار الغزو الفضائي من قبل القنوات المدفوعة الأجر والتي تذيع الأفلام بدون اقتصاص مشاهد العنف والجريمة والجنس التي تخدش بحياء الفرد العربي والاسلامي، وتتعارض مع دينه، والعمل على ايجاد حلول ايجاد حلول تحجم دور تلك القنوات كونها احد أدوات العولمة.

9. تعاني المجتمعات الخارجة من الازمات من ضعف مقومات الأمن الاجتماعي وذلك يتطلب تجديد الفكر باعتباره من أهم المقومات الروحية التي تتطلبها المرحلة الراهنة، مما يجعل الشباب في منأى من الجماعات الضالة وذلك يتحقق بتنشيط دور المؤسسات الدينية للتثقيف في هذا الاتجاه.

10. ترسيخ المعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية التي يتصف بها مجتمعنا وتتميز بها ثقافتنا لأفراد المجتمع وخصوصا فئة الشباب، عن طريق تفعيل دور المؤسسات الاعلامية ببث الوعي لدى أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية الأصيلة.

11. يتطلب ترسيخ الأمن الاجتماعي تأمين الخدمات الأساسية للإنسان، فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية وعلى مواجهة الظروف الطارئة وقضاء وقت فراغ يحول بينه وبين العزلة والانكماش، باختصار جعل الانسان هدف وغاية التنمية وخصوصاً في المجتمعات الانتقالية وهذا واجب على الدولة كونه أحد شروط العقد الاجتماعي مع المجتمع.

12. يتطلب تمكينُ الشباب العمل وفق ثلاثة مستوياتٍ الأول: اعادة النظر بشروط العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع والسوق لضمان الشمول الكامل وتوسيعِ الفرص المتاحة للجميع، ويركز الثاني على السياسات القطاعية لمؤشرات التنمية البشرية المستدامة الاساسية ولا سيّما في مجالات التعليم والصحة وتأمين فرص العمل اللائق، لضمان تَوفُّر وَجودةِ الخدمات التي من شأنها تعزيزُ قدرات الشباب، لتوسيع فرص تمكينهم ومساحة حرّيتهم في الاختيار. فيما يركز المستوى الثالثُ على: السياساتِ الوطنية المعنيةَ مباشرة بالشباب لضمان مشاركةً شبابيّةً أوسعَ في وضع السياسات العامة للدولة، وتعزيزِ التنسيق بين الجهات الحكومية كافّةً، ومتابعةِ التنفيذ والتقدّم نحو إنجاز الأولَويات هذه السياسات.

الفصل الرابع

العملية التربوية في العراق: المسار وخيارات التدخل

«دراسة اجتماعية ـ ميدانية»

تمهيد

جاء مؤشـر التعليم بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة SDGS حول «ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع» ان تقويم النظام التربوي أو الحديث عنه في العراق المعاصـر لا يكون بمعزل عن تطور النظام السياسي والاقتصادي للبلد لتنامي الدور الحكومي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لذا لم ينج القطاع التربوي من ذلك، فأصبح تابعاً تبعية مطلقة لشكل النظام السياسي والاقتصادي وتقلباته[1].

لقد أمست العملية التربوية والعلمية في العراق تحبو بسياق كمي وهي ترزح تحت مؤثرات بنيوية مثل التحكم والتدخل، والتخلف، ربما هنالك تفاوت في مقدار الضرر بين مدة وأخرى وهي تعاني من الهبوط العلمي والفساد وتدهور البنى التحتية ليتماهى ارث الماضي بفساد الحاضر[2].

بيد أن التعليم كلما ازداد حجمه عند العامل، فإنه يحسن نوعية قوة العمل وزيادة إنتاجيته من ناحية، كما أنه يزيد معدل المعرفة في المجتمع التي تحسن كل الجوانب الأخرى فيه[3].

---

(1) الزبيدي، علي شديخ، النظام التربوي وتقلبات الاقتصاد السياسي في العراق، مجلة دراسات تربوية، العدد/23، تموز، بغداد، 2013.

(2) مصطفى، عدنان ياسين، التعليم قبل الجامعي في العراق: الوعد المؤجل، بحث مقدم الى مركز البيان للدراسات والتخطيط للمشاركة في مؤتمر (التعليم والتنمية المستدامة)، بغداد، 2018.

(3) Denison, E.F; «Measuring the Contrition of Education Factor Growth», O.E.C.D. Paris, 1964.

كما أن التعليم يساعد التعليم الناس في التمتع بحياة أكثر صحية، ويمنحهم المزيد من السيطرة على حياتهم. وهو ما يولد ثقة أكبر ويعزز رأس المال الاجتماعي ويسهم في بناء المؤسسات التي تسهم في توفير فرص الاندماج والازدهار المشترك[1].

ويتعلق البحث الحالي بتقويم عناصر العملية التربوية، كون مخرجات هذه العناصر لها الأثر الفاعل في تحديد المسارات التنموية.

أولاً: الإطار المنهجي والمفاهيمي ويتضمن

1. اشكالية البحث

يوصف التعليم بأنه استثمار اقتصادي في الموارد البشرية، ويعد النظام التربوي في العراق معضلة قائمة بحد ذاتها تتضمن عناصر عديدة منها: انه تعليم تلقيني أكثر منه تربوي وتمكيني. مخرجاته وظيفية /ادارية قبل ان تكون علمية ابداعية ولذلك سرعان ما يصبح الخريج الذي توظفه الدولة جزءا صغيرا من آلتها البيروقراطية. وهو نظام تقوده الدولة، أكثر مما يقوده المجتمع[2].

وفي العراق فرضت الازمات المتلاحقة عبئاً وارثاً ثقيلًا على الوضع المجتمعي، وشكلت تكاليف الحروب ضد الإرهاب تحدياً كبيراً لمسارات الخطط والبرامج التنموية، إذ تزاحمت أولويات الحروب مع أولويات التنمية وإعادة الإعمار وعموم الانفاق التنموي والاجتماعي (خطة التنمية الوطنية[3].

إذ يعاني النظام التربوي في العراق في ظل ارث الماضي واستحكامات الحاضر خللاً بنيويا ومنهجياً في مسيرته وانجازه رغم تخريجه مئات الالاف من الاختصاصات المختلفة، لكنه في المحصلة يعاني من اخفاقات في إدراك الهدف الجوهري من تنشئة متعلمين مؤثرين مبتكرين[4].

---

(1) World Bank, World development Report 2018, Learning to Realize educations Promise, 2018.

(2) حمزة، كريم محمد، التعليم في العراق ـ المشروع الاستراتيجي، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

(3) خطة التنمية الوطنية 2018-2022، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، حزيران، 2018.

(4) عبد القادر، موفق عبدالله، منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية، دار التوحيد للنشر، الرياض، 2011.

وفي عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق، ظل التعليم في البلدان النامية يرزح تحت وطـأة الكثير من الإشكاليات والمعوقات البنيوية، وفي هذا السياق، يؤكد سافيدرا، وزير التعليم السابق في بيرو وهو حاليا مدير أول قطاع التعليم بالبنك الدولي ان «البلدان النامية بعيدة كل البعد عما يجب أن تكون عليه في مجال التعلُّم. فالكثير منها لا يستثمر موارد مالية كافية ويحتاج بشدة إلى الاستثمار بكفاءة أكبر. لكن الأمر لا يتعلق بالمال فقط، بل تحتاج البلدان أيضا إلى الاستثمار في قدرات الأشخاص والمؤسسات المكلَّفة بتعليم الأطفال»[1].

ويمكن التعبير عن اشكالية البحث بالتساؤلات الآتية:

- ما هو واقع العملية التربوية اليوم في العراق؟
- ماهي السمات المؤسساتية والانسانية للنظام التربوي في العراق؟
- ماهي رؤيتنا لهذا النظام (كخيارات تدخل) لرسم رؤية مستقبلية لمواجهة التحديات للارتقاء بكفاءة الاداء المؤسساتي وبما يوفر القوة العاملة بالكم والكيف المطلوبة في سوق العمل؟

2. أهمية البحث

تتجسد أهمية البحث الحالي في تقويم مسار العملية التربوية وعناصـرها النوعية من وجهة نظر خبراءها، وبيان اهم التحديات التي شكلت عائقا دون الاستثمار في حقل التربية والتعليم، وايضاح كيف أصبح هذا المؤشـر رهين قرارات رجال السياسة والاقتصاد، وأصبحت التغيرات التربوية هي نتاجاً لتقلباتهما، لأنه من السذاجة بمكان ان نقيم السياسة التربوية وإصلاحها بعيداً عنهما، كونهما المسؤولان عن التمويل (الانفاق) الحكومي على القطاع التربوي بمراحله الدراسية كافة، فطبيعي ينتج تبادلاً بالدور والأثر.

3. أهداف البحث: على ضوء ما تم طرحه في مشكلة البحث فتحديد أهدافه يكمن بالآتي:

1. تسليط الضوء على مسار العملية التربوية في العراق.

---

(1) حافظ، ناهدة عبد الكريم، من الميثولوجيا الى العلم دراسة في مناهج علم الاجتماع، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان، 2012.

2. التعريف بمعوقات هذا النظام.

3. وضع رؤية مستقبلية للارتقاء بالنظام التربوي.

4. منهجية البحث

تعد سلامة منهجية البحث العلمي من أهم العناصر التي تحدد نجاح البحث وصدق الباحث، والمنهج العلمي يعني المناقشة العلمية الصادقة من أجل التوصل للنتائج الصحيحة، وهو الطريق للوصول إلى الحقيقة العلمية[1]. إذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض وتوضيح ماهية المفاهيم العلمية والمفاهيم ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث وتحليل نوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، اي دراسة المشكلة أو الظاهرة كما هي لا كما يجب ان تكون.

كما تم توظيف منهج المسح الاجتماعي[2] بطريقة العينة في الجانب الميداني للبحث عن طريق الاستعانة بآراء خبراء وزارة التربية لتقويم العناصر النوعية في مسار العملية التربوية ووضع أسس العلاج اللازمة لتحويل المخرجات الكمية إلى مخرجات نوعية.

5. تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

من خصائص الدراسات والبحوث الاكاديمية في مجال العلوم الإنسانية باحتوائها على عددٍ من المفاهيم والمصطلحات، والتي يجتهد الباحث من خلال توضيحها إلى تفسير الظاهرة قيد البحث:

1. التقويم:

يعرف **التقويم لغةٍ:** هو وزن وتقدير للقيمة بمختلف عناصرها واصلاح لها[3]، والتقويم: هو لحاظ وقياس، ثم تقدير وحكم، ثم قرار للإصلاح أو التطوير.

واصطلاحاً: فهو نوع من الاحكام المعيارية التي تصدر على جانب من جوانب العملية التربوية لبيان مدى اقترابها أو ابتعادها عن الاهداف التي سطرت لها مسبقاً وذلك لدعم الجوانب الايجابية وعلاج السلبية منها.

---

(1) الموسوي، محمد علي حبيب، المناهج الدراسية: المفهوم الابعاد المعالجات، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011.

(2) سليم، محمد صابر، واخرون، بناء المناهج وتخطيطها، دار الفكر، عمان، 2006.

(3) الموسوي ، محمد علي حبيب، مصدر سابق، ص 417

وعُرف التقويم على انه عملية متكاملة يتم فيها تحديد اهداف جانب ما من جوانب التربية وتقدير الدرجة التي يتم فيها تحقيق الأهداف[1]، اي ان التقويم يتسم بالشمولية، وهذه الشمولية تفرض على المقوّم ان يصل في نهاية المطاف إلى حالة من التقويم للمنجز او العمل التربوي.

اما **التعريف الإجرائي للتقويم**: هو عملية تُحدد عن طريقها نواحي القوة والوهن وتقدم لنا البيانات والأدلة الكافية عما نريد تقويمه بغية التحقيق لاتخاذ قرار، ويعد أحد المقومات الاساسية للعملية التربوية التي نحكم به على نجاحها في تحقيق الاهداف التي تعمل من أجلها.

2. الادارة (الادارة المدرسية)

تعرف **الإدارة:** بأنها جزءا أساسيا من عمل أية مؤسسة وهي ضرورة لتأمين أشكال متطورة من الفاعلية بالنسبة للخدمات التي تقدمها[2].

وتعرف الادارة المدرسية ايضاً[3] بأنها العمل مع الناس بأفضل السبل، وتنسيق جهودهم بشكل متظافر ومتكامل مما يعود على الافراد بالنمو ويعود على المدرسة بالفاعلية.

والتعريف الاجرائي **للإدارة المدرسية**: هي مجموعة عمليات وظيفية تمارس بغرض تنفيذ مهام مدرسية بواسطة آخرين عن طريق تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة مجهوداتهم وتقويمها لتحقيق الاهداف المرسومة مسبقاً.

3. المنهج

ان **المنهج لغةٍ**: «نهج ينهج نهجا فهو ناهج: 1. الطريق: سلكه» نهج على منواله، 2. الأمر: أبانه وأوضحه، 3. الشيء: ضبطه «نهجت الحكومة نهجاً حسناً»[4]. قال تعالى ﴿لكل جعلنا منكم شـرعة ومنهاجاً﴾ (سورة المائدة: الآية 48). ان كلمة منهاج الواردة في الآية الكريمة تعني الطريق الواضح.

---

(1) سليم محمد صابر، واخرون، مصدر سابق، ص9

(2) التل، وائل عبد الرحمن ـ وعادل سيد احمد، أصول التربية الادارية، دار الجنادرية، عمان، 2008، ص22

(3) المحامدة، ندى عبد الرحيم، الجوانب السلوكية في الادارة المدرسية، عمان، دار صفاء للنشـر والتوزيع، 2005، ص23

(4) المعجم العربي الاساسي، تأليف وأعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم /مطابع أمبريمتو، بيروت، لبنان، 1991/لاروس، مادة نهج، ص 1234

أما تعريف **المنهج** اصطلاحاً: فيعني جميع المفردات الدراسية التي تضعها المدرسة للمواد الدراسية المعنية لكل مرحلة هدفها تحقيق التعلم[1].

وعرف **المنهج** كذلك على أنه «عملية تكنولوجية تتضمن مدخلات وعمليات ومخرجات تعليمية، يتم بها تقويم فاعلية التعليم والتعلم بالمقاييس الكيفية»[2].

والتعريف الاجرائي للمنهج ينص على أنه: «جميع انواع التعلم المخططة والموجهة من قبل المؤسسة التربوية، سواء يتم بشكل فردي او جماعي داخلها او خارجها ومكوناته تشمل المقررات، الاهداف، الخطة، الاستراتيجية، وعمليات التقويم».

4. المعلم (المتعلم)

المعلم لغةٍ: هو من علم تعليماً، ونقول علم الشـيء أي بينه وأوضحه.

أما تعريف **المعلم** اصطلاحاً: هو ذلك الشخص الذي ينوب عن الجماعة في تربية الابناء وتعليمهم وهو موظف ومنظم من قبل الدولة التي تمثل مصالح الجماعة ويتلقى أجراً نظير قيامه بذلك[3].

ويعرف **المعلم** على أنه ذلك الفرد المؤهل الذي يتم اختياره من قبل المجتمع ليتولى عملية تربية الابناء وتزويدهم بالمعارف والخبرات التي أعدت من قبل مختصين لتحقيق أهداف فلسفة التربية لذلك المجتمع[4].

ويمثل **المتعلم /التلميذ** الطرف الثاني بعد المعلم في تشكيل ثلاثي العملية التربوية، فهو المستهدف بالدرجة الاولى في هذه العملية المتشابكة، فإعداد المعلم اعداداً جيداً وبناء المناهج كلها من أجل هذا المتعلم الذي ينبغي بناءه جيداً[5].

(1) مرعي، توفيق احمد، ومحمد محمود الحيلة، طرائق التدريس العامة، دار المسـرة، عمان، 2002، ص2

(2) Skinner B. F.,Technology of Teaching, New York, Appleton century crofts.1986, PP.258265-.

(3) زيدي، ناصـر الدين، سيكولوجية المدرس: دراسة وصفية تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2005، ص44-45

(4) عكيشي، نور الهدى، المكانة الاجتماعية للمعلم ودورها في العملية التربوية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2014، ص17

(5) خصائص المتعلم وأثرها في التعليم ـ التربية والتكوين، مقال منشور في 7 يناير، 2016، على الرابط الالكتروني: https://m.facebook.com

وللعلاقة الوثيقة بين مفهوم المتعلم والتعلم **يعرف مفهوم التعلم لغة** : فيقال علمه الشـيء تعليماً فتعلم وليس التشديد هنا للتكثير بل للتعدية ويقال أيضاً تعلم بمعنى أعلم[(1)].

ويعرف التعلم اصطلاحاً: هو تلك العملية التي يقوم بها الراشد ليجعل المتعلم يكتسب المعارف والمهارات، أي الكيفية التي نبين بواسطتها للفرد أنماط السلوك والتفكير والشعور، وهنا نحصـر مساهمة الذات الملقنة والمساعدة التي هي المعلم[(2)].

والتعريف الاجرائي **للمعلم:** هو حلقة الوصل بين المتعلم والمجتمع، لذلك من المهم من خلال مكانته ان يعمل جاهداً بكل قدراته الذهنية والجسدية معاً لتحقيق الملائمة بين متطلباتهما ولتكامل اهدافهما يجب ان يعملا سوياً لتحقيق اهدافهما.

5. الخبراء

حقيقة الخبير في اللغة: مفرد وجمعها خبراء، والخبير صيغة مبالغة مشتق من الخبرة، وهي العلم ببواطن الأمور، والخبير هو العالم بالشـيء العارف به على حقيقته (ابن منظور: 1993، 226/227/4)، ومنه قوله تعالى: ﴿ فاسأل به خبيراً﴾. (سورة الفرقان: 59).

أما المعنى الاصطلاحي للخبير: هو العالم ببواطن فن من الفنون، بحيث يستحق أن ينسب اليه، ويعد من أرباب صناعته، كالطبيب والمهندس الفلكي والاقتصادي والكيميائي ونحوهم من أهل الاختصاص في مجالاتهم[(3)].

والتعريف الاجرائي للخبير ينص على أنه: هو العارف ببواطن الامور في مجال من المجالات، ويمتلك المؤهلات المناسبة والخبرة اللازمة أو الكفاءات الضرورية وتعتمد المؤهلات على مجال الخبرة، وأن يتحلى الخبير بالاستقلالية والموضوعية عند أجراء عملية التقويم.

ثانياً: مسار النظام التربوي في العراق

مسار النظام التربوي في العراق مرتبط بجملة من الاشكاليات والمعوقات منها: نقص التمويل الذي يوصف بأنه تشغيلي أنفاقي، وليس استثماري، فضلاً عن ضعف الاستقرار

(1) الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح: ع، دار الكتاب عدد العربي، 1980، ص454.

(2) الرفاعي، عبد الاله، تعليم وتعلم المعجم والدلالة، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، في 2008/11/10، على الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org

(3) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، 1993، ص8.

الاجتماعي والأمني، بفعل تداعيات الارهاب، واستـشـراء آفة الفساد وغياب التخطيط، والترهل الوظيفي في المؤسسات التربوية، إن هذه المعوقات تنعكس حتما على مواقف الناس من التعليم، فبعض هذه المعوقات تختصُّ بأداء أركان العملية التربوية الثلاثة التي تقوم عليها فلسفة التربية والتعليم (الطالب، والمعلم، والمنهج)، وبعضها الآخر سببه عوامل خارج هذه الأركان، لكنها تؤثر تأثيراً كبيراً.

أن استدراك التاريخ قليلاً يساعدنا على الوقوف على هذه التحديات، إذ شهدت مسيرة التعليم في العراق انجازات وإخفاقات عدة، إذ بعد مجانية التعليم والزاميته، وبعد الحملة الشاملة لمحو الأمية الإلزامي في سبعينيات القرن الماضي، انحسـرت مع دخول نفق الحرب العراقية-الإيرانية، مدخلات التعليم وانحسـرت بالمقابل مخرجاته كما ونوعا، وتراكمت نتائج تلك الإخفاقات خصوصا بعد عام 1990 أي بعد فرض العقوبات الدولية على العراق. كما كانت موازنة التعليم عام 1989 تبلغ 2.5 مليار دولار (تشكل 6 % من الناتج القومي الإجمالي) وكان نصيب الطالب الواحد 620 دولارا، انخفض إلى 47 دولارا للفترة 1993-2002 [(1)].

ومع انهيار النظام السابق عام 2003 تعرضت البنى التحتية للنظام التعليمي ـ وخصوصا المدارس، أبنية ومعدات ـ إلى عمليات تدمير ونهب. مما أدى إلى تفاقم مشكلات هذا النظام التي تراكمت عبر عقود. ففي دراسة لليونسكو تم إصلاح أكثر من 1900 مدرسة خلال النصف الثاني من عام 2003، ولكن بقيت أكثر من 10000 مدرسة بحاجة إلى إصلاح (وزارة التربية: 2004، صفحات متعددة). ويبدو ان مشكلة الأبنية المدرسية لم تحل بعد. وفي هذا المجال يشير تقرير لليونيسيف انه حتى عام 2006، كان هناك 4000 مدرسة بحاجة إلى إعادة تأهيل و700 مدرسة بحاجة إلى إعادة بناء[(2)].

أدى ارتفاع أعداد الطلبة الراسبين في مرحلة التعليم الثانوي (من الصف الاول متوسط ولغاية الصف السادس الاعدادي) إلى زيادة حالات الهدر في الطاقات البشـرية والمالية والتي سجلت ارتفاعا ملحوظاً عاماً بعد عام ولعدم توافر مبالغ الكلف الحقيقية لاحتساب الهدر

(1) الضويحي، احمد بن محمد، وظيفة الخبير في النوازل الفقهية، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصـرة، 2010، ص19.

(2) اليونيسيف، إبقاء شعلة الأمل في زمن الأزمات، اب 2007، ص62.

المالي الحاصل تم اعتماد حصة الطالب التقديرية من موازنة الوزارة الكلية (المصروفات التشغيلية والاستثمارية) لتظهر المبالغ التقديرية للهدر المالي الناتج عن رسوب الطلبة في المرحلة الثانوية لثلاثة أعوام دراسية هي(2013-2014)بلغت (375932921420) مليار دينار عراقي وللعام الدراسي (2014-2015) بلغت (474354804560) مليار دينار عراقي وللعام الدراسي(2015-2016) بلغت (588158113494) مليار دينار عراقي، وبلغت قيم الهدر المادي للسنوات الثلاثة أعلاه (1438445839474) ترليون دينار عراقي (وزارة التربية: رقم الكتاب /39774، 2017). وبلغ مجموع الخسائر المادية المترتبة على تسرب التلامذة والطلبة في العام الدراسي (2017-2018) بلغ (283191000000) مليار دينار عراقي[1]. (وزارة التربية: ملخص نتائج 2017-2018).

وفيما يأتي نستعرض هذه المعوقات للوقوف عليها، والتعرف على مسبباتها:

1. البنى التحتية

بدأ تدهور الأبنية المدرسية منذ أواخر الثمانينيات بعد أن أرهقت خزينة الدولة بضغوط وآثار الحرب العراقية الايرانية وتعاظم التدهور بعد عام 1990 وعلى نحو متواصل وسريع.

وتُظهر لنا بيانات المؤشرات التربوية للمدارس الحكومية (عدا المهني والمعاهد) للعام 2016/2015، ان العجز في الابنية المدرسية يبلغ (8147) مدرسة، في حين أن عدد الابنية المدرسية قيد الانشاء (التي يتم تنفيذها من قبل وزارة التربية، والمحافظات حسب خطة تنمية الاقاليم والجهات الاخرى) يبلغ (2339) مدرسة وبنسب انجاز مختلفة غالبيتها متوقفة بسبب الازمة المالية التي يمر بها البلد. كما ان عدد الابنية المتضررة جراء العمليات الارهابية (1380) بناية منها (674) بناية متضررة كليا و(706) بناية متضررة جزئيا. ويبلغ العجز في الابنية المدرسية بعد الاخذ بنظر الاعتبار الأبنية قيد الانشاء والمتضررة بمقدار (6484) بناية.. ويتم معالجة العجز في الابنية المدرسية باللجوء إلى اسلوب الازدواج في الدوام حيث بلغ الازدواج الثنائي بمقدار (6337) مدرسة والازدواج الثلاثي بمقدار (961) مدرسة (خطة التنمية الوطنية: 2018 ـ 2022، ص215). وجاء في تقرير خطة التنمية الوطنية أن النقص او الفجوة في عدد الابنية والتي من الواجب اضافتها إلى الابنية الحالية للوصول إلى عدد الابنية القياسي وبحسب معيار السكان هو (2908) بناية في مرحلة رياض الاطفال، و(2849) بناية للمرحلة

(1) حمزة، كريم محمد، مصدر سابق، ص13.

الابتدائية، و(353) مدرسة متوسطة وثانوية، وقد سجلت محافظة بغداد اعلى نقص في الابنية المدرسية لهذه المراحل[1].

أن واقع البنى التحتية لا يدعوا إلى التفاؤل بسبب الازمات المتواصلة التي يمر بها العراق.

2. المعلم

لقد عانى المعلم في العقود السابقة من اهمال شديد وابعاد عن حركة التطوير العلمي والمعرفي والتقني، الذي تشهده الساحة التربوية العالمية، مما أضعف من قدرته على مواكبة ومواصلة الاساليب التربوية الحديثة وبما يتناسب وأهداف الفلسفة التربوية[2].

ولكي تحقق العملية التربوية أهدافها التي تنطوي عليها، تعتمد أساساً على المناهج الدراسية وطرائق اعداد الهيئات التدريسية والتعرف على المشكلات التي تواجه المتعلمين، والتي تؤدي إلى اخفاقهم وفشلهم في الدراسة[3].

3. الطالب /التلميذ

يعد المتعلم من ركائز العملية التربوية المهمة، ويوصف بأنه الطرف المواجه للمرسل والمتلقي.

وقد شهدت معدلات الالتحاق الصافي بصورة عامة ارتفاعاً ملحوظاً في المراحل التعليمية لاسيما في المتوسطة والاعدادية، إذ في الوقت الذي ارتفعت في المرحلة الابتدائية بنسبة (2.9 %) من 91 % للعام الدراسي 2009-2010 إلى 92.9 % للعام الدراسي 2016-2017، ارتفعت في المرحلة المتوسطة من 34 % إلى 55.1 % بنسبة (21.1 %)، وفي المرحلة الإعدادية من 16 % إلى 29.6 % بنسبة (13.6 %) للأعوام 2009-2017. لقد استمرت الفجوة بين المراحل الدراسية (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية). إذ على الرغم من الارتفاع الواضح في نسب الالتحاق في المرحلة الابتدائية ظلت نسب الالتحاق متدنية في المرحلة المتوسطة والاعدادية.

---

(1) تقرير احصاءات التربية لعام 2017/2016، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2018.

(2) الذهبي، جبار سويس، العملية التربوية في العراق: الواقع والمشكلات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017، ص17.

(3) الموسوي، عبد الله حسن، طرائق التدريس في التعليم الجامعي: رؤية مستقبلية، مجلة الاستاذ، كلية التربية/ابن رشد، العدد/12، 1998، ص1.

وبلغت الفجوة بين المراحل المختلفة في العام الدراسي 2016/2017، (37.8 %) بين المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة و(25.5 %) بين المرحلة المتوسطة والمرحلة الاعدادية وهذا يعود لعدد الطلاب المتسربين في المرحلة الابتدائية مما يؤثر على معدل الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة وكذلك في الالتحاق في المرحلة الاعدادية[1]

وتشير بيانات وزارة التربية العراقية إلى ارتفاع معدلات التحاق الذكور مقارنة بالإناث للأعوام الدراسية (2016-2017) حيث بلغ معدل الالتحاق الصافي للذكور للمرحلة الابتدائية (95 %) مقابل (90 %) للإناث للمرحلة ذاتها وللعام الدراسي نفسه. وكذلك الحال بالنسبة للدراسة المتوسطة حيث سجلت نسب الالتحاق (56 %) للذكور مقابل (54 %) للإناث للعام الدراسي (2016-2017)، أما في المرحلة الإعدادية فقد بلغت نسب التحاق الذكور (28 %) مقابل (31 %) للإناث للعام الدراسي 2016/[2]2017.

وبخصوص التباين الريفي ـ الحضري، نجد ان معدلات الالتحاق الصافي في التعليم الثانوي لم تتحسن كثيراً ولا سيما للإناث في الريف إذ بلغت نسبة الإناث في الريف (25.1 %) مقابل (53.9 %) في الحضر، (42.9 %) لإجمالي العراق فيما بلغت نسبة البنين في الريف (44.5 %) مقابل (57 %) في الحضر، (52.2 %) لإجمالي العراق بحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4:2011) [3]. والسبب يرجع إلى قلة الوعي التعليمي في الريف مقارنة مع الحضر.

4. المنهج

من اهم التحديات التي واجهت القطاع التربوي والتي ينبغي التصدي لها تلك التي تتعلق بطبيعة المناهج التربوية وآليات أعدادها، كافتقارها للمشاركة المجتمعية والتكيف مع احتياجات سوق العمل وتركيزه على طرائق التدريس التقليدية والتلقين دون الفهم العميق.

وتجدر الاشارة إلى انه قد تم تغيير (41) مادة منهجية من مجموع المناهج التربوية البالغة (167) منهجاً قبل عام 2003، والامر مستمر لحين الانتهاء من هذا الامر[4].

(1) خطة التنمية الوطنية 2018-2022: مصدر سابق، ص218-219.

(2) المصدر السابق، ص216.

(3) المرأة والرجل في العراق: إحصاءات تنموية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2012، ص14.

(4) حمزة، كريم محمد، مصدر سابق، ص21.

وهنا نطرح عدة تساؤلات هامة: هل تم عرض نتائج التغيير في المناهج إلى عملية تقويم؟ وهل المناهج الجديدة تخضع للتجريب ولا تتبع أسلوب الروايات والحكايات؟ وهل أولت الوزارة اهتماما خلال عملية تغيير المناهج أهمية للتنوع في اللوحة الاجتماعية العراقية؟

وفي اعتقادنا ان المناهج بعد تغيير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 لابد ان تكون مجسدة لرؤية الدولة وايديولوجيتها، أي تحمل رؤية وطنية شاملة، لكي لا نضطر إلى التغيير كلما تغير الموقف السياسي.

5. الادارة المدرسية

الادارة المدرسية أو ما يعُرف بالإدارة التربوية والتي من خلالها توجه الامور المتعلقة بالدراسة كافة بضمنها الامور المتعلقة بإدارة الاعمال وتدبيرها وضبطها ما دامت كل شؤون المدرسة تجري لأهداف تربوية[1]

وفي ظل الازمات المتلاحقة التي يمر فيها العراق، من التحديات التي حالت دون الارتقاء بالنظام التربوي في العراق، وفق ما وصلت اليه الدول المتقدمة من تحديث لنظام الادارات المدرسية وفق التكنولوجيا الحديثة، كهيمنة ثقافة الولاءات الضيقة كالعلاقات القبلية والمناطقية والطائفية والحزبية والفئوية، في اختيار الاشخاص الكفؤين لقيادة الادارات المدرسية وفق ثقافة الكفاءة والانجاز، أي أن التنصيب أضحى يأخذ صفة التشريف أكثر منه تكليفاً لأداء خدمة عامة تعززها الصفات القيادية والامكانيات الذاتية المؤهلة للشخص، مما أدخل النظام التربوي في صراع الارادات، تسببت في تصاعد نسب الاهدار الكمي والنوعي في مخرجات العملية التربوية.

6. الانفاق: هل هو استثماري أم تشغيلي؟

ان الانفاق على التعليم يعد استثمارا في الانسان، لأن الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها، وخصوصاً المتعلم قادر على زيادة الانتاج والابداع، على خلاف الفرد الجاهل يكون عبئاً على الدولة.

كما أن الاصلاح في نظام التعليم هو الطريق إلى التنمية، كونه يسعى إلى بناء القدرات البشرية والحصول على وظيفة مجزية واكتساب المعرفة اللازمة للأفراد والمجتمعات لتطوير امكانياتها[2]

إذ بلغت نسبة تخصيصات موازنة التربية إلى تخصيصات الموازنة العامة للدولة 6.2 %

(1) بدوي، احمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1978، ص8-9.

(2) خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2006، ص34.

للسنة المالية 2010، وارتفعت لتبلغ 7.3 % من نسبة الانفاق العام للدولة للعام 2016. ولكن هذه النسبة ما تزال لا تناسب الحاجات المتنامية للتعليم والزيادة الحاصلة في معدلات التحاق الطلبة خلال المدة المذكورة في أعلاه، وقد شكلت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة التشغيلية النسبة الأكبر من اجمالي تخصيصات موازنة التربية إذ بلغت أكثر من 90 % بينما كانت نسبة مساهمة تخصيصات الموازنة الاستثمارية أقل من 10 % من اجمالي تخصيصات موازنة التربية للمدة المذكورة في أعلاه[1].

وعند مقارنة المصـروفات نجد أن مصـروفات وزارة التربية ضمن الموازنة الجارية لعام 2013 مقارنة بالعام 2009 قد ازدادت بنسبة 72 %، وكذلك مصـروفات الوزارة ضمن المنهاج الاستثماري للعام ذاته ازدادت بنسبة 40 %، وهذا يعود إلى الوفرة المالية التي تحققت خلال تلك الفترة. الا ان المصـروفات انخفضت للموازنتين 2015 مقارنة بالعام 2009 فيما يخص الموازنة الجارية سجلت نسبة الانخفاض (55 %) و(82 %) ضمن المنهاج الاستثماري والذي يعزى إلى انخفاض اسعار النفط ومن ثم انخفاض ايرادات الدولة، مما انعكس على مخصصات الموازنة الجارية والاستثمارية، وهذا الانخفاض في الانفاق المخصص لوزارة التربية قد أثر على مجمل العملية التعليمية[2].

وهذا يؤشـر ويفـسـر لنا أنها موازنة تشغيلية أكثر منها استثمارية في المجال التربوي

ثالثاً: عرض وتحليل نتائج البحث الميدانية

يتناول هذا المحور استعراض الإجراءات التي قام بها الباحث ميدانياً من اختيار تحديد مجتمع البحث وعينته وخطوات بناء أداة البحث وتطبيقها والوسائل الإحصائية التي استخدمت في تحليل نتائج البحث وكالآتي:

تحديد مجتمع البحث واختيار نوعية العينة: مجتمع الدراسة هو جميع الافراد أو الاشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث[3]، وكلما كانت خصائص المجتمع الاصلي متجانسة كلما كان حجم العينة المطلوبة صغيراً نسبياً[4].

(1) خطة التنمية 2018-2022: مصدر سابق، ص219.

(2) وزارة المالية /دائرة المحاسبة وتم اعداد المؤشـرات من قبل وزارة التخطيط /دائرة التنمية البشـرية.

(3) عدس، عبد الرحمن وآخرون، البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار مجدلاوي للنشـر والتوزيع، عمان، 1992، ص109.

(4) عيشور، نادية سعيد، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشـر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص230.

وطبقاً لأهداف البحث الحالي ومتطلباته فقد تكون مجتمع البحث الاصلي من خبراء وزارة التربية ومن حملة الشهادات العليا والبالغ عددهم (50) خبيراً وخبيرة، أي أن وحدة العينة هي (أفراد)، ولما لديهم من تراكم في الخبرة بحكم سنوات الخدمة وممارسة الاعمال الادارية ويعد مجتمعا متجانسا في أغلب خصائصه، وبذلك يكونون قادرين على تقويم مسار العملية التربوية عن طريق استبانة تتضمن ثلاثة محاور لأسئلة متنوعة لكل منها تتضمن العناصر النوعية للعملية التربوية. ونظراً لمحدودية حجم مجتمع البحث والبالغ (50) خبيراً وخبيرة في الوزارة والذي شكل بمجمله حجم العينة إذ تم اختيار العينة القصدية (العمدية)[1].

وتم اعتماد هذا النوع من العينات حصراً لتحديد جوانب الاخفاق والانجاز للعملية التربوية ومسارها في العراق وتقويم العناصر النوعية فيها.

اختبار صدق الاستبانة والادوات المستخدمة: قام الباحث بدراسة استطلاعية لعينة مكونة من (20) مبحوثا بسؤال مفتوح اعتمد الباحث على طريقة اعادة الاختبار (re test ـ test) مرتين على مجموعة مكونة من (20) من أفراد العينة وكانت المدة الزمنية بين التطبيقين (15) يوم، وقد استخدم الباحث طريقة اختبار معامل (ألفا ـ كرونباخ) لحساب نسبة الاتفاق (الثبات) وقد بلغ متوسط الاتفاق (86 و0) وهو يشير إلى اتساق وترابط عالٍ بين فقرات الاستبانة وتعد هذه النسبة جيدة. بعدها تم عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من الخبراء والمحكمين، وهذا يؤكد لنا ان الاستبانة تحظى بدرجة ثبات عالية معتمداً الصدق الظاهري (السيد:1971، ص463)، لتقويم مسار العملية التربوية في العراق. علماً أن الوسط الحسابي لسنوات الخدمة لأفراد العينة بلغ (25) سنة، وبانحراف معياري قدره (7) سنة إذ أصبح الاستبيان بصيغته النهائية مكوناً من ثلاث محاور تتضمن (27) سؤالاً موزعة عليها بأسئلة من النوع المفتوح، علماً أن تطبيقات الجانب الميداني قد امتدت من 2020/2/16 إلى 2020/3/24 واعتمد الباحث مع الاستبيان أداتي المقابلة والملاحظة في جمع البيانات ثم اخضاعها للدراسة والتحليل.

(1) عباس، حمد خليل وآخرون، مدخل الى مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص229.

جدول (1): توزيع أفراد العينة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	%
ذكر	20	40
أنثى	30	60
المجموع	50	100

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن حجم العينة يتكون من (50) خبيراً وخبيرة من خبراء وزارة التربية، إذ كان عدد الخبراء من الذكور (20) خبيراً وبنسبة (40 %) من حجم العينة، ومن الاناث (30) خبيرة وبنسبة (60 %) من حجم العينة، ويرجع السبب في ذلك لكون عدد الخبيرات الاناث أكثر من الخبراء الذكور في وزارة التربية.

جدول (2): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة/خبرة	التكرار	%
20 ـ 25 سنة	11	22
25 ـ 30 سنة	13	26
30 ـ 35 سنة	16	32
35 سنة فأكثر	10	20
المجموع	50	100

يتبين لنا من الجدول أعلاه ان عدد من خدمتهم (20-25 سنة) بلغ (10) وبنسبة (20 %) من حجم العينة، ومن خدمتهم (25-30 سنة) بلغ (11) وبنسبة (22 %)، والذين خدمتهم (30-35 سنة) بلغ (13) وبنسبة (26 %) من حجم العينة، في حين كانت من خدمتهم (35 سنة فأكثر (16) وبنسبة (32 %) من حجم العينة وهم النسبة الاعلى وقد أغنوا الاستبانة بآرائهم القيمة.

جدول (3) المؤهل العلمي لأفراد عينة البحث

المؤهل العلمي	التكرار	%
ماجستير	12	24
دكتوراه	38	76
المجموع	50	100

يتبين لنا من الجدول أعلاه ان عدد الخبراء من حملة شهادة الماجستير بلغ (12) وبنسبة (24 %) في حين بلغ عدد حملة الدكتوراه (38) وبنسبة (76 %)، مما يدلل لنا أن النسبة

الاعلى من الخبراء هم من حملة الدكتوراه فضلاً عن تراكم الخبرة لديهم لطول مدة خدمتهم مما يعطينا تقويماً موضوعياً لمسار العملية التربوية في العراق.

جدول (4): إجابات وحدات العينة حول محور الادارة المدرسية

النتائج المحتملة لأسئلة محور الادارة المدرسية	نعم	%	إلى حدٍ ما	%	لا	%	التسلسل المرتبي
يوجد ضعف في استقرار التنظيم والانضباط داخل المدارس	29	58	10	20	11	22	10
يوجد ضعف في كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية	43	86	5	10	2	4	2
قلة الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس مقابل المسؤوليات المكلفين بها	42	84	5	10	3	6	3
اللوائح والقوانين موضوعة وفق اسس يصعب تطبيقها في الواقع وغلبة الطابع الروتيني لإنجاز المعاملات الادارية	39	78	8	16	3	6	6
عدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة لإدارات المدارس	35	70	10	20	5	10	7
أثرت الكثافة الطلابية العالية في والاستخدام المزدوج للدوام (ثنائي وثلاثي) سلباً على الجو المدرسي وارتفاع نسب التسـرب	45	90	3	6	2	4	1
ضعف في البيانات الاساسية اللازمة لإعداد الخطط والبرامج	33	66	10	20	7	14	8
ضعف تأهيل مديرو المدارس	41	82	7	14	2	4	4
ضعف دور الجهات الساندة كمجالس الاباء	30	60	10	20	10	20	9
من معوقات الادارة المدرسية عدم صلاحية معظم الابنية المدرسية للاستخدام التعليمي، مما تفقد البيئة المدرسية الشـروط التربوية لاحتواء الطالب والمعلم في آن واحد	40	80	6	12	4	8	5

وعند تحليل بيانات الجدول أعلاه تبين لنا أن اجابات المبحوثين الذين أجابوا بـ(نعم) للسؤال أثرت الكثافة الطلابية العالية في والاستخدام المزدوج للدوام (ثنائي وثلاثي) سلباً على الجو المدرسي وارتفاع نسب التسـرب جاء بالتسلسل المرتبي (1) بمجموع (45) مبحوثاً وبنسبة (90 %) وهذا تسبب في ضعف كفاية التجهيزات والوسائل التعليمية التي جاءت بالتسلسل المرتبي (2) إذ كانت اجابة المبحوثين الذين أيدوا بـ(نعم) (43) مبحوثاً وبنسبة (86 %)، وأرتبط ذلك بقلة الصلاحيات الممنوحة لمديري المدارس مقابل المسؤوليات المكلفين به بالتسلسل المرتبي (3) أيدهُ (42) مبحوثاً وبنسبة (84 %)، وشغل سؤال ضعف

تأهيل مديرو المدارس التسلسل المرتبي (4) الذي أيده (41) مبحوثاً وبنسبة ((82%، وسؤال احتمال ضعف في استقرار التنظيم والانضباط داخل المدارس جاء بالتسلسل المرتبي الاخير (10) إذ كانت اجابة المبحوثين عليه بـ(نعم) هي (29) مبحوثاً وبنسبة (58%). وكل الاحتمالات تفسـر لنا تدني كفاءة الادارات.

جدول (5): إجابات وحدات العينة حول محور المعلم

النتائج المحتملة لأسئلة محور المعلم	نعم	%	إلى حد ما	%	لا	%	التسلسل المرتبي
يعتمد التلقين والحفظ في ايصال المادة العلمية	40	80	7	14	3	6	1
يعتمد المعلم على الحوار بينه وبين المتعلمين، وبين المتعلمين أنفسهم	39	78	6	12	5	10	2
يعتمد المعلم اسلوب التسلط من اجل فرض النظام في الصف	29	58	10	20	11	22	7
يساعد تفعيل نظام الحوافز لعضو الهيئة التعليمية على زيادة كفاءته	37	74	10	20	3	6	3
يستعمل الوسائل التعليمية حسب الضرورة	31	62	15	30	4	8	6
ضعف قدرة المعلم على مواكبة الاساليب التكنلوجية الحديثة بما يتناسب والسياسات التربوية وتوافقه معها، ادى إلى ضعف فعاليته وتواصله مع التلاميذ وايصال المادة الدراسية	33	66	10	20	7	14	5
يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين	35	70	9	18	6	12	4
لا يهتم بالوسائل التعليمية في عملية التدريس	20	40	5	10	25	50	8

أن تحليل بيانات الجدول أعلاه، تشير إلى ان الذين أجابوا ب(نعم) لسؤال اعتماد التلقين والحفظ في ايصال المادة العلمية من قبل المعلم للمتعلمين احتل التسلسل المرتبي (1) بـ (40) مبحوثاً من حجم العينة وبنسبة (80%)، اما الذين اجابوا بـ(نعم) لسؤال اعتماد المعلم على الحوار بينه وبين المتعلمين وفيما بينهم جاءت بالتسلسل المرتبي (2) ب (39) مبحوثاً وبنسبة (78%)، أما سؤال يساعد تفعيل نظام الحوافز لعضو الهيئة التعليمية على زيادة كفاءته فشغل التسلسل المرتبي (3) من الذين اجابوا بـ(نعم) هم (37) مبحوثاً وبنسبة (74%)، أما سؤال مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين فقد شغل التسلسل المرتبي (4) من الذين أيدوا بنعم (35) وبنسبة (70%) من حجم العينة، ان النظام التربوي في العراق

لا يعتمد اسلوب التمكين وانما اسلوب التلقين والطرق الكلاسيكية في ايصال المعلومة للمتعلمين التي لا تواكب أساليب التعلم الحديثة في العالم المتقدم.

جدول (6): إجابات وحدات العينة حول محور المنهج

النتائج المحتملة لأسئلة محور المنهج	نعم	%	إلى حدٍ ما	%	لا	%	التسلسل المرتبي
هل المنهج يعتمد نظام المقررات الدراسية	29	58	15	30	6	12	8
هل اتقان المعرفة هو محور العملية التعليمية	32	64	10	20	8	16	7
هل يؤكد على الجوانب المعرفية ويهمل الجوانب الشخصية	46	92	3	6	1	2	2
هل يؤكد المنهج على الجوانب الشخصية والانسانية	35	70	10	20	5	10	6
هل المتعلم هو محور العملية التعليمية	40	80	5	10	5	10	5
المنهج يضعه المختصون في المادة العلمية	45	90	3	6	2	4	3
يشترك في اعداد المنهج أطراف عدة من بينهم المختصون	3	6	8	16	39	78	9
الكتاب المدرسي مصدر وحيد للمعرفة العلمية للمتعلم	47	94	1	2	2	4	1
افتقار المناهج للانسجام مع احتياجات سوق العمل وتركيزها على طرائق التدريس التقليدية والتلقين دون الفهم العميق	44	88	3	6	3	6	4

ويبين لنا تحليل بيانات الجدول أعلاه أن الذين اجابوا بـ(نعم) لسؤال الكتاب المدرسي مصدر وحيد للمعرفة العلمية للمتعلم جاء بالتسلسل المرتبي (1) بـ(47) مبحوثاً من حجم العينة البالغ (50) وبنسبة (94 %) مما يفسر لنا هذا المؤشر ضيق الأفق المعرفي للمناهج المعتمدة في وزارة التربية، أما سؤال تأكيد المنهج على الجوانب المعرفية ويهمل الجوانب الشخصية فشغل التسلسل المرتبي (2) بـ(46) مبحوثاً أيدوا وبنسبة (92 %) يدلل على عدم الاهتمام ببناء شخصية المتعلم، اما سؤال المنهج يضعه المختصون في المادة العلمية جاء بالتسلسل المرتبي (3) بـ(45) وبنسبة (90 %) وهذا مؤشر ايجابي نوعاً ما ألا أنه ينبغي ان يشترك معهم مجالس الاباء والامهات وخبراء مؤسسات أخرى كي يعطى طابعا وطنيا، في حين احتل سؤال افتقار المناهج للانسجام مع احتياجات سوق العمل وتركيزها على طرائق التدريس التقليدية والتلقين دون الفهم العميق التسلسل المرتبي (4) بـ (44) مبحوثاً وبنسبة (88 %)، وتحتل الاسئلة الاخرى المراتب الاخيرة كل حسب اهميتها للعملية التربوية.

رابعاً: الاستنتاجات

ألقت الازمات المتراكمة في العراق بظلالها على مسار العملية التربوية وعناصرها الاساسية وعليه تتلخص استنتاجات البحث بالآتي:

1 ـ نقص في أعداد الملاكات التعليمية للمواد العلمية في المدارس بسبب غياب التعيين وتردي الوضع الاقتصادي وارتفاع الهدر في المال العام لتفشي آفة الفساد.

2 ـ تزايد نسب الرسوب والتسرب بسبب الكثافة الطلابية العالية في المدارس التي ترتفع فيها نسبة الاستخدام المزدوج (ثنائي وثلاثي) لنقص الابنية المدرسية مما يؤثر سلباً على الجو المدرسي وترشيد ممارسته.

3 ـ استمرار الفجوة التعليمية بين الريف والحضر وفجوة النوع الاجتماعي، والتفاوت بين المحافظات، على الرغم من المؤشرات الايجابية النسبية المتحققة في ميدان التعليم في السنوات الاخيرة.

4 ـ محدودية استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في المناهج الدراسية، الذي انعكس بدوره على كفاءة النظام التربوي.

5 ـ التغيير المستمر للمناهج الدراسية، وفق رؤية احادية من جانب المديرية العامة للمناهج من دون الرجوع إلى المتعلم والمعلم والشركاء في العلمية التربوية.

6 ـ أن معظم الابنية المدرسية تعد غير صالحة للاستخدام التعليمي، مما تفقد البيئة المدرسية الشروط التربوية لاحتواء الطالب والمعلم في آن واحد، وافتقار معظم المدارس إلى المختبرات والتجهيز الحديث والأدوات اللازمة..

7 ـ غياب أو ضعف اعتماد نظام الحوكمة الإدارية بسبب ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين الخاص والعام فضلا عن الضعف في اليات الرصد والتقويم.

8 ـ ضعف الادارة المدرسية في اغلب من حيث الاعداد والتدريب والخبرة، فضلاً عن قلة محدودية الصلاحيات وقلة الامكانيات.

خامساً: خيارات التدخل كرؤية مستقبلية للنهوض

ان مسارات النهوض التنموي للتعليم والتي تشكل مرتكزات اساسية لبناء رأس المال البشـري يتطلب تهيئة البيئة التمكينية التي تساعد المجتمع وخصوصاً الفئات الفقيرة في مواجهة تحدي الامية وتعزيز فرص الالتحاق وترصين قدرات المؤسسات التعليمية لابد لها أن تنطلق من اي سياسة تعليمية في العراق عبر إتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة للجميع.

تعزيز دور البحث العلمي لمواجهة النقص في البنى المعرفية وتطوير تقنيات العملية التربوية.

استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التدريس بطريقة تناسب مستوى الطالب وتقوية الإدارة المدرسية بما في ذلك المديرون.

وضع خطط طارئة لمواجهة المشكلات المعقدة كالأبنية المدرسية لتخفيض معدلات التسـرب لجميع المراحل وتطوير اسلوب التعلم لحين استقرار البلد.

لازالت الفجوة الزمنية بيننا وبين التجارب العالمية بعيدة ولا يتعلق الامر بالعلم المادي فحسب، بل بفلسفة التعليم أيضاً، أي ماهي مدخلات التعليم التي نبتغيها من مخرجات عالية الكفاءة متوافقة مع متطلبات سوق العمل.

إعادة النظر في أساليب الامتحان والتقويم التقليدية، باعتماد الانظمة الالكترونية بدل الورقية لاختزال الروتين والمصالح الضيقة وتحقيق العدالة بين الطلبة.

ردم الفجوة بين الريف والمدينة عبر تأمين التغطية الشاملة لجميع المناطق الريفية. فضلا عن تقليص الفجوة على مستوى الانجاز الأكاديمي بين مدارس الريف والحضر.

اصلاح المناهج وتطويرها عن طريق اعتماد اليات علمية متكاملة، فضلاً عن الاستعانة بالخبرات والتجارب الانسانية والدولية الناجحة.

ضرورة العناية بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة والايتام.. عن طريق اعادة النظر بقوانين وانظمة الوزارة بما يمكن المدارس من استيعاب جميع المواطنين الراغبين في التعليم.

ضرورة تفعيل التعاون والشـراكة مع المنظمات الدولية المختلفة (كالبنك الدولي، اليونسكو، اليونيسيف)، لتقديم الدعم والمساندة للنظام التربوي في العراق.

الفصل الخامس

البطالة والمشكلات المستحدثة للشباب العراقي

دراسة تحليلية ـ ميدانية لظاهرة المخدرات

المقدمة

الشباب كفئة اجتماعية مهمة من الفئات الاجتماعية في أي مجتمع، وتواجه مشكلات عديدة، وعلى الرغم من ان هناك إدراك متزايد لمشكلاتهم على مستوى صنع القرار في العراق، الا ان مشاريع تمكينهم وادماجهم في عملية التنمية، ظلت تصطدم على الدوام بعقبات العنف وعدم الاستقرار السياسي.

تشكل ظاهرة تعاطي المخدرات خطورة كبيرة على المجتمع وخصوصا فئة الشباب كونهم بناة المستقبل وقادته لما تمثله من خسارة بشرية وكلفة مادية، فظاهرة التعاطي تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية المركبة كونها تحمل في طياتها جوانب اجتماعية واقتصادية وامنية واخلاقية تستنزف منظومة القيم العراقية وتستهدف رأس المال الاجتماعي وهم الشباب، ولعل ظاهرة تعاطي وترويج وتجارة المخدرات دخيلة على العراق، إذ كان العراق ناقل قبل عام 2003، وحاليا أصبح متعاطياً لسرعة انتشار وتفشي الظاهرة في مجتمعنا للظروف التي يمر بها العراق. وسيسلط البحث الضوء على هذه الظاهرة ي عدة محاور وصولا إلى وضع مقترحات كسبل للعلاج.

أولا: الإطار المفاهيمي والمنهجي للبحث ويتضمن

1. مشكلة البحث:

أن سرعة انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي ولكونها تعد من السلوكيات المرفوضة اجتماعيا ودينيا وقانونيا في كثير من المجتمعات فمن منظور علم

الاجتماع يرى المختصون ان التعاطي يمثل سلوكا اجتماعيا غير مقبول لتداعياته الخطيرة على الفرد والاسـرة والمجتمع

ومن خلال ما تقدم يكمن البحث في تساؤل رئيـسي مؤداه:

بما أن ظاهرة التعاطي تمثل مشكلة اجتماعية معقدة ساهمت التحديات التي يمر فيها العراق في اتساع حجمها وانعكاسها على فئة الشباب، فما هي الاسباب التي ساعدت على انتشارها وما انعكاساتها على الفرد والاسـرة والمجتمع؟ وماهي المقترحات اللازمة لعلاجها؟

2. أهمية البحث

أن أهمية هذا البحث تنبع في حقيقة الامر من خطورة الظاهرة التي يتناولها ومن خلال تركيزها على فئة الشباب وبوصفها مؤشـراً لحدوث كثير من الانقسامات والتناقضات والتوترات داخل نطاق الأسـرة والمجتمع، فمعالجة مشكلة تعاطي المخدرات تكمن في التعرف على أسبابها (كالبطالة واوقات الفراغ التي تسحبهم للانفلات الاخلاقي والجنوح نحو الجريمة) ومعالجاتها وتلافيها، وبالتالي تخفيف حدة الاثار الناجمة عنها لكي يتحرر المجتمع من سلبياتها واثارها المدمرة.

3. أهداف البحث

يهدف البحث الحالي بشكل أساسي إلى تحقيق عدة أهداف تكمن بالآتي:

1. تشخيص الاسباب والآثار السلبية التي ساهمت في تفشـي مشكلة تعاطي المخدرات ومنها البطالة.

2. محاولة معرفة ابعاد حجم المشكلة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الجانب التطبيقي الميداني من خلال عينة البحث.

3. من خلال التعرف على الاسباب المؤدية لمشكلة التعاطي والنتائج المتمخضة عنها يمكن وضع المقترحات المناسبة التي تحد او تقلل من آثارها السلبية.

ثانياً: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

1. البطالة

يعد مفهوم البطالة واحداً من المفاهيم الاجتماعية الاقتصادية المعقدة كونه يحمل جدلية في ايجاد تعريفاً جامعاً مانعا في تعريفه لاختلاف وجهات نظر المختصين في أمور كثيرة.

فالبطالة لغةٍ تعني: العطل والتعطل: قال ابن منظور: بطل الأجير ـ بالفتح ـ يبطل بطالة وبطالة ـ بفتح الباء وبكسـرها-: أي تعطل فهو بطال[1].

وللبطالة معانٍ متعددة منها: فهي تعني: الكسل والاهمال: قال أبو البقاء الكفوي (البطالة ـ بالكسـر-: الكسالة المؤدية إلى اهمال المهمات، فجاء على هذا الوزن المختص بما يحتاج إلى المعالجة من الافعال بحمل النقيض على نقيضه) [2].

أما البطالة اصطلاحاً فتعني: بدءاً لابد ان نعرف العاطل عن العمل، ومن خصائصه أنه لا يعمل، وهذا التعريف غير وافٍ، إذ هناك العجزة والمرضى وكبار السن والذين أحيلوا على التقاعد، وهم حالياً يتقاضون راتباً تقاعدياً بالإضافة إلى قدرة بعض الافراد على العمل لكنهم لا يعملون في واقع الحال، كذلك لا يمكن اعتبارهم عاطلين لأنهم لا يبذلون جهداً في البحث عن عمل، كالطلبة في المستوى الثانوي والجامعي لكونهم في سوق العمل ويفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة، لذا لا يمكننا اعتبارهم عاطلين. وفي عداد ذلك الذين يعانون من الاحباط مع قدرتهم على العمل وأيضا الاثرياء فهؤلاء لا يعدون عاطلين[3].

والتعريف الاجرائي للبطالة: هي ظاهرة اقتصادية اجتماعية مركبة موجودة تقريباً في كل المجتمعات، وتنشأ نتيجة تعرض المجتمع أو الدولة إلى الحروب او الكوارث أو الأزمات والتقلبات الاقتصادية تاركةً آثاراً اجتماعية وسياسية ونفسـية سلبية على البناء الاجتماعي.

---

(1) الزبيدي، السيد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ج28، ص16، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الكويت: وزارة الاعلام، سلسلة التراث العربي، 1993، ص89.

(2) الكفوي، أبي البقاء، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصـري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ص105.

(3) حسن، باسم عبد الهادي، مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة، مقال منشور في جريدة المدى، العدد/402، 2005.

2. المشكلات المستحدثة

بدءاً من الضروري تحديد مفهوم المشكلة أولا، والتي تعني انحراف أو عدم توازن بين « ما هو كائن» وبين ما «يجب أن يكون»، وبالتالي فإن المشكلة هي نتيجة غير مرغوب فيها تؤدى إلى ظهور علامات القلق والتوتر وعدم التوازن التي تجعل الفرد يشعر بوجود ما يسمى بالمشكلة[1].

أما كلمة مستحدث(ة): لغوياً تعني: لم يكن سائداً من قبل، مبتكر، مبتدع. ومصطلح مستحدث: مصطلح جديد أي لم يكن متناولاً من قبل[2].

والمشكلات المستحدثة هي مشكلات اجتماعية ذات طابع مبتكر أو تأثير سلبي كبير تؤدي إلى أحداث خلل في النظام الاجتماعي تكون له آثاراً سلبية على مستوى الفرد والاسـرة والمجتمع، ويعرف ليمرت Lemert المشكلة الاجتماعية «على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة»[3].

والتعريف الاجرائي للمشكلات المستحدثة ينص على أنه: طريقة السلوك التي ينظر إليها النظام الاجتماعي على أنّها تمثل تجاوزاً على المعايير الاجتماعية المتعارف عليها، ونلمس مدى الترابط الواضح بين النظام الاجتماعي والسلوك وأنّ أي اختلال في أحدهما ينعكس على الآخر فيولّد هذه المشكلات.

3.التعاطي

التعاطي لغوياً يعني: تعطي الشـيء أي يقصد به تناوله، والامر قام به او خاض فيه، ويعرف على انه تناول ما لا يحق ولا يجوز تناوله، وبناء على ذلك نقول تناول فلان الدواء، ولكنه تعاطي المخدر[4]. ، وينشا التعاطي من التعود على المادة المخدرة، يكون اما بدافع الاحساس بضرورة هذه العادة واما بدافع الاستحسان لها، واما بدافع تقليد غيرهم ممن اتبعها[5].

---

(1) السمري، عدلي، والجوهري، محمد محمود، المشكلات الإجتماعية، دار المسيرة للنشـر والتوزيع والطباعة، 2011، ص15-16

(2) http://www.almaany.com

(3) غيث، محمد عاطف، وسعد، إسماعيل علي، المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصـر، 2011، ص9.

(4) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار الطباعة، بيروت، 1955، ص1313.

(5) البصـري، ابن دريد ابو بكر محمد، جمهرة اللغة، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، ج1، 1925، ص274

وتعريفنا الاجرائي للتعاطي

هو فعل بدأ بالرغبة وتحول إلى سلوك مزمن على تناول مواد مخدرة او مسكنة او منبهة تلحق اضرارا كبيرة بالفرد والاسـرة والمجتمع.

4. المخدرات

ان المقصود بكلمة مخدر لغوياً(خدر) العضو (خدراً) من باب تعب استرخى فلا يطيق الحركة[1]. لفظة مخدر (narcotic) كلمة انكليزيه مشتقه من الاصل اليوناني (narcosis) والتي تعني (يخدر) او يجعل مخدرا[2]. لذلك لا تعد المنشطات ولا عقاقير الهلوسة مخدره وفق التعريف العلمي. والمخدرات لغة: خدر واخدر العضو اي جعله خدرا، والخادر هو الفاتر الكسلان، وتدور مادة خدر في اللغة حول معاني الضعف والفتور والكسل. كما فسـر مفهوم المخدر من الناحية القانونية بانه (مجموعه المواد التي تسبب الادمان على تناولها من قبل المتعاطي وتؤدي إلى صدور افعال وتصـرفات تؤذي النفس البشـرية سواء على مستوى المتعاطي والمدمن او انعكاس تلك السلوكيات الضارة على الاخرين بحيث تؤدي اضرار بالمجتمع او بالأفراد[3].

واجرائياً تعني المخدرات: هي اي مادة او المواد الطبيعية او المصنعة التي تسبب لمتعاطيها انفعالات جانحه وسلوك غير سوي ينتج عنه غياب العقل والوعي والادراك، اذا استمر في تعاطيها من دون مبرر طبي او علاجي تؤدي إلى نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية لكل من المتعاطي واسـرته ومجتمعه.

5. الادمان

يعني الادمان لغويا: هو ادامة لشـرب الخمر وعدم الاقلاع عنه[4].. اما اصطلاحا: انه سلوك منحرف ناتج عن عدم مسايرة المعايير الاجتماعية. وعرفته منظمة الصحة العالمية: بأنه حاله

---

(1) الفيومي، احمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مطبعة الاميرية، القاهرة، ج/1-2، ط4، 1921، ص225.

(2) عسكر، عبد الله السيد، تعاطي الاقراص المخدرة وعقاقير الهلوسة لدى الشباب المتعلم، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الزقازيق، مصـر، 1998، ص56.

(3) بدر، عبد المنعم محمد، مشكلة التعامل مع المخدرات (دراسة ميدانية في سجن بريدة في القصيم)، في قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج)، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية عدد (9)، البحرين، مارس، 1987، ص25.

(4) المنجد في اللغة والاعلام، دار المشـرق، بيروت، 1973، ص146.

نفسـيه وأحيانا عضويه تنتج عن تفاعل الكائن الحي مع العقار. ومن خصائصها استجابات وانماط سلوك مختلفة تشمل دائما الرغبة الملحة في تعاطي العقار بصورة متصلة او دوريه للشعور بالإثارة النفسـية او لتجنب الاثار المزعجة التي تنتج من عدم توفره) [1].

وعرف الادمان بانه «التعاطي المتكرر لمادة نفسـية لدرجة ان المتعاطي يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي كما يكشف عن عجز او رفض الانقطاع او لتعديل تعاطيه وكثيرا ما تظهر عليه اعراض الانسحاب إذا ما نقطع عن التعاطي»[2].

6. الشباب

الشباب في اللغة تعني اسم فاعل شبَّ، اي من كان في سن الشباب على اختلاف الاقوال أي من خمسة عشـر سنة إلى الثلاثين ما لم يغلب عليه الشيب، أو من سن التاسعة عشـرة إلى الرابعة والثلاثين أو الأربعين[3]. وان قوله تعالى ﴿ الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير ﴾[4].

اي أن الشباب هم عصب الحياة وقوامها، وصلاحهم صلاح لامتهم وفسادهم فساد لامتهم. اما في اصطلاحاً يعرف الشاب: هو قوة بين ضعفين، قوة بين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة[5].

فيما عرفت الامم المتحدة الشباب بأنهم «الافراد الذين تقع اعمارهم بين 15 ـ 25 سنة»، وفي العراق امتدت الفئة العمرية للشباب إلى 29 سنة[6].

ويعكس مفهوم الشباب معان مختلفة ترتبط بشكل مباشـر بالنسق المعرفي المراد

(1) ابراهيم، أكرم نشأت، الاثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربي، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، 2000، ص4.

(2) عمر، نوال محمد، الاعلام والمخدرات، مجلة ادبيات، ج6، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، 1995، ص26.

(3) قلعه جي، محمد رواس، وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء: عربي ـ انكليزي ـ فرنسي، دار النفائس للطباعة والنشـر والتوزيع، ط3، 1987، ص277.

(4) سورة الروم، الآية/53-54

(5) علي، هاشم محمد، سلسلة المنهاج في الفرد والاسـرة والمجتمع، مطبعة ديوان الوقف السني، بغداد، 1990، ص48.

(6) صلاح الدين، رؤى، الوعي الاجتماعي البيئي لدى الطلبة الجامعيين، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2013، ص7

استخدامه فيه، والسياق الاجتماعي الذي يوجد فيه، لذا تتفاوت تحديدات الفئة العمرية للشباب. ويشير المفهوم البيولوجي للشباب إلى التغيرات البيولوجية خلال المرحلة التي تبدأ مع بداية المراهقة ويبرز من خلالها الطفل بسمات البالغين، ذكراً كان أم أنثى، وتنتهي عندما يستقر التكوين البيولوجي ويأخذ هيكل وطبيعة البالغين، وطبقاً لهذا التعريف فأن الشباب من هم بعمر (14-25) سنة. قريباً من ذلك نجد أن التحديد الديمغرافي للشباب يقع عند سن (15-25) سنة، حيث يتكامل التأهيل الاجتماعي للفرد، فينهي تعليمه وينخرط في سوق العمل إلا أن التطورات الايجابية التي تتصل بزيادة معدل العمر المتوقع دفعت علماء السكان إلى رفع الحد الأعلى لسن الشباب حتى سن الثلاثين أو الخامسة والثلاثين[1]. وتتجه الدراسات العربية الحديثة إلى توسيع السقف العمري للفئة الشابة إلى (15-29) سنة مقارنة بالتحديد الدولي ليسمح بالمقارنة الدولية من ناحية، ويستوعب الظروف النوعية للشباب العربي وفي مقدمتها تزايد معدلات البطالة بين الشباب وارتفاع العمر عند الزواج الاول من ناحية أخرى[2].

أما المنظور السوسيولوجي للشباب فيربط التحديد العمري بالدور الاجتماعي للشباب وخصائص المرحلة التي يمر بها الفرد والتي تتسم بالتمرد وطلب الاعتراف الاجتماعي بوجوده الكامل[3].

عموماً لا يوجد تحديد موحد للفئة العمرية الشابة في العراق وبخاصة على الصعيد الإحصائي الوطني، فقد اتجه مسح مواقف ومعارف وممارسات الشباب لسنة 2004 إلى تحديد الفئة الشابة بعمر (10-24) سنة. فيما تتجه مسوحات التشغيل والبطالة إلى تحديدها عند الفئة العمرية (15-24) سنة. أما تقرير مسح الفتوة والشباب فقد شمل الأفراد بعمر (10-30) سنة، مع ملاحظة أن هذه المحددات الإحصائية قد لا تتطابق مع التصورات الذهنية التي ترسم ملامحها الثقافية السائدة عن الشباب[4].

(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الوطني حول حالة سكان العراق لعام 2010، بغداد ـ شباط، 2011، ص57.

(2) جامعة الدول العربية إدارة السياسات السكانية والهجرة ـ القطاع الاجتماعي، قضايا الشباب العربي، القيم السائدة لدى الشباب، الخصائص والمحددات، الإصدار الثاني، 2006 ، ص10.

(3) فيرث، سايمون، علم اجتماع الشباب في كتاب اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، تحرير ميشيل هارا لامبوس، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن وآخرون، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص412

(4) الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق

والتعريف الاجرائي لمفهوم الشباب ينص على انه:

«بأنه كل من يتراوح عمره من 18 ـ 35 سنة وينتمي إلى مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة ويتسم بالنضج البيولوجي والنفسي والاجتماعي والقدرة على الانتاج والابداع ثم تحمل المسؤولية والاقبال على ميادين العمل».

ثالثاً: منهجية البحث

المنهج هو الطريقة التي يتوصل بها الإنسان بكيفية علمية منطقية منسقة مع الواقع إلى إدراك حقيقة من الحقائق التي كان يجهلها وهو السبيل إلى اكتساب المعرفة اليقينية أو حل مشكلة معينة[1]. لذلك فقد اعتمد البحث على منهجين هما، المنهج الوصفي التحليلي[2] الذي يعد أحد أهم مناهج البحث العلمي وأكثرها شيوعا في البحث العلمي للمرونة الكبيرة الموجودة فيه، ولشموليته الكبيرة. ومنهج المسح الاجتماعي للإحاطة بجوانب الظاهرة المدروسة للوصول لوضع سبل ناجعة لعلاجها، ومنهج المسح الاجتماعي الذي يُعدُّ منهجاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات أو استبانات مقننة، وذلك لغرض الحصول على معلومات عن أعداد معينة من المبحوثين يمثلون مجتمعاً معيناً[3]. بيد إن الدراسات المسحية تختلف في مجالها فقد تكون واسعة تشمل بلدان عدة أو ضيقة تقتصر على ظاهرة ما من مجتمع معين، وقد تُجمع البيانات من كل عضو في مجتمع الدراسة (المسح الشامل) أو من عينة منتقاة بدقة (المسح بالعينة) [4].

رابعاً: البطالة وتعاطي المخدرات في العراق

ساهمت الازمات المعقدة التي عانى منها المجتمع العراقي ولازال يعاني في ايقاف الصناعة واهمال الزراعة وعدم خلق فرص العمل في تفاقم نسب البطالة وخصوصاً بين فئة الشباب، مما جر بعضهم لمشكلة تعاطي المخدرات، فضلاً عن اتساع اوقات الفراغ غير

---

(1) وجيه، محجوب، البحث العلمي ومفاهيمه، ب.د، 2002، ص35

(2) www.bts-academy.com

(3) الجوهري، محمد محمود، أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، 2009، ص217-218.

(4) دالين، ديو بولد ب فان، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: د. نبيل محمد نوفل وآخرون، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص318

المستثمرة في جوانب إيجابية، وايضاً تفاقم نسبة البطالة بين الشباب الخريجين التي تتفاقم يوماً بعد يوم، إذ أصبح شبح البطالة يلازمهم.

ولابد من الاشارة إلى الآثار الناجمة عن البطالة ومنها على سبيل المثال الجريمة والانحراف، إذ ان هناك نسبة معينة من الشباب العاطلين عن العمل، تسوء بهم الأحوال فيضطروا للانحراف عن السلوكيات السليمة في المجتمع، في سبيل توفير احتياجاتهم الاساسية، ويوصف العراق سابقاً انه كان بلداً ناقلاً وحالياً اصبح ناقل ومتعاطي لموقعه الجغرافي وعدم مسك الحدود بشكل منضبط ساهم كثيرا في دخول انواع مختلفة من الحبوب المخدرة والحشيشة وما شابه، ونظراً لعدم توفر احصائيات رسمية لكن بحسب منظمات مختصة أعلنت ان نسبة تعاطي المخدرات على سبيل المثال لا الحصر في البصرة بلغت (16-18 %) ويشار إلى ان نسبة تعاطي المخدرات في البصرة تعد مرتفعة جدا، وسجلت الجهات الطبية المختصة (7) الألاف حالة ادمان تتلقى العلاج من قبل ذويهم وهناك ارقام أكبر من المعلن عنها، وهذا الارتفاع نتيجة سهولة حصول المواطن عليها لتهريبها من المنافذ الحدودية، ناهيك عن انتشار الظاهرة بين طلبة المدارس والجامعات[1].

خامساً: الاسباب الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتهما على الفرد والاسرة والمجتمع

1. الاسباب الاجتماعية وانعكاساتها

ساهمت الازمات المتراكمة في تعزيز وتنامي ونشؤ ظواهر ومشكلات سلوكية وامراض اجتماعية عديدة كالزيادة الملحوظة في معدلات الانحراف، وارتفاع نسبة جنوح الاحداث، وتفاقم الجرائم الاقتصادية، والتخريب الاقتصادي والاغتصاب الاضطرابات العقلية والامراض النفسية فضلا عن ان تعاطي اي نوع من انواع المخدرات من شانه ان يضر بالفرد وان انتشار وتوزيع تعاطي المخدرات غالبا ما يحدث في الواقع بين الفئات الاجتماعية المختلفة حيث ينتشر بين الشباب بشكل خاص ومن ثم يأخذ بالانتشار بشكل تدريجي إلى الانتشار بين من هم اصغر سنا[2]، ويتجلى الضرر الذي يلحق بالفرد واضحاً بنتائجه على اسرته

(1) المنصوري، عمر، المخدرات تغزو العراق، والبصرة حاضنتها، مقال منشور في 2017، على الموقع الالكتروني: www.rudaw.net.

(2) شاهين، زكريا، وجه امريكي اخر لحروب الابادة (الاسلحة القذرة)، بحث منشور على شبكة الانترنت الدولية، نوفمبر، 2007، ص18.

بصورة اضطرابات في شكل العلاقات الاسـرية فالأسـرة ستتحمل في نهاية المطاف كل الاضرار الناجمة عن التعاطي وهي بمثابة المصفاة التي تتسـرب فيها وتتجمع كل النتائج التي تفرزها ظاهرة التعاطي وايضا فأن أُسـر المتعاطين هي غالبا ما تعاني من تفكك أسـري.

اذن فالعلاقة بين تعاطي المخدرات خصوصا والجريمة والسلوك المنحرف واضحة جدا، ولذلك بدأت تشغل حيزا كبيرا في الدراسات الاجتماعية والطبية والسياسية للحد من خطورتها وعليه فقد يبتعد المتعاطي عن بيئته الاجتماعية السوية ورفاقه ويلجأ إلى صداقات السوء ممن هم على شاكلته والذين يتعاطون المواد المخدرة وتبقى علاقاته محصورة في هذا النطاق الموبوء بالمتعاطين والمروجين مما قد يترتب عليه فقدان الاهلية الاجتماعية السوية وفي بعض الحالات يوصم بالإجرام الذي يستحق العقاب وفضلا عن وصمه بألقاب عديدة تقلل من احترام الاخرين له (الوصم الاجتماعي) فيؤدي كل ذلك إلى عزلة المتعاطي ومحاولته الابتعاد عن الاخرين وعدم ثقته بنفسه واقتناعه بأنه شخص غير مرغوب فيه، وقد يصاحب ذلك ظهور مختلف الاعراض عليه كالأمراض النفسـية والصحية.

2.الاسباب الاقتصادية وانعكاساتها

أن حالة الحروب المتلاحقة التي مر بها المجتمع العراقي والتي القت بظلالها على البناء الاجتماعي والمنظومة القيمية فضلا عن تبعات الحصار الاقتصادي لمدة 13 عاما متواصلة خلف وراءه الكثير من المآسي والامراض والآفات عقبتها حالة التغيير الذي في عام 2003 وما صاحبها من انهيار لمؤسسات الدولة وما رافق ذلك من سلوكيات منحرفة على الصعيد الاسـري والمؤسساتي مثل تناول المخدرات المهربة من الخارج، واستقبال البث الفضائي لبعض القنوات البعيدة عن الاخلاق كذلك شيوع الرشوة والسـرقة السهلة للمال العام وظهور عصابات القتل والسـرقة بكثرة غير مسبوقة[1]. ومتعاطي المخدرات على اختلاف اعمارهم فقراء كانوا أو أغنياء نراهم ملزمين بشـراء المخدرات وتفضيلها على غيرها من البضائع بصفة يومية وتتزايد رغبتهم في التعاطي يوما بعد يوم وكلما تناقض أثر المخدر فيهم ازدادت له شهيتهم بشكل اكبر وارتفع معدل الانفاق المادي من اجل الحصول عليه ومن المعلوم ان الذي يتعاطى المخدرات يبذل المال في سبيله سهلا رخيصا من دون حساب ولا يخفى ما

(1) سذرلاند، ادوين، ودونالد كريسي، مبادئ علم الاجرام، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق، القاهرة، مكتبة الانجلو المصـرية، 1960، ص96.

في هذا البذل من هدم للفرد والاسـرة والمجتمع وارتفاع نسبة الفقر هذا فضلا عن التأثير المدمر لكيان الاسـرة الاقتصادي فالتعاطي يؤثر في انتاجية الفرد كما وكيفا وعلى برامج التنمية البشـرية، لاسيما في الدول النامية[1]. كما نلمس ان هناك خسارة مادية اخرى تلحق بالمجتمع ككل تتجسد بالمبالغ التي تنفق على المخدرات نفسها، فاذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي يستهلك فيه فان معنى ذلك اضاعة جزء من الثروة الوطنية في الارض التي كان من الممكن استغلالها في زراعة ما هو نافع للمجتمع. علاوة على ذلك فأن الذين يعملون في المزارع قد يكونون من المتعاطين او المتاجرين بهذه المواد مما يسبب انتشارا واسعا لها، اما إذا كانت المخدرات تُهرب إلى المجتمع من مصادر خارجية، فان مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع عادة في صور عملة صعبة مهربة عن طريق تهريب السلع، فكمية المبالغ التي تهرب إلى الخارج ثمنا لهذه المواد هي خطر على اقتصاد الدولة.

سادساً: عرض وتحليل نتائج البحث الميدانية

تحديد مجالات البحث

تكمن الأهمية الحقيقية في تحديد مجالات البحث، إذ أنها تغني الدراسة والباحث بالكثير من المعلومات والحقائق التي قد أغفلها الجانب النظري أو لم يوضحها، ويمكن توضيح كلاً منها على النحو الآتي:

أ ـ المجال الزماني: ونقصد به السقف الزمني أو الوقت الذي أستغرقه الباحث لإعداد متطلبات الدراسة بأكملها. علماً أن تطبيقات الجانب الميداني قد امتدت من 2020/1/26 إلى 2020/2/25.

ب ـ المجال المكاني: ونقصد به المنطقة الجغرافية التي أجُري فيها الدراسة الميدانية، وقد أختار الباحث عدد من المقاهي والكوفي شوبات في مركز مدينة بغداد علماً بأنه في دراستنا الحالية فأن الأفراد الذين يمثلون عينة مجتمع البحث هم الذين يحددون من خلال إجاباتهم الاختلاف في الصفات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديمغرافية...الخ وليس المنطقة الجغرافية التي أجُري فيها البحث الميداني.

جـ ـ المجال البشـري: والمقصود به وحدة عينة البحث، حيث حُددت (بالأفراد)، إذ تم

(1) الذهبي، ادوارد غالي، جرائم المخدرات في التشـريع المصـري، دار النهضة العربية، مصـر، 1978، ص155.

أختيار (65) مبحوثاً من الشباب مرتادي هذه المقاهي والكوفي شوبات ومن مختلف الاعمار وبطريقة العينة القصدية.

ب ـ تحديد حجم العينة

العينة هي الجزء المحدد كماً ونوعاً يمثل عدداً من الافراد نفترض انهم يحملوا الصفات نفسها الموجودة في مجتمع الدراسة[1]، وفي بحثنا الحالي كان من الصعوبة معرفة حجم المجتمع الأصلي لعدم توافر البيانات اللازمة لذلك لدى الجهات المعنية، لذا كان لزاماً على الباحث اختيار عينة قصدية من الافراد المتعاطين للمخدرات من مختلف الاعمار من مرتادي المقاهي والكوفي شوبات في مدينة بغداد لمعرفة وجهة نظرهم كشباب حول ظاهرة المخدرات وتم انتقائهم بمساعدة الاصدقاء واصحاب المقاهي لمعرفتهم بهم والذين مهدوا الامور للباحث لتوجيه اسئلته بصورة مبسطة وتحفيزهم على الاجابة لصعوبة البحث عنهم بصورة علنية ومباشـرة، وبلغ حجم العينة الذي تم الحصول عليها (65) متعاطي.

جدول (1): فئات الاعمار لأفراد العينة

فئات الأعمار	الاجابات	%
13 ـ 15	5	7.7
17-15	13	20
21-19	32	49.23
22 فأكثر	15	23، 07
المجموع	65	100

من تحليل الجدول اعلاه تبين لنا أن الفئات العمرية الثالثة والرابعة (19-21) و(22 ـ فأكثر) شكلت النسبة الأعلى من بين الفئات وبواقع (47) مبحوثا أي ما نسبته (72.3 %) من مجموع العينة، مقابل ذلك نرى إن الفئات العمرية الأولى والثانية (13-15) و(15 ـ 17) قد تكونت من (18) مبحوثا وبنسبة بلغت (27.7 %). ومعنى ذلك أن عملية التعاطي تبدو في حالة تصاعد مستمر، أي أنها تزداد مع تقدم السن، وهذا يعد في حقيقة الأمر مؤشـرا خطيرا إذا أخذنا بعين الاعتبار إنها تمثل الانتقال من مرحلة عمرية إلى أخرى.

(1) العمر، معن خليل، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الافاق بيروت، 1983، ص118.

جدول (2): المستوى الدراسي لأفراد العينة

المستوى الدراسي	الاجابات	%
أمي	30	46
يقرأ ويكتب	21	32
ابتدائية	14	22
إعدادية	-	-
المجموع	65	100

يتضح لنا من تحليل الجدول اعلاه ما للتعليم والمستوى العلمي للفرد في تهذيب سلوكه وتعديل تصرفاته، والتعليم يتنافى مع ظاهرة تعاطي المخدرات فهما مساران متناقضان.

جدول (3): الحالة الحياتية للوالدين

الحالة الحياتية للوالدين	الاجابات	%
كلاهما احياء	37	57
الام فقط على قيد الحياة	19	29
الاب فقط على قيد الحياة	5	8
كلاهما متوفيان	4	6
المجموع	65	100

يتضح لنا من الجدول اعلاه إن أعلى نسبة من اجابات المبحوثين تمثل الأحداث الذين لازال أبويهم على قد الحياة فقد بلغت (57 %) وهو بطبيعة الحال يعد مؤشرا ايجابيا في الحالات الطبيعية لمنع الأبناء من الانحراف ولو أن الواقع الذي بين أيدينا يثبت العكس.

جدول (4): مهنة الاب لأفراد العينة

مهنة الاب	الاجابات	%
موظف	10	15.2
أعمال حرة	29	45
عسكري	7	10.7
عاطل	12	18.4
معوق	7	10.7
المجموع	65	100

يتضح لنا من الجدول اعلاه إن أعلى نسبة من اجابات المبحوثين هم الذين يمارس اباؤهم مهن واعمال حرة إذ بلغت (45 %)، اما نسبة الاباء العاطلين عن العمل بلغت (18.4 %) مقابل (15.2) نسبة الموظفين، مع نسبة العسكريين والبالغة (10.7 %)، مما يؤشـر لنا في أي حال من الأحوال على المردود الاقتصادي المتدني للمبحوثين.

جدول (5): محل اقامة أفراد العينة

محل الاقامة	الاجابات	%
حضر	54	83
ريف	11	17
المجموع	65	100

يتضح لنا من الجدول اعلاه ان محل إقامة المبحوثين ذوو النسبة الاعلى منهم يقيمون في المناطق الحضرية والبالغة (83 %)، مقابل (17 %) نسبة المبحوثين القاطنين في الارياف، وهنا تتجلى لنا المقارنة بين التنشئة الريفية والحضرية والتي تعد مسالة الضبط الاجتماعي والسيطرة على سلوك الابناء من أبرز مؤشـراتها.

جدول (6): عائدية السكن لأفراد العينة

عائديه السكن	الاجابات	%
ملك	18	28
إيجار	25	38.4
دار حكومي	5	7، 6
بيت تجاوز	17	26
المجموع	65	100

يتضح من الجدول اعلاه إن (18) مبحوثا وبنسبة قدرها (28 %) يقيمون في مساكن مملوكة لهم بينما يقيم (25) مبحوثا وبنسبة (38.4 %) في مساكن مؤجر في حين أشار (5) مبحوثا وبنسبة (7، 6 %) إلى أنهم يقيمون في دور حكومية بحكم عمل احد افراد الاسـرة في المؤسسات الحكومية، بينما اشار (17) مبحوثا وبنسبة قدرها (26 %) أنهم يسكنون في بيوت تجاوز على اراضي الدولة وبنوا عليها بيوتا اتخذتها الكثير من الاسـر مأوى لهم وبالذات بعد التغيير في عام 2003 وما تبعه من حالة الفوضى التي مرت بالبلد وغياب سلطة القانون.

جدول (7): عدد أفراد أسـر العينة

فئات عدد افراد الاسـرة	الاجابات	%
5-3	15	23
8-6	18	28
11-9	28	43
12 ـ فأكثر	4	6
المجموع	65	100

مما لا شك فيه ان حجم الاسـرة، كلما كان حجم الأسـرة صغيرا كلما كانت قادرة على تقديم خدمات جيدة لهم وان تهتم بشكل جيد توفر لهم سبل الرعاية المناسبة، وبالتالي فأن زيادة عدد الافراد في الاسـرة مع انخفاض مستوى الدخل من دون شك يشكل عاملا مهما من عوامل الانحراف.

جدول (8): اجابات افراد العينة عمن شجعهم على التعاطي اول مرة

المشجعون على التعاطي	الاجابات	%
احد افراد الاسـرة	2	3
احد الاقارب	4	6
احد الجيران	10	15.3
احد الاصدقاء	46	70.7
لم يشجعني احد	3	5
المجموع	65	100

لا شك ان رفقة اصدقاء السوء لها الاثر البالغ في تحديد ابرز معالم شخصية الحدث في فهم الواقع، بأنها المصدر الممول والمجهز الوحيد للمخدرات، ولهم الفضل الكبير في دفع الحدث نحو ناحية الادمان والتعاطي، وعليه فإن تدخل الاسـرة في تحديد صداقات الابناء قد يمنع في كثير من الاحيان انزلاقهم ليس في أوحال المخدرات فحسب، بل يبعدهم عن الكثير من المشاكل والانحرافات المماثلة.

جدول (9): المواد المخدرة التي يتعاطها أفراد العينة

المواد المخدرة	الاجابات	%
حبوب	45	69
حشيشة	20	31
المجموع	65	100

يتضح لنا من بيانات الجدول اعلاه الخاص بنوعية المواد المخدرة التي يتعاطونها، تبين ان الحبوب المخدرة هي الاكثر انتشارا وشيوعا بين الشباب فقد بلغت نسبة المتعاطين لها (69 %) من عينة البحث في حين بلغت نسبة المتعاطين للحشيشة (31 %) وهي في ذات الوقت تعد مؤشـرا خطيرا، للانتقال بالفرد إلى مرحلة متقدمة من مراحل الادمان.

جدول (10): مصادر تمويل المخدرات لأفراد العينة

مصادر تمويل المخدرات	الاجابات	%
الاصدقاء	19	29
المروجين	43	66
الصيدليات	3	5
المجموع	65	100

في العديد من الازمات والكوارث والحروب والاضطرابات، نجد هناك اناس جشعين مكارين ونفعيين يحاولون استغلال مثل هذه الاحداث لتحقيق مكاسب مادية، على حساب الامن والاستقرار الاجتماعي، وعلى حساب الناس ومصائرهم ومستقبلهم، ومن هؤلاء تجار الحبوب والمواد المخدرة (البندرجية) الذين يحاولون استغلال الحدث وادمانه لتحقيق مكاسب مادية، ويعمل هؤلاء على شكل خلايا وزمر وعصابات مروجين، لبيع الحبوب والترويج لها من اجل الربح المادي. (23، ص36)، وقد تبين لنا من الجدول اعلاه إن هؤلاء المروجين يحتلون النسبة الاكبر من مصادر الحصول على المخدرات حيث بلغت (66 %) اما الحصول على المخدرات من الاصدقاء، فقد احتل المرتبة الثانية وبنسبة بلغت (29 %).

جدول (11): طبيعة المشكلات التي يعاني منها أفراد العينة

طبيعة المشكلات	الاجابات	%
اقتصادية	50	77
اجتماعية	7	11
نفسية	8	12
المجموع	65	100

تبين لنا من الجدول أعلاه إن النسبة الاعلى من المبحوثين يعانون من مشاكل اقتصادية بواقع (50) مبحوثا وبنسبة بلغت (77 %)، ولعل من المشاكل الاقتصادية في طبيعة الحال الناجمة من الحاجة المستمرة للمخدرات بالنسبة للمدمنين مما يعانون من شرائها بشكل مستمر. وهو في ذات الوقت (اي الادمان) يكون عائقا في كثير من الاحيان من معوقات العمل نتيجة التعب والاعياء والنحول الذي يلازم الادمان. مما يدفع بالمحصلة النهائية التي تعرض الشخص المدمن إلى مزيد من المشاكل اهمها المشاكل الاقتصادية والحاجة إلى المال لتوفير المواد التي ادمن عليها، وقد يضطر في كثير من الاحيان إلى توفير هذه الاموال بطرق غير مشروعة، كالسرقة والاختلاس وغيرها من الوسائل الاخرى.

جدول (12): معاملة الوالدين لأفراد العينة

نوع المعاملة	الاجابات	%
قاسية	7	11
متساهلة	46	71
اعتيادية	12	18
المجموع	65	100

يتضح لنا من بينات الجدول اعلاه والخاص بالمعاملة الوالدية للمبحوثين، ان النسبة الاعلى منهم يتمتعون بنوع من المعاملة يتسم بالتساهل والليونة وهو بطبيعة الحال نوع تسود فيه المسامحة وقبول الاخطاء ومغفرتها بسهولة ويسر مما يشكل حافزا لدى الابناء في كثير من الاحيان للتوجه نحو الانحراف انطلاقا من المبدأ الذي يقول (من أمن العقاب اساء الادب) إذ شكلت نسبتهم (71 %) من حجم العينة في مقابل نسبة (11 %) من المبحوثين الذين أشاروا إلى ان معاملة ابائهم كانت قاسية. وقد يشكل عاملا مهما من عوامل الانحراف والشذوذ.

جدول (13): اجابات أفراد العينة حول وجود وقت فراغ

وجود وقت فراغ	الاجابات	%
نعم	62	95
لا	3	5
المجموع	65	100

تبين من اجابات المبحوثين حول وجود وقت فراغ ان النسبة الاعلى منهم والبالغة (95 %) يملكون وقت فراغ مقابل نسبة ضئيلة جدا لا يملكون هذا الوقت. المشكلة الحقيقة تكمن في مدى قدرة الفرد ووعيه في استغلال هذا الفراغ وتوجيهه بالوجه الصحيح لكن الذي يحدث وبشكل خاص مع المراهقين والاحداث هو الاستغلال الخاطئ والسلبي لهذا الوقت مما يسبب لهم في كثير من الاحيان مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية لا تحمد عقباها.

جدول (14): اجابات أفراد العينة عن مدى تأثير وسائل الاعلام والتواصل في تشجيعهم على التعاطي

تأثير وسائل الاعلام والتواصل في التشجيع على التعاطي	الاجابات	%
نعم	50	77
لا	15	23
المجموع	65	100

يلعب الاعلام دورا بارزا ومؤثرا في حياة الناس. وهو يعمل على فرض سلوكيات واخلاق معينة على المجتمع قد تختلف مع واقعه او تتفق معه. وهو كما نعلم سلاح ذو حدين فيه ما هو سلبي وضار وما هو نافع ومفيد. ويعد كذلك من العوامل التي لها على تأثير على سلوكيات الفرد وبالذات في مرحلة المراهقة والشباب. وقد تبين لنا الارقام أن المبحوثين من عينة البحث قد تأثروا بشكل كبير في وسائل الاعلام وتشجيعهم على التعاطي وبنسبة بلغت (77 %).

جدول (15): اجابات أفراد العينة عن سهولة توفر المخدرات

اعتقاد أفراد العينة	الاجابات	%
نعم	53	82
لا	12	18
المجموع	65	100

يتضح لنا من الجدول اعلاه ان نسبة (82 %) من المبحوثين يعتقدون ان السبب وراء انتشار مشكلة تعاطي المخدرات وتفشـيها يعود إلى توفر المخدرات وسهولة الحصول عليها. وهنا لا يتحمل الشخص المدمن المسؤولية الكاملة انما تشاطره فيها الاجهزة الرقابية والحكومية المسؤولة عن مكافحة الادمان وعدم وجود قوانين صارمة تمنع من تفشـي هذه الظاهرة وانتشارها.

جدول (16): اعتقاد المبحوثين حول حالة عدم الاستقرار الاجتماعي في البلد لها دور في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات

اعتقاد المبحوثين	الاجابات	%
نعم	60	92
لا	5	8
المجموع	65	100

يتضح لنا من الجدول اعلاه ان النسبة البالغة من افراد عينة البحث يعتقدون بان الظروف المختلفة كالظروف الامنية والحالة الاقتصادية والاجتماعية السيئة لأغلب افراد المجتمع التي يمرون بها في الوقت الحاضر تساهم وبشكل كبير في شيوع وتفشـي المخدرات وتعاطيها والادمان عليها.

جدول (17): هل تعاطي المبحوثين للمخدرات يسبب لهم الابتعاد عن الاخرين

الابتعاد عن الاخرين	الاجابات	%
نعم	56	86
لا	9	14
المجموع	65	100 %

يتبين لنا ان الشخص المدمن غالبا ما يشعر بأنه يرتكب سلوكا غير سوي ومضاد للمجتمع، وتتولد قناعات بعدم الانتماء لهذا المجتمع، ما يؤثر على دورة الحياة الاجتماعية والثقافية ويعمل على تحجيم هذا الدور، الامر الذي يدفع بالنهاية إلى حدوث نوع من الاغتراب الاجتماعي والثقافي والفكري وبالتالي فأن المحصلة تكون تزايد نسب الانحراف.

جدول (18): اراء أفراد العينة بشأن تقويم الناس لأسـر المتعاطين

آراء أفراد العينة	الاجابات	%
جيد	8	12.3
اعتيادي	28	43
سئ	29	44.7
مج	65	100

يتبين لنا من الجدول اعلاه ان النسبة الاعلى من الاجابات والبالغة (44.7 %) يعتقدون بأن تقدير الناس لأسـرهم سيئا بعد علمهم بتعاطي أحد افرادها للمخدرات، ونجد ايضا نسبة قريبة يعتقدون بان الناس تقدر اسـرهم تقدير اعتيادي، رغم علمهم بتعاطي أحد الافراد للمخدرات، لكن في الحقيقة ان مجتمعنا يعد واحدا من المجتمعات المحافظة والتي تعيب كل انواع الانحراف بما فيها تعاطي المخدرات وتعدها مثلبة كبرى في سمعة العائلة، ويمتنعون عن الاختلاط بهم او مصاهرتهم. ومن ثم توصم سمعة العائلة بوصمة المخدرات التي تظل ملازمة لها حتى في حالة تركهم لها.

سابعاً: الاستنتاجات

من المشكلات المستحدثة التي يعاني منها المجتمع.

1 ـ العراقي البطالة التي لها آثار كبيرة وخصوصاً على فئة الشباب منها الهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل مناسبة، عدم استثمار اوقات الفراغ، رفقة السوء، الجنوح نحو الجريمة والانحراف، شيوع الامراض النفسـية.

2 ـ تشير بيانات العينة لارتفاع نسبة الامية بينهم وذلك ينعكس على مستوى وعيهم بمخاطر تعاطي المخدرات على الفرد والاسـرة والمجتمع.

3 ـ معاينة واقع الحال في المحافظات التي تنتشـر فيها هذه الظاهرة تفتقر للأجهزة اللازمة للكشف عن المخدرات في منافذها الحدودية وشبه انعدام في قدراتها اللوجستية.

4 ـ ضعف سلطة القانون فسح المجال امام الاعراف العشائرية ان تتحكم بالواقع الاجتماعي وان تتدخل في عمل الاجهزة الامنية المكلفة، مما أدى إلى عرقلة عمل هذه الاجهزة.

5 ـ ان الغالبية العظمى من افراد العينة يسكنون في المناطق الحضرية وتبلغ نسبتهم (83 %) حـضر، مقابل (17 %) ريف وهذا يفسـر لنا ان وسائل الضبط الاجتماعي والسيطرة على سلوك الابناء من أبرز مؤشـرات المقارنة بين الحضر والريف.

6 ـ ان حجم الاسـرة، كلما كان صغيرا كلما كانت قادرة على تقديم خدمات جيدة لهم وان تهتم بهم بشكل جيد وتوفر لهم سبل الرعاية المناسبة، وبالتالي فأن زيادة عدد الافراد في الاسـرة مع انخفاض مستوى الدخل يشكل عاملا مهما من عوامل الانحراف.

7 ـ يؤكد اغلب افراد العينة أن الفرد تعلم تعاطي المخدرات عن طريق رفاق السوء، وهذا يؤشـر لنا ضعف الرقابة من قبل الاسـر على ابنائهم.

8 ـ في بلد كالعراق يعاني من عدم استقرار تكون الفرصة سانحة لانتشار المروجين للمخدرات من صغار التجار، وهذه ما أكده أفراد العينة بأنهم يحتلون النسبة الاكبر من مصادر الحصول على المخدرات حيث بلغت (66 %) من خلالهم.

9 ـ أكد اغلب المبحوثين من افراد عينة البحث ان من اسباب التعاطي هو كون المعاملة الوالدية لهم متساهلة، فضلا عن اوقات الفراغ الكبيرة التي يعانون منها بسبب البطالة وعدم الاستغلال الامثل لهذا الوقت ألا مع رفاق السوء لتحقيق مكاسب معنوية وشخصية.

ثامناً: المقترحات (كسبل للعلاج)

1 ـ ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهد الحكومي المؤسساتي بمختلف اختصاصاته ذات العلاقة مع الجهد المجتمعي لوضع خطط محكمة وخصوصاً في المحافظات التي تعاني من تفاقم انتشار مشكلة تعاطي المخدرات للحد من انتشارها.

2 ـ تفعيل دور المؤسسات التربوية كالمدرسة والجامعة في توعية الطلبة بمخاطر هذه الآفة القاتلة لشبابنا.

3 ـ تنشيط وتوجيه وسائل الاعلام في نشـر الوعي بين المواطنين وبالتنسيق مع الاجهزة والدوائر الصحية لبيان الاضرار والمخاطر الجسدية والنفسـية التي نتيجتها تعاطي المخدرات.

4 ـ تفعيل دور الاجهزة الامنية في مراقبة الحدود لأهمية الموقع الجغرافي الذي يحتله العراق في جواره مع بلدان تنتج وتزرع وتعاني من مشاكل كبيرة في انتشار المخدرات وتعزيز قدرات مكاتب مكافحة المخدرات وضبط المنافذ الحدودية لمنع دخول المخدرات.

5 ـ العمل على أنشاء مراكز متخصصة في علاج وتأهيل مرضى الادمان في المحافظات كافة لإعادتهم اعضاء فاعلين في مجتمعاتهم وعدم تركهم أدوات للجريمة والادمان.

6 ـ تكثيف الحملات الدورية والمفاجئة لتفتيش المقاهي وصالات الالعاب والقاعات الرياضية التي تمارس نشاطات مشبوهة في تعاطي المخدرات وترويجها.

7 ـ العمل على استثمار طاقات الشباب في العراق كونهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان النشطين اقتصاديا لخفض نسبة البطالة بينهم.

8 ـ ضرورة الاطلاع والاستفادة من تجارب وخبرات الدول التي سبقتنا في هذا المجال لتنفيذ مشاريع اصلاحية ذات تقنيات حديثة.

9 ـ من الاهمية بمكان ان تواكب هذه الاجراءات تعديل التشـريعات القانونية بما يتناسب وحجم الجريمة ودرجة تهديدها لأمن المجتمع مقرونة ببرامج اصلاحية واقعية.

المراجع

1 ـ ابراهيم، أكرم نشأت، الاثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربي، بيت الحكمة، قسم الدراسات الاجتماعية، بغداد، 2000.

2 ـ ابراهيم، العسل (د)، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر، بيروت، 1997.

3 ـ أبن كثير، أسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، ج7، مؤسسة قرطبة، القاهرة، 2000.

4 ـ ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، دار الطباعة، بيروت، 1955.

5 ـ ابن منظور، لسان العرب، ج2، طبعة جديدة منقحة، تحقيق لسان العرب: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة.

6 ـ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت، 1993.

7 ـ أبو ثور، رشيد، احترام التنوع الثقافي من مستلزمات التكامل الحضاري، على الرابط التالي: www. iid-alraid.de/arabisch/abwab/research.htm

8 ـ أبو مصلح، عدنان (د)، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص375.

9 ـ احمد، صبيح عبد المنعم (د)، الانساق الاثنية وطبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي، في كتاب: واقع مشكلات الاثنيات والاقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2012.

10 ـ احمد، صبيح عبد المنعم (د)، الحراك الاجتماعي والترتيب الطبقي في المجتمع العراقي، مجلة العلوم التربوية والنفسـية، العدد81، بغداد، 2011، ص 80.

11 ـ احمد، ليلى، قضية الكرد الفيليين...سحب الجنسـية وتهجير قسـري ـ اذاعة العراق الحر، منشور في 8 نيسان 2013، مقال متاح على الموقع الالكتروني: www.iraqhurr.org

12 ـ ادريس، لمعيطي، مفهوم الانتقالية في التراث السوسيولوجي، متاح على الرابط الالكتروني التالي: http://www.swmsa.net

13 ـ اسماعيل، قباري محمد (د)، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، الناشـر للمعارف في الإسكندرية، 1982.

14 ـ الامم المتحدة، العراق بالمرتبة الثالثة على المستوى العالمي في عديد النازحين داخلياً، على الموقع الالكتروني: www.alkulasa.net.artical

15 ـ الامم المتحدة، منظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبع النازحين، الجولة 30، ت1، 2015

16 ـ أمين، لطيف مصطفى (د)، الفدرالية وآفاق نجاحها في العراق، دار سـردم للطباعة والنشـر، السليمانية، 2006

17 ـ أندرسون، ليام، وستانسفيلد، غاريث، عراق المستقبل: دكتاتورية، ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي ق. بدر، مراجعة وتقديم وتعليق: ماجد شبر، بيروت ـ دار الوراق، الفرات للنشـر والتوزيع، 2005، ص237.

18 ـ باري، بريان، الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ج1، ترجمة: كمال المصـري، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع/382، نوفمبر، 2011.

19 ـ بحث في المنهج المقارن منشور على الرابط الالكتروني الاتي http://belimour.ahlamontada.com/t56_topic

20 ـ بدر، عبد المنعم محمد، مشكلة التعامل مع المخدرات (دراسة ميدانية في سجن بريدة في القصيم)، في قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج)، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية عدد (9)، البحرين، مارس، 1987.

21 ـ بدوى، احمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1982.

22 ـ بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.

23 ـ برادة، محمد، التعددية وتأثيرها على الحقل الثقافي العربي، من سلسلة أبحاث المؤتمرات (2): مستقبل الثقافة العربية، المجلس الاعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1997، ص163.

24 ـ بركات، حليم (د)، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

25 ـ برنامج الأغذية العالمي ـ مكتب العراق، التقرير السنوي لعام 2007.

26 ـ البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، التقرير العالمي للتنمية البشرية (2014)، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، 2014.

27 ـ البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2016.

28 ـ البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام1994، نيويورك، 1994، ص ص 24 ـ 25.

29 ـ البستاني، باسل (د)، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

30 ـ بسيوني، صلاح الدين (د)، القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 1990.

31 ـ بشور، منير(د)، التنمية البشرية والقيم الاجتماعية والثقافية كراسة نحو اقتصادية عربية تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1995.

32 ـ البصري، ابن دريد ابو بكر محمد، جمهرة اللغة، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، ج1، 1925

33 ـ البناء، ذكرى جميل محمد حسن، العائلة والأمن الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

34 ـ بوابة كندا، متاح على موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) على الرابط. http:// ar.wikipedia.org\wiki

35 ـ بودون، ريمون.. وف، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

36 ـ بيرو تشود، ريتشارد وآخرون، معجم الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة ـ مكتب القاهرة للمهام الإقليمية، 2004.

37 ـ بيومي، محمد أحمد (د)، علم اجتماع القيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981.

38 ـ التابعي، محمد كمال(د)، الاتجاهات المعاصـرة في دراسة القيم والتنمية، سلسلة علم الاجتماع المعاصـر، القاهرة، الكتاب (74)، دار المعارف، 1985.

39 ـ تعددية ثقافية ـ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متاح على الرابط الآتي: http:// ar.m.wikipedia.org.

40 ـ الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير احصاءات التربية لعام 2017/2016، بغداد، 2018.

41 ـ تقرير التنمية البشـرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

42 ـ تقرير الراصد الاجتماعي، الخوف والعوز عقبتان يوجه الأمن الإنساني، 2004.

43 ـ التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان، تحليل الوضع السكاني في العراق، وزارة التخطيط، 2012.

44 ـ التقرير الوطني للتنمية البشـرية، وزارة التخطيط، العراق، 2014.

45 ـ التل، وائل عبد الرحمن ـ وعادل سيد احمد، أصول التربية الادارية، دار الجنادرية، عمان، 2008

46 ـ التميمي، عبد الجليل (د)، «الانتماء: معايير تحديده ودور المؤسسات الاجتماعية في تكوينه»، مجلة الآداب، العدد بغداد ـ مركز الحاسبة الالكترونية /جامعة بغداد، 1997.

47 ـ التنوع الثقافي في السودان، متاح على الرابط الالكتروني: http://nomeaning wordpress.com

48 ـ التوم، عبد الله عثمان(د) وأخرون، العولمة دراسة تحليلية نقدية، دار الورّاق، لندن، 1999.

49 ـ توماس ت. كين وآرثر هوبت، دليل السكان، مكتب مرجع السكان ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ 1980.

50 ـ جابر، سامية محمد (د)، الفكر الاجتماعي ـ نشأته واتجاهاته وقضاياه ـ ، دار العلوم العربية، بيروت، 1989.

51 ـ الجابري، محمد عابد (د)، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص211-212.

52 ـ جاسم، متعب مناف (د)، المجتمع العراقي بعد 2003 ـ بحث في سوسيولوجيا هيكلية المجتمع العراقي، المركز الثقافي العربي، دمشق، شباط، 2008.

53 ـ جاكوبسون، كارين، النزوح الداخلي للمناطق الحضرية، الدراسة التوصيفية المشتركة بين مركز رصد النزوح الداخلي وجامعة تافتس ـ مركز فينشتاين الدولي، جنيف، 2008. متاح على الموقع الالكتروني: http//www.internal-displacement.org

54 ـ جامعة الدول العربية إدارة السياسات السكانية والهجرة ـ القطاع الاجتماعي، قضايا الشباب العربي، القيم السائدة لدى الشباب، الخصائص والمحددات، الإصدار الثاني، 2006 .

55 ـ الجزائري، زهير، المستبد: صناعة قائد صناعة شعب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت/بغداد-، 2006.

56 ـ جلبي، علي عبد الرازق(د) وآخرون، تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983.

57 ـ الجميل، سيار (د)، في تعقيبه على السيد ياسين في مفهوم العولمة، ندوة «العرب والعولمة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

58 ـ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ـ صندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الوطني حول حالة سكان العراق لعام 2010، بغداد ـ شباط، 2011.

59 ـ الجهاز المركزي للإحصاء، مسح التشغيل البطالة لعام 2008، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، العراق، 2009.

60 ـ الجوهري، محمد محمود، أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، 2009.

61 ـ حافظ، ناهدة عبد الكريم (د)، من الميثولوجيا الى العلم دراسة في مناهج علم الاجتماع، دار ومكتبة البصائر، بيروت، لبنان، 2012.

62 ـ حافظ، ناهدة عبد الكريم (د)، مناهج البحث الاجتماعي، بغداد، 2007.

63 ـ حجازي، احمد مجدي (د)، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد (9)، 2003.

64 ـ حجازي، مصطفى (د)، الانسان المهدور، دراسة تحليلية نفسـية اجتماعية، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء-المغرب، بيروت– لبنان، 2006.

65 ـ حجازي، احمد مجدي (د)، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب ـ دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصـرية السعودية للطباعة والنشـر والتوزيع، 2005.

66 ـ الحسن، احسان محمد (د)، والحسني، عبدالمنعم (د)، طرق البحث الاجتماعي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشـر، جامعة الموصل، 1982.

67 ـ حسن، باسم عبد الهادي، مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة، مقال منشور في جريدة المدى، العدد/402، 2005.

68 ـ حسن، عبد الباسط محمد(د)، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصـرية، القاهرة، ط3، 1971.

69 ـ حسنين، جمال مجدي (د)، أسس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص53.

70 ـ حمزة، كريم محمد (د)، الطيف الاثني في العراق بين تعددية قلقة وانقسامية محدقة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2، بغداد، 2012.

71 ـ حمزة، كريم محمد (د)، نظريات علم اجتماع: مقدمات تعريفية، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشـر والتوزيع، بيروت، 2015.

72 ـ حمزة، كريم محمد، التعليم في العراق ـ المشـروع الاستراتيجي، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

73 ـ حمزة، كريم محمد، الحرب المجتمعية، سلسلة المائدة الحرة، بغداد، بيت الحكمة، 1999.

74 ـ الحمش، منير، العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، ج6، 14ـ 16 نيسان، 2002.

75 ـ حملة القمع التي شنها النظام. مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alyaum.com

76 ـ حمودي، سعدي شاكر(د)، علم الإحصاء وتطبيقاته في المجالين التربوي والاجتماعي، مكتبة وزارة الثقافة، عمان، 2000.

77 ـ حمودي، سعدي شاكر(د)، مبادئ علم الإحصاء وتطبيقاته في المجالين التربوي والاجتماعي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

78 ـ حوات، محمد علي (د)، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

79 ـ الحياني، عاصم محمد ندا، الارشاد التربوي والنفسي، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989.

80 ـ خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، 2006

81 ـ خارطة الحرمان ومستويات المعيشة، وزارة التخطيط، العراق، 2011.

82 ـ خصائص المتعلم وأثرها في التعليم ـ التربية والتكوين، مقال منشور في 7 يناير، 2016، على الرابط الالكتروني: https://m.facebook.com

83 ـ خطة التنمية الوطنية 2018-2022، جمهورية العراق، وزارة التخطيط، بغداد، حزيران، 2018.

84 ـ الخفاجي، وليد عبد جبر (د)، مؤشرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق، دار الفراهيدي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013.

85 ـ الخفاجي، وليد عبد جبر (د)، مؤشرات الحرمان والتنمية المستدامة في العراق، دار الفراهيدي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013.

86 ـ خليل، خليل أحمد (د)، معجم المصطلحات الاجتماعية، بيروت دار الفكر اللبناني، 1994.

87 ـ خليل، مجدي، سؤال الهوية في أمريكا، الحوار المتمدن، العدد2777، بتاريخ 22-9-2009 على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org.

88 ـ الخواجة، محمد ياسر(د)، المشكلات الاجتماعية: رؤية نظرية ونماذج تطبيقية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

89 ـ الخواجة، محمد ياسـر(د)، والدريني، حسين (د)، المعجم الموجز في علم الاجتماع، مصـر العربية للنشـر والتوزيع، 2011.

90 ـ الخوري، سعيد، الشـرتوني اللبناني، معجم اقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مطبعة مرسلي اليسوعية، بيروت، ج2، 1889.

91 ـ الخيون، رشيد، الأديان والمذاهب بالعراق، ط2، منشورات الجمل، كولونيا –المانيا، 2007.

92 ـ دالين، ديو بولد ب فان، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: د. نبيل محمد نوفل وآخرون، مكتبة الانجلو المصـرية، القاهرة، 1993.

93 ـ الدخيل، عبد العزيز عبد الله، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، دار المناهج للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

94 ـ الذهبي، ادوارد غالي، جرائم المخدرات في التشـريع المصـري، دار النهضة العربية، مصـر، 1978.

95 ـ الذهبي، جبار سويس، العملية التربوية في العراق: الواقع والمشكلات والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017.

96 ـ الذوادي، محمود (د)، الثقافة بين تأصيل الرؤيا الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، دار أويا، للطباعة والنشـر والتوزيع، طرابلس، 2005.

97 ـ الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح: ع، دار الكتاب عدد العربي، 1980.

98 ـ رزيق، كمال (د)، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية، العدد /25، السنة الثالثة، نوفمبر /2005، على الرابط الالكتروني: www.uluminsannia.net

99 ـ رضا عبد الواجد أمين(د)، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشـر والتوزيع، القاهرة، 2007.

100 ـ رضا، الشيخ محمد، معجم متن اللغة، موسوعة لغوية حديثة، المجلد الأول، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1982، ص207.

101 ـ الرفاعي، عبد الاله، تعليم وتعلم المعجم والدلالة، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، في 2008/11/10، على الموقع الالكتروني: www.m.ahewar.org

102 ـ رفيق، ابو بكر(د)، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي، الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد الرابع، ديسمبر 2007.

103 ـ زايد، احمد (د)، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1984.

104 ـ الزبيدي، السيد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، ج28، ص16، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الكويت: وزارة الاعلام، سلسلة التراث العربي، 1993.

105 ـ الزبيدي، علي شديخ، النظام التربوي وتقلبات الاقتصاد السياسي في العراق، مجلة دراسات تربوية، العدد/23، تموز، بغداد، 2013.

106 ـ زكي، جمال (د)، وياسين، السيد، أسس البحث الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1963، ص243.

107 ـ زيتون، عبد الوهاب (د)، الغزو الثقافي...عوامله وأشكاله، دار المنارة، بيروت، 1995، ص31-32.

108 ـ زيدي، ناصر الدين، سيكولوجية المدرس: دراسة وصفية تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2005.

109 ـ الساعاتي، حسن (د)، نسق القيم في المجتمع والتغير الاجتماعي في القيم الأخلاقية المرتبطة بعمل رجل الأمن، أبحاث الندوة الأولى، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988.

110 ـ سافيدان، باتريك، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، المغرب، 2011.

111 ـ سذرلاند، ادوين، ودونالد كريسي، مبادئ علم الاجرام، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1960.

112 ـ سعيد، محمد، وشفيق، وجدي، الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، طنطا، دار المصطفى للنشر والتوزيع، كلية الآداب، 2003.

113 ـ سلامة، احمد عبد العزيز(د)، وعبدالغفار، عبدالسلام، علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية، 1976.

114 ـ سلامة، غسان، المجتمع والدولة في المشـرق العربي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008.

115 ـ السلطان، فاخر، التعددية في بعدها السياسي، متاح على الرابط http://www.metransparent.com

116 ـ سلمان، عبد علي، فعالية الضغوط الاجتماعية في تكيف الاعضاء داخل الجماعة، مجلة القادسية، المجلد الثاني، العدد (2)، 1997.

117 ـ سلوغلت، ماريون فاروق، وسلوغلت، بيتر، من الثورة إلى الدكتاتورية: العراق منذ 1958، ترجمة: مالك النبراسي، منشورات الجمل، بيروت، 2003.

118 ـ سليم، محمد صابر، واخرون، بناء المناهج وتخطيطها، دار الفكر، عمان، 2006.

119 ـ سليمان، محمود محمد(د)، الماوردي وعلم الاجتماع السياسي، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

120 ـ السماك، محمد أزهر سعيد(د)، وآخرون، أصول البحث العلمي، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة صلاح الدين، 1986.

121 ـ السمري، عدلي، والجوهري، محمد محمود، المشكلات الإجتماعية، دار المسيرة للنشـر والتوزيع والطباعة، 2011.

122 ـ سويف، مصطفى(د)، مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصـرية، القاهرة، 1975.

123 ـ سيد، غريب محمد(د)، الإطار القيمي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.

124 ـ شاهين، زكريا، وجه امريكي اخر لحروب الابادة (الاسلحة القذرة)، بحث منشور على شبكة الانترنت الدولية، نوفمبر، 2007.

125 ـ شبكة المعلومات الدولية، موقع: الباحث العربي/الباحث المتعدد اللغات، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.beheth.info/all.jsp

126 ـ شحادة، نعمان (د)، التحليل الإحصائي في الجغرافية والعلوم الاجتماعية، دار صفا للنشـر والتوزيع، عمان، 2011.

127 ـ الشـريفين، عماد عبد الله (د)، العولمة الثقافية من منظور تربوي إسلامي، دراسات، علوم الشـريعة والقانون، المجّلد 37، العدد2، 2010.

128 ـ شقرون، محمد (د)، أزمة علم الاجتماع أم أزمة مجتمع بحث منشور في مجلد نحو علم اجتماع عربي، علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي (7)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

129 ـ شنك، سعد عبد الحليم، الاتصالات للشباب ومحاورتهم، 2004. متاح على الموقع الالكتروني الاتي: http://www.Laune.Edu/youth leadership

130 ـ الشيخ، عبد السلام (د)، السلوك البشـري والمنبهات الاجتماعية، مطبعة جامعة طنطا، 2001.

131 ـ صابر، محي الدين (د)، قضايا الثقافة العربية المعاصـرة، (لا توجد دار نشـر)، تونس، 1983.

132 ـ الصادق، مصطفى، التجربة الهندية تحت المجهر، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات ـ واشنطن، متاح على الرابط الالكتروني: www.siironline.org

133 ـ صدفة، محمد محمود، التجربة النهضوية البرازيلية: دراسة أبعاد النموذج التنموي ودلالاته، تعليق: الرضواني، محمد، متاح على الرابط الالكتروني www.caus.org.lb

134 ـ صلاح الدين، رؤى، الوعي الاجتماعي البيئي لدى الطلبة الجامعيين، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2013.

135 ـ صليبي، ياسمين سعدون، المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة: الواقع والآفاق، مديرية الاحصاء الصناعي، بغداد، 2012.

136 ـ صن، أمارتيا، الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، العدد/352، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2008.

137 ـ صن، أمارتيا، التنمية حرية، ترجمة وتقديم: شوقي جلال، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

138 ـ الضويحي، احمد بن محمد، وظيفة الخبير في النوازل الفقهية، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصـرة، 2010.

139 ـ الطراح، علي أحمد (د) وسنو، غسان منير (د)، التنمية البشـرية في المجتمعات النامية والانتقالية ـ دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

140 ـ عاشور، محمد مهدي، التعددية الأثنية: أدارة الصـراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العالمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

141 ـ عاقل، فاخر (د)، معجم العلوم النفسـية، دار الرائد العربي، بيروت، 1988.

142 ـ عامر، سليمان، الجيش والسلاح في العصـر الأكدي، الجيش والسلاح، بغداد، 1988.

143 ـ عبد الجبار، فالح وآخرون، الأثنية والدولة، «كرد بغداد الفَيلية ونظام البعث»: بقلم سعد إسكندر، الفصل العاشـر، ترجمة: عبد الإله النعيمي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد/بيروت، 2006.

144 ـ عبد الحسين، لاهاي (د)، أثر التنمية والحرب على النساء في العراق 1968 ـ 1988، أطروحة دكتوراه منشورة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2006.

145 ـ عبد الخالق، جلال الدين (د)، الملامح المعاصـرة للموقف النظري في طريقة العمل مع الحالات الفردية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

146 ـ عبد الخالق، شادية أحمد (د)، مستويات أزمة اكتشاف إعاقة الأبناء وعلاقتها بالضغوط الوالدية، المؤتمر السنوي الرابع لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1999.

147 ـ عبد الخالق، نيفين، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية واستقرار لمستقبلها، بحث مقدم الى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الاوقاف، 1993.

148 ـ عبد القادر، موفق عبدالله (د)، منهج البحث العلمي وكتابة الرسائل العلمية، دار التوحيد للنشـر، الرياض، 2011.

149 ـ عبد الكريم، محمد الغريب (د)، السوسيولوجيا الوظيفية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1988.

150 ـ عبد المعبود، محمد مرسي(د)، علم الاجتماع عن تالكوت بارسنز بين نظريتي الفعل والنسق الاجتماعي: دراسة تحليلية نقدية، مكتبة العليقي الحديثة، بدون سنة طبع.

151 ـ العتابي، جبر مجيد (د)، طرق البحث الاجتماعي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991.

152 ـ عثمان محمد (د) وماجدة أبو زنط (د)، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

153 ـ عثمان، بن حاتم (د)، العولمة والثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

154 ـ عدس، عبد الرحمن وآخرون، البحث العلمي (مفهومه، أدواته، أساليبه)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1992.

155 ـ عرسان، علي عقلة (د)، الشخصية الثقافية العربية الهوية والغزو، مجلة الفكر السياسي، القاهرة، 2010.

156 ـ عرفة، خديجة، تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: 2003/9/7.. www. Islamonlion. Net //http

157 ـ العسافين، عيسى عيسى، المعلومات وصناعة النشر، دار الفكر، دمشق، 2001.

158 ـ عسكر، عبد الله السيد، تعاطي الاقراص المخدرة وعقاقير الهلوسة لدى الشباب المتعلم، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، جامعة الزقازيق، مصر، 1998.

159 ـ عطية، الشيخ رشيد، معجم عطية في العامي والدخيل، دار الطباعة والنشر العربية، سان باولو، البرازيل، 1944.

160 ـ عكيشي، نور الهدى، المكانة الاجتماعية للمعلم ودورها في العملية التربوية، رسالة ماجستير، جامعة الوادي، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2014.

161 ـ علم الدين، محمود(د)، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة، دار السحاب، القاهرة، 2005.

162 ـ علي، نبيل (د)، الثقافة العربية وعصر المعلومات: ورؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد(265)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.

163 ـ علي، هاشم محمد، سلسلة المنهاج في الفرد والاسرة والمجتمع، مطبعة ديوان الوقف السني، بغداد، 1990.

164 ـ علي، يونس حمادي (د)، مبادئ علم الديمغرافية، مطابع جامعة الموصل، 1985.

165 ـ عليوة، السيد (د)، أدارة الصراعات الدولية، دراسة في سياسات التعاون الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.

166 ـ العمر، معن خليل، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، منشورات دار الافاق بيروت، 1983.

167 ـ عمر، نوال محمد، الاعلام والمخدرات، مجلة ادبيات، ج6، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، 1995.

168 ـ عوض، جابر سعيد، التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1993.

169 ـ عوض، عباس محمود (د)، في علم النفس الاجتماعي ـ دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988.

170 ـ عوف، محمود محمود (د)، دراسة تجريبية لإنشاء مقياس للاتجاه العلمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس، 1959.

171 ـ عيشور، نادية سعيد، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

172 ـ غدنز، انتوني، علم الاجتماع (مع مدُخلات عربية)، ط4، ترجمة: د. فايز الصايغ، ـ المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005.

173 ـ غَنيمة، يوسف، نزهة المشتاق في تأريخ يهود العراق، ط3، الوراق للنشر، لندن، 2006.

174 ـ غيث، عاطف (د)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.

175 ـ غيث، محمد عاطف (د)، قاموس علم الاجتماع، ط2، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، 1979.

176 ـ غيث، محمد عاطف، وسعد، إسماعيل علي، المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصـر، 2011.

177 ـ فان دالين، ديو بولد ب، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة: د. نبيل محمد نوفل وآخرون، مكتبة الانجلو المصـرية، القاهرة، 1993.

178 ـ فراج، محمد فرغلي، وإبراهيم، عبد الستار، السلوك الإنساني، دار الكتب الجامعية، القاهرة، 1974.

179 ـ فرانكفورت، شافا وناشمياز، دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة: د. ليلى الطويل، بترا للنشـر والتوزيع، دمشق، 2004.

180 ـ فرح، محمد سعيد (د)، البناء الاجتماعي والشخصية، الإسكندرية، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، 1980.

181 ـ فرنسوا، جان، معجم العلوم الانسانية، ترجمة: د. جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشـر والتوزيع، بيروت، 2009.

182 ـ فرهود، محمد سعيد، المعجم العربي الميسـر، دار الكتب المصـري، القاهرة، 1919.

183 ـ فيرث، سايمون، علم اجتماع الشباب في كتاب اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، تحرير ميشيل هارا لامبوس، ترجمة: د. إحسان محمد الحسن وآخرون، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

184 ـ الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط /مج 1، دار الجليل، بدون سنة طبع، بيروت.

185 ـ الفيومي، احمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مطبعة الاميرية، القاهرة، ج/1-2، ط4، 1921.

186 ـ قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحرير: سامي ذبيان، رياض الريس للكتب والنشـر، لندن، 1990.

187 ـ قلعه جي، محمد رواس، وحامد صادق قنيبي، معجم لغة الفقهاء: عربي ـ انكليزي ـ فرنسي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1987.

188 ـ كاتزنشتاين، جي بيتر، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، عالم المعرفة، العدد385، فبراير، 2012.

189 ـ الكفوي، أبي البقاء، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992.

190 ـ كيمليكا، ويل، أوديسا التعددية الثقافية ـ سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج1، ترجمة: د. أمام عبد الفتاح أمام، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع/377، تموز (يونيو) 2011.

191 ـ كينج، انطوني، «تحرير»، الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة: هالة فؤاد وآخرين، سلسلة الفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.

192 ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، معجم مصطلحات التنمية، بيروت، 2005.

193 ـ لطفي، وفاء، التعددية المجتمعية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية، متاح على الرابط أدناه: arabsfordemocracy.org.

194 ـ لماذا نهضت ماليزيا وتعثر السودان، خالد التيجاني النور، بتاريخ:8-1-2010http:// www.alrakoba.net/articles-action-show-id-1318.htm

195 ـ لوكيتز، ليورا، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة، العراق، 2004.

196 ـ ليبهارت، آرنت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2006.

197 ـ ليكلرك، جيرار، العولمة الثقافية: الحضارات على المحك، ترجمة د. جورج كتورة، دار الكتاب الجديد، المتحدة، بيروت، 2004.

198 ـ ليله، علي (د)، الشباب في مجتمع متغير (تأملات في ظواهر الأحياء والعنف)، سلسلة علم الاجتماع المعاصر رقم (84)، القاهرة، مكتبة الحرية الحديثة، 1990.

199 ـ مارتن، سوزان فوريز، كتيب تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ترجمة: تميم أبو دقه، معهد بروكنجز ـ مشـروع النزوح الداخلي ـ 2005.

200 ـ ماليزيا بلد التعدد العرقي والثقافي، مجلة عين المسافر، على الرابط الالكتروني التالي: http://www.ainalmusafer.com/mag/?p=5687

201 ـ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج 2، ط3، القاهرة، 1985.

202 ـ المحامدة، ندى عبد الرحيم، الجوانب السلوكية في الادارة المدرسية، عمان، دار صفاء للنشـر والتوزيع، 2005.

203 ـ محمد عابد الجابري، العصبية والدولة عند ابن خلدون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

204 ـ مدكور، ابراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصـرية للكتاب، القاهرة، 1975.

205 ـ المرأة والرجل في العراق: إحصاءات تنموية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2012.

206 ـ مراد، بركات محمد (د)، ظاهرة العولمة: رؤية نقدية من كتاب الأمة، العدد(86)، السنة(21)، قطر، ك2، 2001.

207 ـ المراياتي، كامل وآخرون، الأمن الاجتماعي، سلسلة المائدة الحرة (7)، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1997.

208 ـ مرعي، توفيق احمد، ومحمد محمود الحيلة، طرائق التدريس العامة، دار المسـرة، عمان، 2002.

209 ـ المسح الوطني للنازحين في العراق لسنة 2014، وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ وزارة المهجرين والمهاجرين، بغداد، 2015.

210 ـ مصطفى، عدنان ياسين، التعليم قبل الجامعي في العراق: الوعد المؤجل، بحث مقدم الى مركز البيان للدراسات والتخطيط للمشاركة في مؤتمر (التعليم والتنمية المستدامة)، بغداد، 2018.

211 ـ المعجم العربي الاساسي، تأليف وأعداد جماعة من كبار اللغويين العرب بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم /مطابع أمبريمتو، بيروت، لبنان، 1991/ لاروس، مادة نهج.

212 ـ المعجم الوسيط، ج2، ط2، دار المعارف، مصـر، 1972.

213 ـ معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، الامانة العامة إدارة العمل الاجتماعي، 1983.

214 ـ معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ـ الاسكوا ومؤسسات الامام الصدر والبنك الدولي، مؤسسات الامام الصدر، بيروت، لبنان، 2004.

215 ـ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اللاجئون العراقيون، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مبادئ توجيهية بشأن النزوح الداخلي، متاح على الموقع الالكتروني: www.internal-displacement.org

216 ـ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأشخاص النازحون داخلياً، دار النخيل للنشـر والطباعة، 2004.

217 ـ مقدمة في مفهوم التنمية البشـرية المستدامة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، مقال منشور على الموقع الالكتروني: 67. /www.nic.Jordan/Ar .htm-93k.96/annual2005

218 ـ ملخص التقرير الوطني للتنمية البشـرية، وزارة التخطيط، العراق، 2014.

219 ـ المنجد في اللغة والاعلام، دار المشـرق، بيروت، 1973.

220 ـ المنصوري، عمر، المخدرات تغزو العراق، والبصـرة حاضنتها، مقال منشور في 2017، على الموقع الالكتروني: www.rudaw.net.

221 ـ منظمة العفو الدولية، العراق بعد خمس سنوات من المجازر واليأس، تقريرها الخاص بشأن العراق ـ الصادر في آذار 2008، ص1. متاح على الموقع الالكتروني: http://www. iraqipa.net .

222 ـ منظمة الهجرة الدولية، النزوح في العراق، مراجعة لعام 2007. متاح على الموقع الالكتروني: http://www.iom.int/

223 ـ منظمة الهجرة الدولية، مصفوفة تتبع النازحين ـ جولة 30، ت1، 2015.

224 ـ منظمة الهجرة الدولية، مكتب الامم المتحدة ـ العراق، مقال متاح على الرابط الالكتروني: www.uniraq.org

225 ـ المنهج الوصفي التحليلي، مقال منشور في منتدى أدارة الاعمال، المكتبة الادارية الشاملة، متاح على الرابط أدناه: www.hrm.group.com

226 ـ مؤسسة المنصور الثقافية، ادارة التنوع الثقافي: من الحفاظ الى التزكية، بحث مقدم الى ندوة التنوع الثقافي والحداثة ـ حوار بين الاقاليم التي نظمتها منظمة اليونسكو في باريس، 6-5/7 \2004، متاح على الرابط: http://mansourdialogue.org\Arabic\ Iecs20 %(2).htmI.

227 ـ الموسوي، عبد الله حسن، طرائق التدريس في التعليم الجامعي: رؤية مستقبلية، مجلة الاستاذ، كلية التربية/ابن رشد، العدد/12، 1998.

228 ـ الموسوي، محمد علي حبيب، المناهج الدراسية: المفهوم الابعاد المعالجات، دار ومكتبة البصائر، بيروت، 2011.

229 ـ موقع (فريدم هاوس) متاح على الرابط: http://Freedom house.org\report\ world \2013\ Canada ـ freed.

230 ـ موقع الاحصاءات العربية التابع للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة متاح على الرابط: http://www.arabstats.org\(category).asp? Gid=11

231 ـ الموقع الرسمي للحكومة الكندية، متاح على الرابط أدناه: http://www.canada International.gc.ca.

232 ـ النازحون والمهجرون داخلياً، تقرير مقدم للمقر الخاص في الأمم المتحدة، المفوضية العليا لحقوق الانسان، بغداد، للفترة من 10-6-2014-10-5-2015، 2015.

233 ـ النجار، باقر سلمان، الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، يونيو، 2008.

234 ـ النزوح الداخلي: الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام 2009، مركز رصد النزوح الداخلي، مجلس اللاجئين النرويجي، 2009.

235 ـ نشـرة التنمية البشـرية، مفهوم التنمية البشـرية المستدامة، بيت الحكمة، بغداد، ع-2، السنة الاولى، شباط، 2006.

236 ـ نصـر، محمد عارف (د)، تالكوت بارسنز ـ رائد الوظيفية المعاصـرة في علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصـرية، 1982.

237 ـ الهاشمي، حميد (د)، المجتمع الانتقالي: نحو توصيف سوسيولوجي للحال العراقي اليوم، الحوارالمتمدن، العدد:1614 في17-7-2006 على الرابط الالكتروني: //:http .www.ahewar.org

238 ـ الهاشمي، مجد هاشم(د)، الإعلام الكوني وتكنولوجيا المستقبل، دار المستقبل، عمان 2001.

239 ـ وجيه، محجوب، البحث العلمي ومفاهيمه، ب.د، 2002.

240 ـ الوردي، علي حسين (د)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط2، دار ومكتبة دجلة والفرات، بيروت، 2010.

241 ـ الوردي، علي حسين (د)، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، منشورات سعيد بن جبير، قم، 2005.

242 ـ وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق 2014، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2015.

243 ـ وزارة المالية /دائرة المحاسبة وتم اعداد المؤشـرات من قبل وزارة التخطيط /دائرة التنمية البشـرية.

244 ـ وصفي، عاطف (د)، الانثروبولوجيا الثقافية، دار المعارف بمصـر، 1975.

245 ـ اليونيسيف، إبقاء شعلة الأمل في زمن الأزمات، اب 2007.

246 ـ Aernout Nieuwenhuis, The Concept of Pluralism, European Constitutional Law Review, Volume 3, Issue 3, Asser Press, 2007.

247 ـ Bass, Shana B. (2008). Multiculturalism, American style: The Politics of multiculturalism in the United States. The international of diversity in organisations, communities and nations, 7(6), 133141-. Available at: http://www.Diversity ـ Journal.com، ISSN 1447-9532.

248 ـ Brown, J. A. C., The Social Psychology of Industry, Britain, 197.

249 ـ C.t. Oninons (ed), The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press, Oxford,1956.

250 ـ Campbell D.T., Social Attitudes and Other Behavioral Dispositions, Mc Graw ـ Hill, New York. 1963.

251 ـ Denison, E.F; «Measuring the Contrition of Education Factor Growth» O.E.C.D. Paris, 1964.

252 ـ Edwin Hollander, «Principles and Methods of Social Psychology», New York, McMillon, 1981.

253 ـ Good, Carter ـ Dictionary of Education 3 ـrd ed., New York, MCG raw ـ Hill, 1973.

254 ـ Gould, W. and Kolb, L. A Dictionary of Social Sciences, London, 1956.

255 ـ Holl, Penelope: Social Services of Modern England, Routledge and Kegan Paull, London, 1976.

256 ـ http://www.almaany.com

257 ـ http://www.transparency.org

258 ـ Human Development Report 2013, the Rise of the south: Human progress in a Diverse world, (UNDP) New York, 2013.

259 ـ J-J bertolus، renaud de la baume: la révolution sans visage، paris: Belfond, 1997.

260 ـ Kneller,George F. Foundations of education. New York & London.1971

261 ـ Krech D. & Crutchfield R.S., Theory and Problems of Social Psychology, Mc Graw ـ Hill. INC. New York, 1984.

262 ـ L.watts, Ronald, comparing Federal Systems, McGill-Queens University press, London,1999..

263 ـ Leonard D. Goodstein and Richard I. Lanyon, Adjustment, Behavior, and personality, London and others, 1975.

264 ـ Mark L. Mitchell and Jahina M. Jolley, Research Design, (Canada, Copy Right, Wads Worth, A division, of Thomspn Learning INC,1998.

265 ـ Mitchell.D.A Dictionary of Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1973.

266 ـ Moor, Wilbert, Social change, 1964.

267 ـ Noah, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D..

268 ـ Noah, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D.

269 ـ Oxford Advanced Learners Dictionary,7th Edition, oxford University press, 2007.

270 ـ Rex,. John, Ethnic Minorities in the Modern nation State, Macmillan press Ltd, London, 1996.

271 ـ Roosen, Johut, Factors affecting crisis Management, International oil spill conference, 1997.

272 ـ Schmidt, N. Ibn Khaldun, New York, Columbia University Press, 1959

273 ـ Skinner B. F.,Technology of Teaching, New York, Appleton century crofts.1986.

274 ـ The world Justice project, Rule of Law Index, USA, 2013.

275 ـ Torrington Derek, Effective Management, People organization, New York, Prentice Hall book, 1989.

276 ـ Transparency International، corruption perception index 2013

277 ـ UNDP, Human development report, The Human Security frame work and national Human 2006.

278 ـ UNESCO, August, The Problem of cultural diversity, Journal of child and adolescent psychiatric nursing, 19 (3), 2006.

279 ـ United Nations Volunteers, History and Concept, Geneva, January, 1985.

280 ـ World Bank, World development Report 2018, Learning to Realize educations Promise, 2018.

281 ـ www.bts-academy.com

282 ـ Yearwood, Edilma L.The problem of cultural diversity. Journal of child and adolescent psychiatric nursing,19 march, 2006.

يقدم الباحث في هذا الكتاب خمس دراسات اجتماعية متميزة تحلل جوانب مختلفة مما يمر به المجتمع العراقي من تطورات لاسيما تلك التي يمر بها البلد منذ عام ٢٠٠٣، وما يميز هذه الدراسات الطابع الميداني الذي نحاه الباحث في تقويم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها العراق. فقد تناول الباحث قضية ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية بالتركيز على حالة العراق، وناقش أزمة النزوح والأمن الانساني، وكذلك فقد اختص الباحث بمعالجة أزمات الشباب في المجتمعات المتأثرة بالنزاع، واكد على الاهتمام بالعملية التربوية ومساراتها وخيارات التدخل فيها، والفات النظر الى العلاقة بين البطالة والمشكلات المستحدثة للشباب.







العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



ISBN 978-1-7747215-5-1